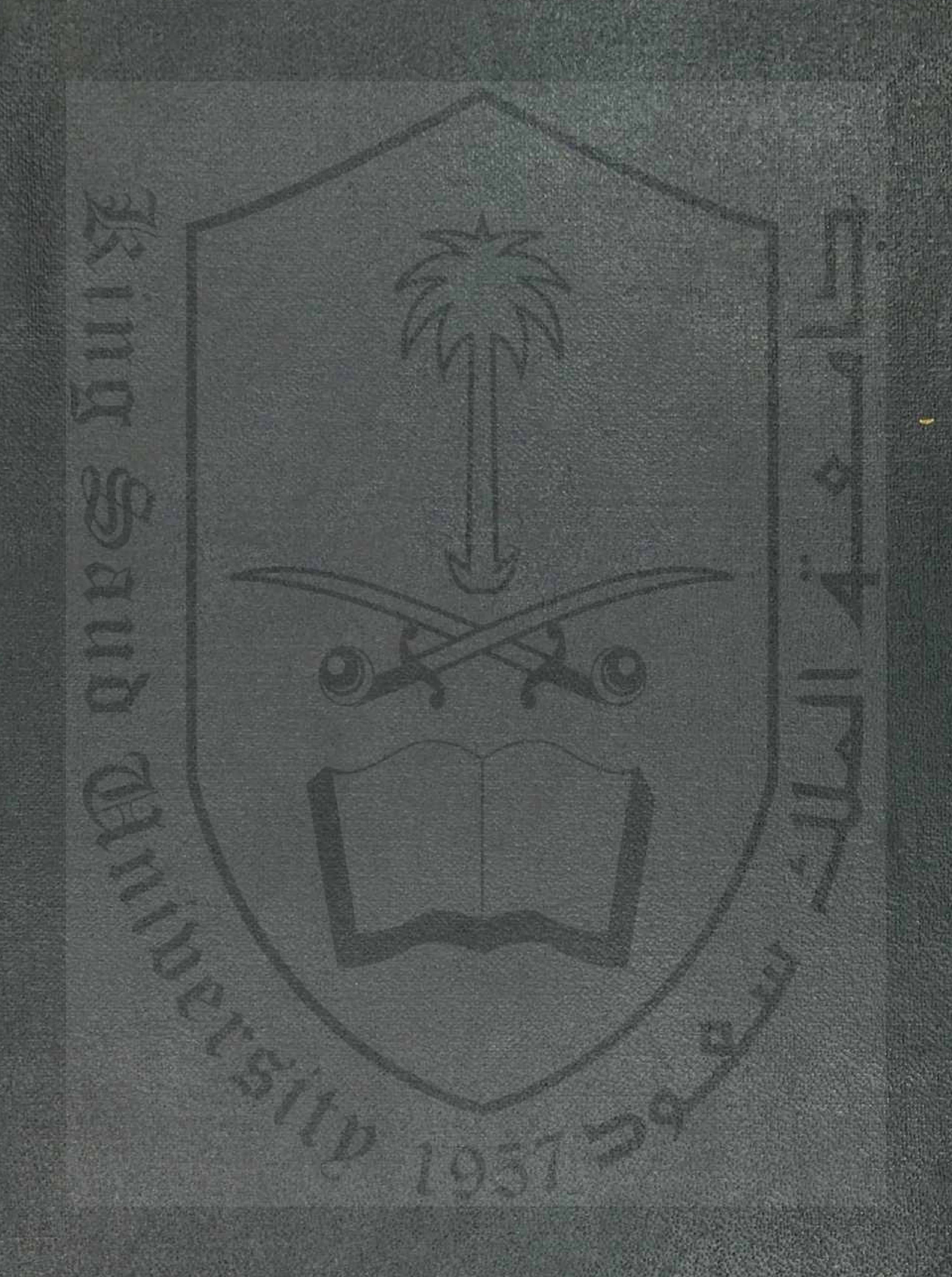

King Saud University
1957

الفواكه الجنيه على متممة الاجروميه، تأليف
الفاكهي، عبدالله بن أحمد-٩٧٢هـ. كتب سنة ١١٧٥هـ.
١٠٥ ق ٢٤ س ٢٢x١٦سم
نسخة جيده، خطها نسخ معتاد.

الاعلام ٤ : ١٩٣، معجم المؤلفين ١ : ٢٩
١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف
ب- تاريخ النسخ.

[illegible]

الفاكهي

الفواكه الجنية على متممة الاجرومية تاليف سيدنا
الشيخ الورع الزاهد شمس الدين محمد بن الشيخ عبد الرحمن
الشهير بالحطاب المكي المالكي نفعنا الله ببركته

[illegible] الملك الكتب المبارك له
في ملك الحاج احمد [illegible] محمود
الحمزاوي بشرائه الشرعية
[illegible] سيد محمد [illegible] احمد
بثمن خمس [illegible] وسجل [illegible] تاريخ
شهر [illegible] بشهود
سيد و سيد و سيد
محمد حسن محمد [illegible] محمد عمر
مساوي علي [illegible] وسيد مساوي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله على نعمه واشكره على مزيد كرمه وفضله واصلي واسلم على المعرب عن فصيح كلمه
نبيه محمد واله وصحبه كنوز علومه ومعادن حكمه **وبعد** فهذا تعليق لطيف وضعته
على المقدمة الموضوعة في علم العربية تاليف سيدنا وشيخنا العالم الورع الزاهد
شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكي المالكي تغمده الله برحمته
وقصدت فيه تقريب معانيها وتحرير مبانيها مع فوائد جمه وزوائد مهمه **وسميته**
الفواكه الجنيه على متممة الاجروميه والله اسال ان ينفع به انه قريب مجيب
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال مؤلفها **الحمد لله** افتتحها بالحمد
اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بموجب حديث الابتداء والحمد لغة الثناء باللسان
على الجميل الاختياري سواء كان في مقابلة نعمة ام لا وجملة الحمد لله خبرية لفظا
انشائية معنى اذ المراد بها ايجاد الحمد لا الاعلام بمضمونها من انه مالك او مستحق
لجميع الحمد من الخلق وكذلك قوله فيما بعد الصلاة والسلام واثر الجملة
الاسمية على الفعلية لدلالتها على الدوام والثبات **رب العالمين**
اي مالك جميع الخلق من الانس والجن والملائكة والدواب وغيرهم اذ كل منها
يطلق عليه عالم وغلب على جمعه بالياء والنون اولو العلم على غيرهم وقيل انه
اسم جمع محمول على الجمع لا جمع لعالم لانه لو كان جمعا له لزم ان يكون للمفرد اوسع
دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء
وعطف على الجملة قوله **والصلاة** وهي من الصلاة المامور بها وهي الدعاء بالصلاة
اي الرحمة المقرونة بالتعظيم ويختص لفظها بالانبياء والملائكة فلا يقال لغيرهم الا
تبعا **والسلام** اي التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا
تسليما وحذرا من كراهة افراد احدهما عن الاخر **على سيدنا** من ساد
قومه يسودهم فهو سيد واصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت في الياء
واطلاقه على غير الله جائز من غير كراهة سواء كان مقرونا بال ام لا وعلى
سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب للاول معنى ولا يجوز تعلقه به
محمد عطف بيان او بدل لا نعت لان العلم لا ينعت به وهو علم منقول
من اسم مفعول المضعف للمبالغة سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله
الحميدة **وعلى اله** هم اقاربه المومنون من بني هاشم والمطلب وقد يراد بهم
في مقام الصلوة كل مومن لخبر ضعيف فيه والال اسم جمع لا مفرد له من لفظه

واصله

الجلد الكامل
فواكه الجنيه على متمم الاجروميه في فن النحو

واصله عند سيبويه اهل لتصغيره على اهيل قلبت الهاء همزة ثم الهمزة الفا والقلب
الاول شاذ سهله الثاني وعند الكسائي اول بوا ومفتوحة من ال اليه يوول
لتصغيره على اويل قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قيل وهو الظاهر
ولا يستعمل الا في الاشراف بخلاف اهل وانما قيل ال فرعون لتصوره بصورة الاشراف
وصحبه اسم جمع لصاحب عند سيبويه وجمع له عند الاخفش والصحابي
من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا ولو لحظة ومات مؤمنا وان لم يره
ولم يرو عنه وعطف الصحب على الال لتشمل الصلوة باقيهم **اجمعين** توكيد معنوي
مفيد للاحاطة والشمول **وبعد** هو من الظروف المبنية على الضم لقطعه
عن الاضافة اي وبعدما ذكر من الحمد والصلاة والسلام **فهذه** اشارة الى المحسوس
ان تاخرت الخطبة عن فراغ المقدمة او الى المعقول ان تقدمت عليه والاتيان
بالفاء على تقدير اما اذ الاصل اما بعد ويكون اصلها ذلك لزمتها الفاء في خبرها
غالبا لتضمنها معنى الشرط **مقدمة** بكسر الدال اسم فاعل من قدم اللازم بمعنى
تقدم وبفتحها على قلة في لغة من قدم المتعدي ويحتمل ان تكون هنا
بكسر الدال من قدم المتعدي لان معرفتها تجعل الشارع في علم النحو على بصيرة
فهي تقدمه على اقرانه **في علم العربيه** اي علم النحو وهو لغة القصد واصطلاحا
علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات
العربية لانه يبحث فيه عن عوارضها اللاحقة لها من حيث الاعراب والبناء
وغايته الاستعانة على كلام الله ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام
من خطئه وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روي ان عليا رضي الله عنه
لما اشار على ابي الاسود الدؤلي ان يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا
من الاعراب قال انح هذا النحو يا ابا الاسود فسمي بذلك تبركا وتيمنا بلفظ
الواضع له **متممه** اي هذه المقدمة **لمسائل الجروميه** نسبة لابن جروم
لكون واسطه بينها وبين غيرها من الكتب المطولات لاشتمالها على ما لم
يشتمل عليه اصلها من الفوائد **نفع الله تعالى بها** اي هذه المقدمة الطالب
لها فانه لا يخيب من اعتمد عليه ولجا في مهماته اليه **كما نفع باصلها في الجموع**
بان يلهمه الاعتناء بها تفهما وحفظا **وبعد الممات** بالفوز بجوار السلام
انه قريب ممن ساله ودعاه بحاله **مجيب الدعوات** اي دعوات الداعي
بانالته ما سال واعلم انه لما كان الغرض من علم النحو معرفة الاعراب

الذي به يعرف صواب الكلام من خطئه والاعراب لا يوجد الا فيما يقع لها
في التركيب الاسنادي الذي لا يوجد الا في الكلام بدا المولف رحمه الله
بتعريف الكلام وان كان الاولى البداءة بالكلمة لانها جزء منه والشي انما يعرف
بعد معرفة اجزائه فقال **الكلام هو** لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا
بنفسه واصطلاحا ما جمع قيودا اربعة **اللفظ** اي الصوت المتضمن بعض الحروف
الهجائية تحقيقا او تقديرا دل على معنى اولا وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي والطرح
من الفم ثم اطلق من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول **المركب** من
كلمتين فاكثر تركيبا اسناديا افاد ام لا **المفيد** بان افهم معنى يحسن سكوت
المتكلم بحيث لا يبقى للمخاطب انتظار يعتد به كما يكون مع المسند بدون المسند
اليه وبالعكس وهو بهذا المعنى يستلزم المركب لكن لما كانت دلالة الالتزام
مهجورة في التعريف صرح المولف بما علم التزاما اذ المقصود من الحد
بيان الماهية وهي لا تعرف الا بذكر جميع اجزائها صريحا **بالوضع** اي
بالقصد وهو ان يقصد المتكلم بما تلفظ به افادة السامع فهذه
قيود اربعة متى وجدت وجد الكلام النحوي اذا علمت هذا فالقيد الاول
وهو اللفظ بمنزلة الجنس واحترز به عن الخط ونحوه مما هو ليس بلفظ بمنزلة
وهو مفيد وباقي القيود بمنزلة الفصل فالمركب يخرج المفرد والمفيد يخرج ما لا
فائدة فيه كان قام زيد والوضع اي القصد يخرج غير المقصود كالصادر من النائم
والجملة المقصودة لغيرها كصلة الموصول واعلم ان صور تاليف الكلام ستة
اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة اسماء فعل واربعة اسماء جملة القسم
وجوابه **واقل ما يتالف الكلام من اسمين** حقيقة كهذا زيد او حكما **نحو زيد
قائم** فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ولهذا لا يبرز في
التثنية والجمع **او من فعل واسم نحو قام زيد** واما لم يتالف من فعلين او حرفين
او حرف واسم او حرف وفعل لان الكلام لا بد فيه من التركيب والتركيب العقلي
من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة انواع لكن لم يجي منها الا ما ذكره
المولف لان الكلام لا يتحقق بدون اسناد والاسناد يقتضي مسندا او مسندا
اليه لكون نسبة بينهما وهما لا يكونان الا اسمين او اسما وفعلا واما
المنادى مع حرف النداء كيا زيد فلقيامه مقام الفعل لغرض الانشاء
اذ تقديره انادي زيدا **والكلمة** بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها

وكسرها

عليه صح

جملة الشرط وجوابه صح

٣

وكسرها مع اسكان اللام فيهما **قول** اي لفظ موضوع لمعنى والمراد به
هنا اسم المفعول اي مقول حقيقة كزيد او حكما كالضمير المستتر فانه
من حيث وقوعه محكوما عليه ومؤكدا ومعطوفا عليه في حكم الملفوظات
الحقيقية **مفرد** وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كرجل فان كلا من
اجزائه التي هي ذوات حروفه الثلاثة اذا افرد لا يدل على شي مما دلت
عليه جملته بخلاف غلام زيد فانه مركب لان كلا من جزئيه دال على جزء المعنى
الذي دلت عليه جملة غلام زيد ولما كانت الكلمة جنسا تحتها حقائق مختلفة
هي انواعها اشار الى بيان ذلك بقوله **وهي اسم وفعل وحرف** اي الكلمة
منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة انقسام الكلي الى جزئياته فيصح اطلاق
المقسوم على كل من اقسامه وبهذا اندفع ما قيل من ان العطف بالواو والجمع يقتضي
ان تكون الكلمة مجموع الثلاثة ووجه انحصارها في الثلاثة على ما قيل
ان الكلمة موضوعة لمعنى كما مر فتكون دالة لا محالة لكون الوضع من اسباب
الدلالة وحينئذ فاما ان تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية اولا
الاول الحرف والثاني اما ان يدل على اقتران معناها باحد الازمنة
الثلاثة اولا الاول الفعل والثاني الاسم وقيد الحرف بقوله
جا لمعنى لاخراج حروف التهجي فلا يكون كلمة لعدم دلالته على معنى
وهذا القيد معلوم مما قبله فلا يحتاج اليه وقد عدل المولف عن عبارة
الاصل فجعل هذه الثلاثة اقساما للكلمة لا للكلام اذ لا يصح جعلها اقساما
له لا من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ظاهر ولا من تقسيم الكل الى اجزائه
لئلا يصدق اسم المقسوم فيه على جميع اجزائه والكلام بخلاف ذلك
لان ماهيته توجد من الاسماء فقط ومنها ومن الافعال وقدم الاسم في
الذكر لسموه على قسيميه لاستغنائه عنهما واحتياجهما اليه ولاصالته
في الاعراب واتبعه بالفعل لكونه يقع جزء الكلام ولحلوله محل الاسم ودخول
الاعراب في بعض انواعه واذا عرفت ان الكلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف
واردت تمييز بعضها عن بعض ليظهر فائدة القسمة **فالاسم** وهو كلمة دلت
بنفسها على معنى غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا **يعرف** اي يتميز
من قسيميه بخمس علامات مذكورة هنا **بالاسناد اليه** اي كون الاسم مسندا

علي صح

اليه صح

سواء كان المسند فعلا كقام زيد ام اسما كانا مومن ام جملة نحو انا قمت
وهذه العلامة انفع علامات الاسم وبها استدل على اسمية التاء من
قولك ضربت بتثليثها وعلى اسمية ما في قوله تعالى ما عندكم ينفد
وما عند الله باق وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل
وضع لان يكون مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف
وضعه واما تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فعلى حذف ان او على
تنزيل الفعل منزلة المصدر ويعرف ايضا بالخفض المعبر عنه بالجر
وهو ما يحدثه العامل من كسرة او فتحة او ياء سواء كان العامل
حرفا ام اسما ويختص بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوه لاصالته
في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرع
فيه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر وما يكون
معموله وهو الرفع والنصب ويعرف ايضا بالتنوين وهو نون ساكنة
تثبت لفظا لا خطا وهو بجميع اقسامه مختص بالاسم تنوين التمكين
وضع للدلالة على مكانة الاسم في الاسمية والاعراب كزيد اعلى رسوخ
قدمه فيهما اى لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف
وتنوين التنكير لانه يلحق بعض المبنيات للفرق بين معرفتها
ونكرتها كصه ومه والفعل لا يكون الا نكرة فلم يحتج الى الفارق
وتنوين المقابلة لانه الداخل على الجمع المؤنث السالم كمسلمات
في مقابلة جمع المذكر السالم وذا لا يتحقق في غير الاسم وتنوين العوض
لانه في الغالب يكون عوضا عن المضاف اليه كيومئذ اى يوم اذ
كان كذا والمضاف اليه لا يكون الا اسما ويعرف ايضا بدخول الالف واللام
عليه من اوله ويعبر عنهما بال وهو اولى سواء كانت معرفة كالداخلة
على نكرة كالرجل ام زائدة كما في قوله رايت الوليد ابن اليزيد مباركا
ام موصولة كالضارب والمضروب ولا تدخل على الفعل الا في ضرورة
خلافا لابن مالك واختصت به لان المعرفة وضعت لتعيين الذات

والموضوع

والموضوع للذات هو الاسم واما الموصولة والزائدة فلموافقتها
للمعرفة صورة اعطيا حكمها ويعرف ايضا بدخول حرف من حروف الخفض
عليه من اوله سواء كان الاسم صريحا كمررت بزيد او مؤولا به كتعجبت
من ان قمت فان قمت وان كان في الظاهر ليس باسم فهو في التقدير
اسم لانه في معنى قيامك واما قول بعضهم ما هي بنعم الولد وعلى بئس العير
فمؤول على حذف الموصوف وصفته واقامة مقام الصفة مقامه
وانما اختصت حروف الخفض بالاسم لانها وضعت لتجر معاني الافعال
التي لا تتعدى بنفسها الى الاسما فلا جرم ان امتنع دخولها الا على
الاسم بعد مجيء فعل لفظا او تقديرا وسياتي الكلام على حروف الخفض
ولما فرغ مما يميز الاسم عن غيره اخذ يتكلم على ما يميز الفعل اجمالا
فقال والفعل وهو كلمة دلت بنفسها على معنى مقترن باحد الازمنة
الثلاثة وضعا يعرف اى يتميز عن قسيميه بثلاث علامات بقد الحرفية
وهي علامة مشتركة تارة تدخل على الماضي لافادة تقريبه من الحال
نحو قد قامت الصلاة او تحقيقه نحو ونعلم ان قد صدقتنا وتارة على المضارع
لافادة التحقيق نحو قد يعلم الله والتقليل نحو قد يصدق الكذوب
قد يصدق ولا يخفى ان هذه المعاني لا يتصور وجودها في غير الافعال
ولا تدخل على فعل الامر اصلا والسين وسوف ويختصان بالمضارع ويخلـ
صانه للاستقبال نحو سيقوم او سوف يقوم وانما اختصا به لانهما
وضعا للتاخير معنى الفعل من الحال الى الاستقبال وفي سوف زيادة تاخير
وتنفيس لان كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى وهذان اللفظان اسمان
للحرفين الداخلين على المضارع الا ان سوف حكي على الفتح اسما واما
السين فمعرب غير محكي ولما انعقد الشبه الصوري بين سوف وسوف
دون السين ونسبه ادخل اللام على السين دون سوف لحكي على صورته
تخفيفا للشبه وتاء التانيث الساكنة كاكلت وشربت وهذه خاصة
بالماضي اشعارا بتانيث الفاعل وهو اى الفعل من حيث هو ثلاثة انواع

عند البصريين ونوعان عند الكوفيين باسقاط الامر بناً على انه
مقتطع عن المضارع وانما كانت الافعال ثلثه لان الازمنه التي هي
جزء من مدلولها كل منها ثلاثه ماض اصله ماضي استثقلت الضمه
على اليا فحذفت ثم اليا لالتقا الساكنين وهو ما دل على معنى وجد في
الزمان الماضي دلالته وضعيه وقدمه لمجيئه على الاصل اذ هو متفق
على بنايه وحيث قدمه كان الاولى له ان يتبعه بالامر لما قلنا
ويعرف اي يميز عن المضارع والامر بتا التانيث الساكنه وضعا الداله
على تانيث ما اسند اليه الفعل وتلحقه متصرفا كان نحو قامت هند
وقعدت او جامدا كما سياتي ولا يقدح في ذلك عدم الحاقها بعض
الافعال الماضيه كافعال الاستثنا لانهم التزموا تذكير فاعلها
وخرج بالساكنه المتحركه فانها خاصه بالاسما وربما دخلت
في بعض الحروف واختصت الساكنه بالفعل لثقله والمتحركه
بغيره طلبا للتعادل ولو قال نحو قام وقعد لكان اولى لانه الذي
يقبل التا مميز بها و الفعل الماضي منه نعم وبئس على الاصح لقبولهما
التا المذكوره ففي الحديث من توضا يوم الجمعه فبها ونعمت ومن
اغتسل فالغسل افضل وفيه ايضا واعوذ بك من الخيانه
فانها بئست البطانه وقيل انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما
في قولهم ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس العير والجواب بعلمهما
مر و كذا منه ليس وعسى على الاصح لقبولهما التا ايضا نحو عست
هند ان تفلح وليست مفلحه ولاتصالهما بضماير الرفع نحو لستُ
سوالست عليكم بوكيل فهل عسيتم ان توليتم وقيل انهما حرفان
لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولتوقف افاده معناهما
على غيرهما كسائر الحروف واجيب بان عدم الدلاله عارض وان
توقف الافاده على ذكر الغير انما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف
فاعطيا حكمه في التوقف المذكور ولا يقدح في فعليه الثلاثه

الاولى

والثلاثه الاولى خروجها في الظاهر عن اوزان الفعل لان اصلها فعل
بفتح الفا وكسر العين لا فعل بسكونها ولا فعل بضمها ومضارع وهو ما دل
على معنى مقترن باحد زمني الحال والاستقبال ويخلص لاحدهما بقرينه
وسمي مضارعا لمشابهته الاسم في اعتوار المعاني عليه وقيل لمشابهته
له في الابهام فالتخصيص وقبول لام الابتدا والجريان على حركات الاسم
الفاعل وسكناته ويعرف اي يميز عن الماضي والامر بدخول لم عليه
بان يقع بعدها من غير فصل نحو لم يقم وقد مر انه يميز ايضا بدخول
حرف التنفيس عليه وانما اقتصر المولف على لم لان لها امتزاجا بالفعل
بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزء منه قاله الرضي ولو قال
نحو يقوم لكان اولى لانه الذي يقبل لم ولابد في اوله من احد الزوايد الاربع
المسماه باحرف المضارعه وهي الهمزه والنون واليا المثناه من تحت
والتا المثناه من فوق يجمعها اي يجمع تلك الزوايد الاربع قولك نايت
او انيت او نتي او اتين وانما زادوها فرقا بينه وبين الماضي وحصول
الزياده به لانه موخر بالزمان عن الماضي والاصل عدم الزياده فا
حرزه المقدم وانما لم يجعل المولف هذه الاحرف علامه للمضارع
ايضا لوجودها في اول الماضي كاكرم وتعلم ونرجس ويرنا وانما
ذكرها توطيه وتمهيدا لقوله فيضم ويضم اوله اي الحرف المفتتح به
المضارع ان كان ماضيه على اربعة احرف سوا كان كل حروفه اصولا كدحرج
فانه ماض اصلي الحروف فيقول في مضارعه يدحرج بضم اوله او
بعضها زايد و ذلك نحو اكرم فان الهمزه فيه زايده ويقول في مضارعه
يكرم بضم اوله و كذا يقول في مضارع فرح بتشديد الرا يفرح
بضم اوله لزياده تكرير العين اي الرا في ماضيه و في مضارع قاتل يقاتل
بضم اوله لزياده الالف في ماضيه ويفتح اوله فيما سوى ذلك اي ما سوى
المضارع الذي ماضيه رباعي بان كان ماضيه ثلاثيا نحو نصر فيقول
في مضارعه ينصر بفتح اوله او خماسيا و ذلك نحو انطلق فيقول في

فاللفظي ما يظهر في اخر الكلمة كما في اخر زيد من نحو جا زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد واخر يضرب في نحو زيد يضرب ولن اضرب ولم
يضرب والتقديري ما لا يظهر في الاخر بل يفرض وينوى كالمنوي
في اخر الفتى من نحو جا الفتى ورايت الفتى ومررت بالفتى واخر يخشى
نحو زيد يخشى ولن يخشى واخر يكن في نحو لم يكن الذين كفروا واو
للتقسيم وليس دخولها في الحد مما يفسده وانما يفسده اذا كان المراد
بها الشك ثم الحد الذي ذكره ظاهر في الاعراب وعليه كثيرون وينبغي
عليه ان يقال المرفوع مثلا علامات وقيل انه لفظي واختاره ابن مالك
ونسبه الى المحققين وعليه فالاعراب ما اختلف به اخر المعرب
قال المرادي وهو اقرب الى الصواب لقول المحققين انواعه رفع الى اخره
كما ياتي ولان الاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز المعاني والتمييز انما
يكون بالاثر لا بالمعنى واما الاضافه في قولهم حركات الاعراب
وعلاماته فمن اضافة العام الى الخاص لحنا ثم قضه واقسامه اي انواع
الاعراب اربعة لا زايد عليها رفع بحركة او حرف ونصب بحركة او حرف
او حذف وخفض بحركة او حرف وجزم بسكون او حذف وجعل
هذه الاربعه انواعا للاعراب انسب لمن جعله لفظيا وانما كانت
اربعه لانه اما سكون وهو واحد او حركة وهي ثلاثه وقدم الرفع
لان الكلام لا يستغني عنه ولان المعرب به مقدم على المعرب
بالنصب ثم النصب لان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصاله
فيكون معموله اصلا بالنسبه للمجرور ثم الخفض لاختصاصه بالاشرف
فللاسماء المتمكنه وهي السالمه من شبه الحرف المقتضي للبنا من ذلك
اي من تلك الاربعه الرفع لفظا او تقديرا والنصب كذلك والخفض
كذلك ولا جزم فيها اي في الاسما وللافعال المضارعه العاريه
مما يوجب بناها الرفع لفظا او تقديرا والنصب كذلك والجزم كذلك
ولا خفض فيها اي في الافعال وانما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصدا

للتعادل

للتعادل لان الاسم خفيف اذ مدلوله بسيط والفعل ثقيل اذ مدلوله
مركب من الحدث والزمان والسكون اخف من الحركه فاعطي الخفيف
الثقيل والثقيل الخفيف لتعادل خفة الاسم ثقل الحركه وتعادل ثقل
الفعل خفه السكون وقد افهم كلامه ان هذه الاربعه بالنسبه
لمحالها ثلاثه اقسام ما هو مشترك بين الاسما والافعال وهو الرفع و
النصب وما هو خاص بالاسما وهو الخفض وما هو خاص بالافعال
وهو الجزم فتحصل الكل من صنفي المعرب ثلاثه اوجه من الاعراب
والبناء هو لغه وضع شي على شي على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا
ضد الاعراب وهو لزوم اخر الكلمة حالا واحدا لفظا او تقديرا حركه
او حرفا او سكونا او حذفا لغير عامل وهذا التعريف بنا على القول
بان البنا معنوي مناسب لمن جعل الاعراب معنويا كالمولف
وانواعه المعبر عنها ايضا بالالقاب اربعه ضم كحيث وفتح كاين وكسر
كامس وسكون كلم ويسمى وقفا كما تكون الكلمه مبنيه على الحركه تكون
مبنيه على الحرف كما سياتي في المنادا والفرق بين هذه وبين اقسام الاعراب
ان تلك تختلف باختلاف العامل بخلاف هذه ولهذا اعبر عنها بما
يدل على اللزوم وعن تلك بما يدل على الانتقال والاسم بعد التركيب
ضربان لانه اما ان يختلف اخره بسبب العوامل اولا فالاول معرب
وهو الاصل لان الاعراب اصل في الاسما لاعتوار معان مختلفه عليها
بصيغة واحدة لا يميزها الا الاعراب ولهذا قدمه وهو ما تغير اخره
بان يتصف الحرف الذي هو اخر المعرب بصفه اخرى حقيقه
او حكما ان كان اعرابه بالحركه او بان يتبدل الحرف بحرف
اخر حقيقه او حكما ان كان اعرابه بالحرف ولا بد في هذا التغير
ان يكون بسبب اختلاف العوامل الداخله عليه في العمل بان يعمل
بعض منها خلاف ما يعمل الاخر ثم التغير المذكور اما ان يكون
تغيرا لفظا وذلك كزيد وعمرو فان كلا منهما اذا ركب مع عامله يتغير اخره

لفظا كما في نحو جاء زيد وعمرو ورأيت زيدا او عمروا ومررت بزيد وعمرو
واما تعبيرا تقديرا وذلك نحو موسى والفتى مما يتعذر ظهور الاعراب
في آخره فان كلا منهما اذا ركب مع عامله يفرض وينوى ان آخره قد تغير
وان لم يوجد تغير في اللفظ لمانع يمنع من ظهوره لفظا والثاني مبني
اصله مبنوي اجتمعت الواو والياء وسبق احدهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وادغمت في الياء وهو الفرع لجريانه على خلاف الاصل ومن ثم
لا يبنى الا اذا اشبه الحرف في الوضع او المعنى والاستعمال قيل او شابه
مبني الاصل ويكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد
بخلاف منع الصرف فلا بد من شبهه بالفعل من وجهين وهو بخلاف
المعرب اي ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة اي لا يتأثر آخره باختلاف
العوامل بل يلزم طريقة واحدة لان البناء ضد الاعراب فهما متقابلان
تقابل الضدين وتقسيم الاسم الى معرب ومبني وهو من تقسيم الشيء
الى ما هو اخص منه مطلقا لا من تقسيم الشيء الى ما هو اعم منه كما توهم
بعضهم اذ التقسيم ضم مختص الى مشترك فوجب كون القسم اخص
مطلقا من المقسم كالمضمرات متصلها ومنفصلها لشبهها بالحرف في المعنى
لتضمنها معنى من المعاني التي تؤدى بالحرف وهو التكلم والخطاب
والغيبة وقيل في الوضع لان اكثرها على حرف او حرفين وحمل باقيها
عليه واسماء الشرط واسماء الاستفهام كمن وما واين واذا فانها بنيت
لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف الذي هو حرف الاستفهام
والشرط وقد وضع لكل منهما حرف يؤدى به نعم يستثنى مما ذكر
اي والشرطية فانها معربة لضعف الشبه فيها بما عارضه من مجيئها
غالبا ملازمة للاضافة التي هي من خواص الاسماء واسماء الاشارة كذا وذي
وثم وهؤلاء فانها بنيت لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى
الحرف وهو الاشارة وان لم تضع العرب له حرفا يؤدى به كما وضعوا
للتمني والترجي واسماء الافعال كصه وآمين وايه وهيهات فانها بنيت

لشبهها

لشبهها بالحرف في الاستعمال فانها تنوب عن الفعل ولا يدخل عليها
عامل يؤثر فيها فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا فانهما نائبان
عن التمني والترجي ولا يدخل عليهما عامل يؤثر فيهما والاسماء الموصولات
كالذي والتي والذين واللاتي فانها بنيت لشبهها بالحرف في
الاستعمال ايضا لانها مفتقرة افتقارا متأصلا الى ما يتم معناها
الجملة هو الصلة فاشبهت الحرف في افتقارها في افادة معناها
الى ذكر متعلقها ونستثني من اطلاقه اي الموصولة فانها معربة
الا اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا ثم ان المبني ينقسم
الى اربعة اقسام كما يستفاد من قوله فمنه ما بني على السكون نحو كم
استفهامية كانت او خبرية وقدمه لاصالته ومنه ما بني على الفتح كأين
وهو اسم استفهام يسأل به عن المكان ومنه ما بني على الكسر كأمس
وهو اسم لليوم الذي قبل يومك ومنها يبنى
وهو ظرف لليوم الذي على اصل التقاء الساكنين ونحو حوث
وحاث بتثليث الثاء فيهما ايضا فهذه ست لغات والاصل في الاسم
المبني بل وفي غيره ايضا ان يبنى على السكون لخفته واستصحابا للاصل الذي
هو عدم الحركة فلا يعدل عنه الى الحركة الا لسبب يقتضي العدول
وحينئذ فاذا جاء شيء مما الاصل فيه البناء مبنيا فلا يسأل عن
سبب بنائه عليه لذلك او على حركة يسأل عنه سؤالان لم
عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شيء مما الاصل
فيه الاعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال واحد او على
الحركة سئل عنه ثلاثة اسئلة لم بني ولم عدل الى الحركة ولم
كانت الحركة كذا والفعل ايضا ضربان ضرب مبني وهو الاصل لان البناء
اصل في الافعال لانها لا تعتورها معان مختلفة تفتقر في تمييزها
الى الاعراب لاختلاف صيغها باختلاف معانيها فان حصل لبس
في بعض المواضع بقبولها صيغة واحدة لمعان مختلفة كما في نحو لا تأكل

السمك وتشرب اللبن فيمكن ازالته باظهار الناصب والجازم وضرب
معرب لتشبهه بالاسم وهو النوع لجريانه على خلاف اصله وسياتي
والمبني من الافعال نوعان احدهما الفعل الماضي وقدمه للاتفاق على بنايه
وبناوه على الفتح ثلاثيا كان او رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه لضرب
ودحرج وانطلق واستخرج وضربك وضربا واما نحو رمى وعفا
فسكون اخرهما عارض والفتحه مقدره عليه والاصل رمي وعفو
قلبت اليا والواو الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وكان القياس
ان يبنى على السكون لانه الاصل في البنا ولكنه لما شابه اسم الفاعل
بوقوعه موقعه كزيد ضرب وضارب بني على الحركه وكانت
فتحته طلبا للخفه الا اذا اتصل به واو الجماعه فيضم اخره نحو ضربوا
للمناسبه لان الضم بناء مضمومة ظاهر عبارته وانما فتح نحو اشتروا
وادعوا لان الاصل اشتريوا ودعووا بواوين اولهما
مضمومه ثم تحركت اليا والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين
ثم حذفت الالف لالتقا الساكنين وان اتصل بضمير رفع متحرك فيسكن
اخره تسكين بنا نحو ضربت مثلث التا وضربنا باسكان البا والنسوه
ضربن وجزم في التوضيح بان السكون فيه عارض كالضم فيما قبله
وبني على السكون لانه الاصل في البناء والاستثقال توالي اربع
متحركات فيما هو كالكلمه الواحده لان ضمير الفاعل بمنزلة
جزء الفعل وخرج بضمير الرفع ضمير النصب كضربك وبالمتحرك
كضمير الرفع الساكن ففي هاتين الحالتين يبنى على الفتح الذي هو
الاصل فيه كما اذا تجرد كما اشرنا الى ذلك فيما مر والنوع الثاني
فعل الامر مبني على الاصح وبناوه على السكون اذا كان صحيح الاخر
نحو اضرب وان اتصل ضمير النسوه نحو اخشين واضربن يا هندات
الا اذا اتصل به ضمير تثنيه او ضمير جمع او ضمير المونثه المخاطبه فعلى حذف النون

بكون

يا هند

بناوه سوى كان صحيح الاخر نحو اضربا واضربوا واضربي او معتلا
نحو اغزوا واغزوا واغزي فهذه الامثله السته مبنيه
على حذف النون كما ان مضارعها يجزم بحذفها ولو اخر هذا
الاستثنا عما بعده ولم يتصل به ما تقدم اولى والا المعتل منه
وهو ما اخره واو والف وياء ولم يتصل به ما تقدم فعلى حذف
حرف العله يكون بناوه نحو اخش واغز وارم فاخش مبني على حذف الالف
واغز على حذف الواو وارم على حذف اليا والمعرب من الافعال
الفعل المضارع على خلاف الاصل يرفع بحركه او حرف وينصب
بحركه او حذف ويجزم بحذف حركه او حرف لكن بشرط ان لا
يتصل به نون الاناث ولا نون التوكيد المتصله به من غير حاجز لا
لفظا ولا تقديرا ثقيله كانت او خفيفه نحو يضرب مما هو
صحيح الاخر فانه يرفع بضمة ظاهره ونحو يخشى مما معتل
الاخر فانه يرفع بضمة مقدره فان اتصلت نون الاناث معها على الاصح
على السكون وذلك والوالدات يرضعن فالوالدات مبتدا ويرضعن
فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بالنون وهي في محل
رفع على الفاعليه والجمله من الفعل والفاعل في محل رفع على انها
خبر المبتدا وبني الفعل معها لانه انما اعرب لشبهه بالاسم
فلما اتصلت به النون التي لا تتصل الا بالفعل رجح جانب
الفعليه فرد الى ما هو اصل الفعل وهو البنا وبني على السكون
لانه الاصل في البنا وحملا له على الماضي المتصل بها وان اتصلت
به نون التوكيد المباشره له لفظا وتقديرا بني معها على الاصح
على الفتح ثقيله كانت نحو ليسجنن او خفيفه لشابهه الاسم لتركيبه معها

المباشره

تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بينهما فاصل لم يحكم بنيابة لانهم لا
يركبون ثلاثة اشيا وبني على الفتح لخفته فان لم تباشره اعرب
نحو لتبلون ولا يصدنك واعرب المضارع على خلاف الاصل لمشابهته للاسم
في ان كلا منهما يطرا عليه بعد التركيب معان مختلفه تتعاقب على صيغة
واحده ولكن لما كانت المعاني المتداوله على الاسم لا يميزها الا الاعراب
وعلى المضارع يمكن تمييزها بغيره ايضا كاظهار الناصب او الجازم
جعل الاعراب اصلا في الاسم فرعا في المضارع واما الحروف فمبنيه كلها
احاديه كانت او ثنائيه او ثلاثيه او رباعيه او خماسيه
ولا تزيد على ذلك اذ ليس فيها مقتض للاعراب فانها لا تتصرف
ولا يعتقب عليها من المعاني التركيبيه ما يحتاج معه الى الاعراب
ثم منها ما هو مبني على السكون كهل وبل وعلى الفتح كلعل
وليت وعلى الكسر كلام الجر وباسه وعلى الضم كمنذ في لغة من
جرها باب معرفة علامات الاعراب اقسام اصاله ونيابه
العلامات هي الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها كما سياتي
ذلك وقدم علامات الرفع لعدم استغناء الكلام عنه فقال
للرفع وهو ما يحدثه عامله سواء كان عامله لفظيا او معنويا
وهذا القسم الاول من اقسام الاعراب اربع علامات احدها
الضمة وهي الاصل ومن ثم لا يقوم مقامها غيرها لعذرها وانما
كانت اصلا لغيرها لان الاعراب بالحركات اصل للاعراب
بالحروف ولهذا اقدمها والثلاثه الاخر الواو والالف والنون
وهي فرع لان كل علامه منها نايبه عن الضمة اما الواو فلكونها
متولده منها عند الاشباع اقيمت مقامها والالف اختها

اذ هما من حروف المد واللين فقامت مقام الضمه حملا على اختها
والنون تقارب الواو في المخرج ولهذا تدغم فيها فاقيمت ايضا مقام
الضمه ولكل منها مواضع تخصها اشار اليها مبتديا بالاصل بقوله فاما
الضمة فتكون علامة للرفع اصاله في اربعه مواضع لا زايد عليها
الاول في الاسم المفرد وهو هنا ما ليس مثنى ولا مجموع ولا من الاسما
السته منصرفا كان وهو ما دخله الصرف ما ليس مثنى ولا مجموع
الذي هو التنوين الدال على الامكنيه وجر بالكسره او غير منصرف
وهو ما كان بخلافه فالاول نحو قال الله فالاسم الكريم مرفوع على
الفاعليه وعلامة رفعه الضمه في اخره والثاني نحو واذ قال ابرهيم
فابرهيم غير منصرف للعلميه والعجمه مرفوع على الفاعليه وعلامه
رفعه الضمه في اخره ولا فرق في رفعه بالضمه بين ان يكون ظاهرا
فيه الاعراب كما مر او مقدرا كما في نحو واذ قال موسى فموسى مرفوع على
الفاعليه وعلامة رفعه ضمه مقدره في الالف منع من ظهورها
التعذر اذ الالف لا يقبل الحركه لذاتها والموضع الثاني في جمع التكسير
وهو ما تغير فيه بناء مفرده تحقيقا او تقديرا بزياده او نقص او
تبديل منصرفا كان او غير منصرف فالاول نحو قال اصحاب موسى
فاصحاب جمع تكسير مفرده صحب مرفوع على الفاعليه وعلامة
الضمه في اخره وموسى مضاف اليه على ما مر من الفتحه والثاني
نحو ومساكن ترضونها فمساكن جمع تكسير مفرده مسكن غير منصرف
للجمعيه المكرره مرفوع بالعطف على اباؤكم الذي هو اسم كان وجملة
ترضونها في محل رفع على انها نعت له ولا فرق في رفعه بالضمه ايضا
بين ان يكون الاعراب فيه ظاهرا كما مر او تقديرا كما في نحو ومن

اياته الجوارى فالجوارى جمع تكسير مفردها جاريه مرفوع على انه
مبتدا وعلامة رفعه ضمة مقدره فى اليا منع من ظهورها الاستثقال
لانه منقوص ومن اياته جار ومجرور فى محل رفع على انه خبر مقدم
و الموضع الثالث فى جمع المونث السالم وهو ما سلم فيه بناء مفرده
سوا كان اسما ام صفه ولو عبر بالجمع بالالف والتا لكان اولى لما سياتى
و فى ما حمل عليه مما هو اسم جمع او جمع سمى به فالاول نحو اذا جاءك
المومنات فالمومنات فاعل جا وعلامة رفعه ضمة ظاهره فى اخره
وهو جمع مونث سالم ولا يقدح فى سقوط التا لانها كلمه جى بها للدلاله
على التانيث ولست من نبيّة الكلمه و الثانى نحو اولات الاحمال
فاولات اسم جمع ~~مونث سالم~~ لا مفرد له من لفظه مرفوع على الابتدا
والاحمال مضاف اليه وخبره الجمله الاسميه من قوله اجلهن ان
يضعن حملهن و الموضع الرابع فى الفعل المضارع سوا كان صحيح الاخر ام
معتله الذى لم يتصل باخره شى يوجب بناه او ينقل اعرابه ورفعه
بالضمه يكون تارة لفظا وتارة تقديرا فالاول نحو نرفع درجات
من نشاء فنرفع فعل مضارع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة
رفعه ضمة ظاهره فى اخره وفاعله ضمير مستتر وجوبا ودرجات
مفعوله ومن اسم موصول فى محل جر بالاضافه وجمله نشاء من الفعل
والفاعل صله الموصول فلا محل لها من الاعراب والثانى نحو والله
يدعوا الى دار السلام فالاسم الكريم مرفوع على الابتدا ويدعوا فعل
مضارع معتل الاخر مرفوع بضمة مقدره فى الواو منع من ظهورها
الاستثقال وفاعله مستتر فيه جوازا والى دار السلام جار ومجرور
ومضاف اليه متعلق بالفعل والجمله الفعليه فى محل رفع على الخبريه
ومثل ذلك والله يقضى بالحق ان فى ذلك لعبرة لمن يخشى فيقضى ويخشى

كل منهما

كل منهما فعل مضارع معتل الاخر وعلامة رفعه ضمة مقدره على
الاخر منع من ظهورها فى الاول الاستثقال وفى الثانى التعذر
وقيد الفعل بعدم اتصال شى به لانه لو اتصل به نون التوكيد والاناث
كان مبنيا او اتصل به ضمير تثنيه او ضمير جمع او ضمير المونثه المخاطبه
كان علامة رفعه ثبوت النون كما ستعرفه وهذا هو الذى
عناه المولف بالشى ولما فرغ من مواضع الضمه اشار الى مواضع
ما ناب عنها من الاحرف فقال واما الواو فتكون علامة للرفع
نيابة عن الضمه فى موضعين لا ثالث لهما الاول فى جمع المذكر السالم
وهو ما دل على اكثر من اثنين مع سلامة بنا واحده سوا كان
واحده علما ام صفه و فى ما حمل عليه مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط
فى الجمع المذكر فالاول نحو يوميذ يفرح المومنون فالمومنون جمع
مومن وقد سلم فيه بناوه وهو فاعل يفرح وعلامة رفعه الواو نيابة
عن الضمه لانه جمع مذكر سالم والظرف متعلق بالفعل واذ مضاف اليه
والتنوين فيه عوض عن الجمله المحذوفه ومثله فرح المخلفون
بمقعدهم وجا المعذرون من الاعراب و الثانى نحو ان يكن منكم
عشرون صابرون فعشرون محمول على الجمع المذكر اذ لا واحد له
ومثله ثلثون واربعون الى تسعين بادخال الغايه وهو مرفوع
بيكن على انه اسمها وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمه وصا
برون صفه له ومنكم جار ومجرور فى محل نصب على انه خبر مقدم ليكن
و الموضع الثانى فى الاسماء السته المعتله المضافه لغير يا المتكلم
وهى ابوك واخوك وحموك بكسر الكاف ولو قال وحموها كان اولى
لان الحم قريب زوج المراة وفوك وهنوك وذو مال اى صاحبه
وكل منها يرفع بالواو نيابة عن الضمه بالشروط الاتيه نحو قال
ابوهم فابوهم فاعل قال ومضاف اليه وعلامة رفعه الواو لانه
من الاسماء السته ونحو ليوسف واخوه احب الى ابينا ليوسف

وقيد حج

مبتدا واخوه معطوف عليه وهو مرفوع لان المعطوف على المرفوع
مرفوع وعلامة رفعه الواو لانه من الاسما الستة واجب هو لخبر
والى بينا جار ومجرور متعلق به ولو صرح المولف بما قدرناه لكان
اولى وجا حمون جمون فاعل جا وعلامه رفعه الواو وهذا فوك وهنوك
فهذا اسم اشارة فى محل رفع على انه مبتدا وفوك خبره وهو مرفوع
وعلامة رفعه الواو وهنوك معطوف عليه والمعطوف على المرفوع
مرفوع وانه لذو علم ان حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر
والضمير المتصل بها فى محل نصب على انه اسمها ولذو علم خبرها
ومضاف اليه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو واللام لام الابتدا
واما الالف فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة فى المثنى وهو ما
دل على اثنين اغنى عن المتعاطفين من لفظه مذكرا كان او مونثا
معرفة كان او نكرة وعدل عن عبارة الاصل لما فيها من التجوز فى ما
حمل عليه مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط فى المثنى فالاول قال رجلان
فرجلان فاعل قال وعلامة رفعه الالف لانه مثنى الثانى نحو
ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا ان حرف توكيد تنصب
الاسم وترفع الخبر وعدة الشهور اسمها وعند الله ظرف متعلق بالاسم
واثنا عشر خبر ان وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة
حملا له على المثنى اذ لا مفرد له وشهرا تمييز فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا
فاثنتا عشرة مرفوع بانفجرت على الفاعلية وعلامة رفعه الالف
لانه مما حمل على المثنى اذ لا واحد له ايضا وعينا تمييز واما النون
فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة فى الفعل المضارع اذا اتصل
به ضمير تثنية سوا كان حاضرا او غايبا فالاول نحو انتما تقوما ن وكلتا
نحو والنجم والشجر يسجدان فتقومان ويسجدان كل منهما فعل مضارع
مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون
لانه قد اتصل به ضمير تثنية وهو الالف وهو مع فاعله خبر المبتدا

او اتصل به ضمير جمع حاضرا كان او غايبا فالاول نحو اتبنون
بكل ريع اية تعبثون وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون فتبنون
فعل مضارع خال من الناصب والجازم فهو مرفوع وعلامة رفعه
ثبوت النون لانه قد اتصل به ضمير جمع وهو الواو وكذا ما بعده
من الافعال والثانى الذين يومنون بالغيب فيومنون فعل مضارع
مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه قد اتصل به ضمير جمع وهو
الواو وكذا ما بعده وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب
لانها صلة للموصول وهو الذين والموصول فى محل جر صفة لما قبله
او بدل منه وبالغيب متعلق بيومنون او اتصل به ضمير المونثة
المخاطبة نحو قالوا اتعجبين من امر الله فتعجبين فعل مضارع مرفوع
لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لاتصاله
بضمير المونثة المخاطبة وهى اليا ومن امر الله متعلق به ولما انهى الكلام
عن علامات القسم الاول من اقسام الاعراب وهو الرفع اصالة ونيابة
اخذ يتكلم على علامات القسم الثانى من علامات الاعراب وهو النصب
اصالة ونيابة فقال وللنصب وهو ما يحدثه عامله سوا كان فعلا
او اسما او حرفا خمس علامات احدها الفتحة وهى الاصل لما مر ولهذا
لا يقوم غيرها مقامها الا عند تعذرها ومن ثم قدمها والاربعة الباقية
هى الالف والكسرة واليا وحذف النون وهى فرع عن الفتحة لان
كل علامة منها نايبة عن الفتحة اما الالف فلانها تنشا عنها فقامت
مقامها واليا اخت للالف فقامت مقام الفتحة كاختها والكسرة
اصل اليا فاقاموها مقام الفتحة حملا على فرعها وحذف النون اقيم
مقام الفتحة لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق الا ان يكون حذفها
علامة للنصب واما مواضعها فاشار اليها مسندا للاصل بقوله
فاما الفتحة فتكون علامة للنصب فى ثلاثة مواضع لا زايد عليها
الاول ان تكون علامة للنصب فى الاسم المفرد المتقدم ذكره منصرفا

كان او غير منصرف فالاول نحو واتقوا الله فاتقوا فعل وفاعل والاسم
الكريم منصوب على التعظيم وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره
ومثله والله بسميع بصير والثاني نحو ووهبنا له اسحق ويعقوب فوهب فعل
وفاعل وله جار ومجرور متعلق به واسحق منصوب لانه مفعول به
وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره ولم ينون لانه غير منصرف
للعلمية والعجمة وكذلك يعقوب منصوب لانه معطوف على اسحق
وتكون الفتحة علامة للنصب فيه ظاهرة كما مر ومقدرة كما في نحو
واذ واعدنا موسى فوعدنا فعل وفاعل وموسى منصوب لانه مفعول به
وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الالف منع من ظهورها تعذر تحريك
الالف ومثله واذ اتينا موسى الكتاب والموضع الثاني ان تكون
الفتحة علامة للنصب في جمع التكسير المتقدم ذكره منصرفا كان
او غير منصرف فالاول نحو وترى الجبال ترى فعل وفاعل والجبال
منصوب على انه مفعول وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره
وهو جمع تكسير منصرف والثاني نحو وعدكم الله مغانم كثيرة
وعد فعل ماض والضمير المتصل به منصوب المحل على انه مفعول اول
والاسم الكريم فاعل ومغانم مفعول ثان وهو منصوب وعلامة
نصبه فتحة ظاهرة في اخره وهو جمع تكسير لغنم غير منصرف للجمعية
المكررة ولا فرق في نصبه بالفتحة بين ان تكون الاعراب فيه ظاهرا
فيه كما مر او مقدرا كما في نحو وانكحوا الايامى انكحوا فعل وفاعل والايامى
منصوب بانكحوا على انه مفعول وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الالف
منع من ظهورها التعذر لانه مقصور وهو جمع تكسير من لا ايم وهي
من ليس لها زوج بكرا كانت او ثيبا والموضع الثالث ان تكون الفتحة
علامة للنصب في الفعل المضارع سواء كان صحيح الاخر ام معتله
اذا دخل عليه ناصب من نواصب الفعل ولم يتصل مع ذلك باخره
شيء يوجب بناءه او ينقل اعرابه كما تقدم في علامة الرفع ويكون

تحاوركما ان الله سميع

نصبه فتحة ظاهرة او مقدرة فالاول نحو لن ينال الله لحومها
ولا دماؤها لن حرف نفي ونصب وينال فعل مضارع منصوب بلن
وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره والاسم الكريم منصوب على التعظيم
ولحومها فاعل مؤخر ودماؤها معطوف عليه والثاني في الفعل
المضارع المعتل الالف نحو لن ترانى فترى فعل مضارع وفاعل منصوب
بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الالف منع من ظهورها التعذر
ولم يمثل له المولف رحمه الله تعالى ولما فرغ من مواضع الفتحة اشار
الى مواضع ما ناب عنها بقوله واما الالف فتكون علامة للنصب
نيابة عن الفتحة في الاسماء الستة المتقدمة في علامات الرفع
نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم فما حرف نفي وكان فعل ماض
ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ومحمد اسمها وابا احد منصوب
بالالف خبرها لانه من الاسماء الستة ومن رجالكم متعلق بمحذوف
صفة لاحد ونحو ونحفظ اخانا نحفظ فعل وفاعل واخانا منصوب
بالالف على انه مفعول لانه من الاسماء الستة ومثله نحو ارجعوا
الى ابيكم فقولوا يا ابانا ونقول رايت حماك بكسر الكاف وهناك
رايت فعل وفاعل وحماك منصوب بالالف على انه مفعول وكذا هناك
لانه معطوف عليه وقال تعالى ان كان ذا مال كان فعل ماض ناقص
واسمها مستتر فيها وذا مال خبرها منصوب بالالف لانه من
الاسماء الستة واما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة
في الجمع المؤنث السالم والمراد به ما جمع بالف وتاء مزيدتين سواء
كان جمعا لمؤنث ام لمذكر سالما كان ام ذا تغيير ولو عبر به لكان
اولى وفي حمل عليه فالاول نحو خلق الله السموات خلق فعل ماض
والاسم الكريم فاعل والسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به
او مطلق حملا للنصب على الجر قياسا على اصله ومثله ان الحسنات
يذهبن السيئات والثاني قوله وان كن اولات حمل فاولات خبر كن

وهو منصوب بالكسرة واسمها النون المدغم فيها نون تكون تضم
الواو بعد النقل الى باب فعل بضم العين لاسناده الى الضمير رفع فاستثقلت
الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت
الواو لالتقاء الساكنين واما اليا فتكون علامة للنصب نيابة
عن الفتحة في موضعين لا ثالث لهما الاول في المثنى المتقدم ذكره
في علامات الرفع و في ما حمل عليه مثال المثنى نحو ربنا واجعلنا
مسلمين لك اجعلنا فعل وفاعل ومفعول اول ومسلمين مفعول ثان
وهو منصوب وعلامة نصبه اليا المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها
حملا للنصب على الجر لاشتراكهما في كون منهما فضلة مستغنى عنه
ومثال ما حمل عليه نحو اذ ارسلنا اليهم اثنين ارسلنا فعل وفاعل واليهم
متعلق به واثنين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه اليا حملا
له على المثنى لما مر ونحو ربنا امتنا اثنتين ربنا منادى مضاف
حذف منه حرف الندا وامتنا فعل وفاعل ومفعول واثنتين منصوب
صفة لمصدر محذوف وعلامة نصبه اليا حملا على المثنى لما مر والموضع
الثاني في الجمع المذكر السالم المتقدم ذكره ايضا ونحوه في ما حمل عليه
مثال الاول نجي المومنين نجي فعل وفاعل والمومنين جمع مومن منصوب
على انه مفعول به وعلامة نصبه اليا المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها
حملا للنصب على الجر كالمثنى لما مر ومثله ان المتقين في جنات ونهر
ومثال الثاني نحو وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وعدنا فعل وفاعل
وموسى مفعول اول وثلاثين مفعول ثان على حذف مضاف اي
تمام ثلاثين وعلامة نصبه اليا حملا له على الجمع اذ لا مفرد له وليلة
تمييز واما حذف النون فيكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة
في الافعال المضارعة التي رفعها بثبوت النون اذا دخل عليها ناصب
ويعبر عنها بالامثلة الخمسة كما سيأتي نحو الا ان تكونا ملكين او تكونا
من الخالدين فان حرف مصدر ونصب وتكونا فعل مضارع منصوب

بان وعلامة نصبه حذف النون لانه من الامثلة الخمسة والضمير
المتصل به في محل رفع على انه الاسم لتكون وملكين هو الخبر ومثله
نحو فلا جناح عليهما ان يصالحا بينهما ونحو وان تصوموا خير لكم فان
حرف مصدر ونصب وتصوموا فعل مضارع منصوب بان وعلامة
نصبه حذف النون لما مر وان والفعل في تاويل مصدر على انه مبتدا وخبره
خير لكم ومثله ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النسا ونحو الم احسب
الناس ان يتركوا ان يقولوا و نحو لن تقومي فلن حرف نفي ونصب وتقومي
فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون لما مر وفي الحديث
تريدين ان ترجعي الى رفاعة ولما فرغ من علامات القسم الثاني
من اقسام الاعراب وهو النصب اخذ يتكلم على علامات الخفض الذي
هو القسم الثالث من اقسام الاعراب اصالة ونيابة فقال وللخفض
المتقدم بيانه في علامات الاسم ثلاث علامات اصالة ونيابة
لا زايد عليها احداها الكسرة وهي الاصل في بابها لما مر ولهذا قدمها في
العلامتان الباقيتان هما اليا والفتحة وهما فرعان لانهما نايبتان
عن الكسرة اما اليا فلانها تنشا عنها فقامت مقامها واما الفتحة فلان
الكسرة نابت عنها فيما جمع بالف وتا فتقارضها ولكل منها مواضع تخصها
وبدا بالاصل فقال فاما الكسرة فتكون علامة للخفض اصالة في ثلاثة
مواضع لا زايد عليها الاول ان تكون علامة للخفض في الاسم المفرد
المتقدم بيانه المنصرف وهو ما دخله التنوين على ما مر سوا كان
الخفض بالحرف نحو الذين يومنون بالغيب ام بالمضاف نحو هديا
بالغ الكعبة او بالتبعية على راي نحو فتوكل على العزيز الرحيم وقد
اجتمعت الثلاثة في بسم الله الرحمن الرحيم فالاسم مجرور بالبا والله
مجرور بالمضاف والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية وعلامة خفض
الجميع كسرة ظاهرة في الاخر ولا فرق في خفضه بالكسرة بين ان يكون
الاعراب فيه ظاهرا كما مر او مقدرا نحو اولئك على هدى فاولئك مقدر

اسم اشارة فی محل رفع بالابتدا وهدی مجرور بعلی وعلامة جره کسرة مقدرة
فی الالف لم یظهر لتعذر وهی فی محل رفع خبر المبتدا ومثله عندها
جنة الماوی ونحو بالافق الاعلی والموضع الثانی ان تکون الکسرة علامة
للخفض فی جمع التکسیر المتقدم بیانه المنصرف مذکرا کان او مونثا
نحو للرجال نصیب مما اکتسبوا فنصیب مبتدا موخر وللرجال خبر مقدم
وهی جمع تکسیر منصرف مخفوض بالحرف وعلامة خفضه کسرة ظاهرة
فی اخره وقید المولف المفرد والجمع بکونهما منصرفین لاخراج غیر المنصرف
منهما لان خفضه بالفتحة کما سیاتی والموضع الثالث ان تکون الکسرة
علامة للخفض فی جمع المونث السالم المتقدم بیانه ولا یکون الا منصرفا
وفی ما حمل علیه مثال الاول نحو والمحصنات من المومنات ونحو قل للمومنات
قل فعل وفاعل والمومنات جمع مومنة مجرور بالحرف وعلامة جره کسرة
ظاهرة فی اخره ومثال الثانی مررت باولات الاحمال مررت فعل وفاعل
وباولات الاحمال جار ومجرور ومضاف الیه وعلامة خفض اولات
کسرة ظاهرة فی اخره حملا له علی الجمع اذ لا واحد له من لفظه واما الیا
فتکون علامة للخفض نیابة عن الکسرة فی ثلاثة مواضع لا رابع لها الاول
ان تکون علامة للخفض فی الاسما الستة التی تقدم ذکرها سوا کانت مخفوضة
بالحرف ام بغیره نحو ارجعوا الی ابیکم ونحو یخل لکم وجه ابیکم
فارجعوا فعل وفاعل وابیکم مجرور فی الاول بالحرف وفی الثانی
بالمضاف وعلامة خفضه الیا لانه من الاسماء الستة ونحو کما امنتکم
علی اخیه ونحو واخذ براس اخیه فاخیه مجرور فی الاول بالحرف وفی
الثانی بالمضاف وعلامة خفضه الیا لما مر وهو فی الاول متعلق بالفعل
الواقع صلة لما المصدریة وتقول مررت بحمیک بکسر الکاف وفیک
وهنیک مررت فعل وفاعل وحمیک مجرور بالبا وعلامة جره الیا لما مر
وکذا ما بعده لانه معطوف علیه وقال تعالی عند ذی العرش مکین
فذی مجرور بالمضاف وهو عند وقال تعالی والجار ذی القربی فذی صفة

لما قبله

لما قبله وعلامة جره الیا لما مر والقربی مضاف الیه فی الثانی والعرش
فی الاول والموضع الثانی ان تکون علامة للخفض فی المثنی المتقدم بیانه
سوا کان مخفوظا بالحرف او بغیره وفی ما حمل علیه مثال الاول نحو قد
کان لکم ایة فی فیتین ففیتین مجرور بالحرف وعلامة جره الیا لانه
مثنی ونحو حتی ابلغ مجمع البحرین فالبحرین مجرور بالمضاف الذی هو مفعول
ابلغ وعلامة خفضه الیا لانه مثنی ومثال الثانی نحو مررت باثنین
رجلین واثنتین امراتین فاثنین مجرور بالبا وعلامة جره
الیا حملا له علی المثنی واثنتین عطف علیه والموضع الثالث
ان تکون علامة للخفض فی جمع المذکر السالم المتقدم بیانه اسما
کان او صفة مخفوظ بالحرف او بغیره وفی ما حمل علیه مثال الاول
نحو قد افلح المومنین وسلام علی المرسلین فالمومنین والمرسلین مجروران
بالحرف الاول باللام والثانی بعلا وعلامة جر کل منهما الیا لانه جمع
مذکر سالم فیه بناء مفرده ومنه نحو وما کنت متخذ المضلین
عضدا ونحو الان تابیهم سنة الاولین فالمضلین جمع مضل
والاولین جمع اول وهما مجروران بالمضاف وعلامة الجر فی کل منهما الیا
ومثال الثانی نحو فاطعام ستین مسکینا فستین مخفوظ باضافة
المبتدا الیه وعلامة خفضه الیا حملا له علی الجمع اذ لا مفرد له ومسکینا
تمییز وخبر المبتدا المحذوف ومنه نحو سلام علی نوح فی العالمین
والحمد لله رب العالمین فالعالمین مجرور فی الاولی بالحرف وفی الثانی
بالمضاف وعلامة جره الیا حملا له علی الجمع لما مر واما الفتحة فتکون
علامة للخفض نیابة عن الکسرة فی الاسم الذی لا ینصرف سوا کان
مخفوظا بحرف او بغیره حملا للخفض علی النصب مفردا کان ذلک الاسم
الذی لا ینصرف نحو واوحینا الی ابرهیم واسمعیل اوحینا فعل وفاعل
والی ابرهیم جار ومجرور واسمعیل معطوف علیه وکل منهما اسم مفرد

مجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة لانه اسم غير منصرف للصفة ووزن الفعل
وسته نحو من مقام ابرهيم فابرهيم مجرور بالمضاف وعلامة جره
الفتحه وكذا نحو رب موسى وهرون **اوجمع تكسير نحو** يعملون له ماشا
من محاريب وتماثيل فمحاريب جمع تكسير مجرور بالفتحه للجمعيه
المكرره وما بعده معطوف عليه وهذا الحكم مستمر فيما لا ينصرف
الا اذا اضيف الى ما بعده فانه حينيذ يجر بالكسره على الاصل **نحو في**
احسن تقويم فاحسن اسم غير منصرف مجرور بالكسره لاضافته
الى ما بعده وكذا اذا دخلت ال كما اشار اليه بقوله **او دخلت عليه ال**
معرفه او موصوله او زايده **نحو وانتم عاكفون في المساجد** فانتم مبتدا
وعاكفون خبره والمساجد غير منصرف مجرور بالكسره لدخول ال عليه
وانما جر بالكسره على الاصل لخروج التنوين من حيز الوجود بسبب الاضافه
وال فلم يتصور حتى يصح سقوط تابعه واستثنى رحمه الله تعالى
المسئلتين من جر ما لا ينصرف بالفتحه يفهم على انه باق على منع
صرفه لكنه مجر بالكسره وفي المسئله ثلاثة اقوال اقربها انه ان زالت
منه احدى علتيه بال او بالاضافه فمنصرف والا فممنوع الصرف
ففي مثاليه المذكورين ممنوع الصرف كما ذكرنا وفي مررت باحمدكم
مصروف لزوال العلميه المانعه مع وزن الفعل من الصرف
ولما فرغ من علامات القسم الثالث من اقسام الاعراب
وهو الخفض شرع يتكلم على علامات الجزم الذي هو القسم الرابع
على الصحيح من اقسام الاعراب اصاله ونيابه فقال **وللجزم**
وهو حذف الحركه او الحرف للجازم **علامتان** اصالة ونيابه
لا ثالث لهما احدهما **السكون** وهو حذف الحركه **وهو**
الاصل في بابه ولهذا قدمه **و** الثانيه **الحذف** وهو سقوط
حرف العله او نون الرفع للجازم **وهو** فرع عن السكون لانه
نايب عنه لما تقدم من ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركه

او بالسكون

١٦

او بالسكون ومتى كان بالحرف او بالحذف كان على خلاف ذلك ثم اخذ يتكلم
على موضع كل منهما مبتديا بالاصل فقال **واما السكون فيكون علامة للجزم**
اصاله لفظا او تقديرا **في الفعل المضارع الصحيح الاخر** وهو ما ليس اخره حرف
عله **الذي لم يتصل باخره شيء** مما مر نحو **لم يلد ولم يولد ولم يكن له**
كفوا احد فهذه الافعال الثلاثه مجزومه بلم وعلامة جزمها سكون اخرها
وحذف الواو من الاول لوقوعها بين يا مفتوحه وكسره ومن الثالث
لالتقا الساكنين واحد اسم يكن وكفوا خبره وله متعلق بكفوا وقيد
الفعل بكونه صحيح الاخر لاخراج المعتل وحكمه سياتي وبكونه
لم يتصل باخره شي لانه لو اتصل به شي مما مر في علامات الرفع
لم يكن حكمه كذلك **واما الحذف فيكون علامة للجزم** نيابة عن السكون
في موضعين لا ثالث لهما الاول **في الفعل المضارع المعتل الاخر** باضافة
المعتل الى الاخر اضافة لفظيه الذي اعتل اخره والمعتل اسم فاعل من
اعتل اي مرض وكان ينبغي ان يعبله بما قيد به ما قبله اذ لا فرق **وهو ما**
اخره حرف عله اصطلاحا بخلافه في اصطلاح ارباب التصريف فانه
عندهم ما احد اصوله حرف عله **وحروف العله** من التعبير بجمع الكثره
عن جمع القله مجازا **الالف والواو والياء** سميت احرف عله لان من شانها
ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقه العله تغير الشي عن حاله وتسمى ايضا
احرف المد واللين لما فيها من اللين مع الامتداد فان لم يكن ما قبلها
من جنسها سميت احرف لين لا مد وهذا في الواو والياء واما الالف فحرف
مد ابدا **نحو لم يخش الا الله** لم حرف نفي وجزم ويخش فعل مضارع
مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف اخره وهو الالف والفتحه قبلها تدل
عليها والاحرف استثنا والاسم الكريم منصوب على المفعوليه ونحو
ومن يدع مع الله فيدع فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف
اخره وهو الواو والضمه قبلها تدل عليها والظرف متعلق به ونحو
من يهدي الله فيهدي فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه

اصطلاحا

حذف اخره وهو اليا والكسرة قبلها تدل عليها واما نحو انه من يتقي و
يصبر فاثبات اليا في قراة قنبل واليا فيه تولدت عن اشباع حركة
القاف الباقية بعد حذف يابه للجازم او انه عومل المعتل معاملة الصحيح
في جزمه بحذف الحركة وهي لغة طايفة من العرب حيث تراعي الحركة
المقدرة فتحذفها للجازم كما تحذف الملفوظ كما في قول الشاعر الم ياتيك والانبا
تنمي وقوله لم يهجوا ولم تدع والموضع الثاني في الافعال الخمسة التي رفعها
بثبات النون اذا دخل عليها الجازم نحو ان تتوبا ان حرف شرط وجزم وتتوبا
فعل مضارع مجزوم بان وعلامة جزمه حذف النون لانه من الافعال الخمسة
ولن تصبروا او تتقوا اعرابه كالذي قبله ونحو ولا تخافي ولا تحزني لا حرف
نفي وجزم وتخافي فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه
حذف النون لما مر وما بعده كذلك ولما ان فرغ المولف رحمه الله تعالى من
ذكر علامات اقسام الاعراب على التفصيل السابق باتم بيان اخذ في
ذكرها على الاجمال تقريبا للطالب وترسيخا لذلك في ذهنه ولان بمعرفة
ذلك ينفتح له النظر في النحو ولهذا قيل ان هذا الباب اس العربية
فقال **فصل** جميع ما تقدم ذكره من المعربات جمع معرب
وهو كما يعلم مما مر الاسم المتمكن والفعل المضارع بشروطه قسمان
بالاستقرا لا زايد عليهما قسم يعرب بالحركات الثلاث الضمة والفتحة
والكسرة او بالسكون وقدمه لان الاعراب بالحركات وبالسكون اصل
للاعراب بالحروف وبالحذف وقسم يعرب بالحروف الاربعة الواو والالف
واليا والنون او بالحذف واصل ما كان اعرابه بالحرف ان يكون رفعه بالواو
ونصبه بالالف وجره باليا ليجانس كل حرف حركته ذكره الاعراب وكذا
اصل الاعراب مطلقا ان يكون ملفوظا فان كان مقدرا فلعلة
فاما الذي يعرب بالحركات اجمالا فاربعة انواع نوع منها خاص بالفعل
والبقية خاصة بالاسما وهي الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المونث
السالم فالاولان يعرب كل منهما بالحركات الثلاث ان كان منصرفا
والا فبحركتين واما الثالث فيعرب بحركتين لا غير ونوع الافعال
هو الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره شي مما تقدم فيعرب بحركتين

وبالسكون

او بالسكون وهذا ان كان صحيح الاخر وقد اشار الى ما ذكرناه بقوله
وكلها اي مجموع الاربعة لا جميعها لتخلف بعض الاحكام في بعضها ترفع بالضمة
نحو يضرب زيد ورجال ومسلمات وتنصب بالفتحة نحو لن اضرب زيد
او رجال وتخفض بالكسرة كمررت بزيد ورجال ومسلمات وتجزم بالسكون نحو لم
يضرب هذا هو الاصل كما يعلم مما مر وقد تبع المولف الاصل فيما عبر به فاوهم
دخول الخفض في الفعل والجزم في الاسم لكن هذا الوهم يدفع بما قرره اولا من ان
الجر مختص بالاسما والجزم بالافعال ولما كان كلامه كالاصل يوهم ان جمع المونث
السالم وما لا ينصرف ويعرب كل منهما باستيفا الحركات الثلاث والفعل المضارع
يجزم بالسكون مطلقا اشار الى رفع ذلك الوهم بقوله وخرج عن ذلك
اي عما اعرب في حالة النصب بالفتح وفي حالة الجر بالكسر وفي حالة الجزم بالسكون
ثلاثة اشيا احدها الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان او جمع تكسير فانه
يخفض بالفتحة لا بالكسرة وكان القياس ان يخفض بها ما لم يضم او تدخل عليه
ال فانه حينيذ يجر بالكسرة كما علم مما تقدم وثانيها جمع المونث السالم
وما حمل عليه فانه ينصب بالكسرة لا بالفتحة وان كان القياس يقتضي
ذلك وثالثها الفعل المضارع المعتل الاخر فانه يجزم بحذف اخره
لا بالسكون وكان حقه ان يجزم به وتقدمت امثلة ذلك فلا يحتاج
الى اعادتها وهذه الثلاثة الاشيا من ابواب النيابة وهو سبعة
ابواب سياتي ذكرها صريحا في كلامه وقد اشار الى بقيتها بقوله
والذي يعرب بالحروف هذا هو القسم الثاني اربعة انواع ايضا
نوع منها خاص بالفعل كما سياتي والبقية خاصة بالاسما وهي المثنى
هو اولى من التثنية كالزيدان والمسلمان وما حمل عليه
كاثنان واثنتان وجمع المذكر السالم كالزيدون والمسلمون
وما حمل عليه كاولو وعشرون والاسما الستة التي تقدم ذكرها
في علامات الرفع وهذا اللفظ علم عليها بالغلبة كلفظ العشرة
بالنسبة للصحابة رضي الله عنهم والامثلة الخمسة هو اولى من الافعال

الخمسة كما يعلم مما سياتي ثم هذا القسم على ضربين ضرب ناب فيه جميع احرف
العله عن جميع الحركات كما سياتي وهو المثنى والمجموع على حده ولما فرغ من تعداد
هذا القسم اخذ في بيان حكمه فقال فاما المثنى فيرفع بالالف نيابة عن الضمة كجا الزيدان
وينصب ويجر باليا المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحه
كرايت الزيدين ومررت بالزيدين وفي لغة اخرى وهي لزوم الالف في الاحوال الثلاثه
وهي احسن ما يخرج عليه قراه ان هذان لساحران والحق به في اعرابه بالالف
واليا خمسة الفاظ ثلاثه بلا شرط وهي اثنان للمذكرين واثنتان وثنتان في لغة
تميم للمونثتين مطلقا عن تقييدها بما سياتي لان وضعها وضع المثنى وان لم يكن
مثنيات حقيقه اذ لم يثبت لها مفرد ولفظان بشرط وهما كلا للمذكرين
وكلتا للمونثتين بشرط اضافتهما الى الضمير نحو جا في كلاهما وكلتاهما ورايت
كليهما وكلتيهما ومررت بكليهما وكلتيهما فكلا وكلتا في المثال الاول فاعل
وعلامة رفعهما الالف وفي الثاني مفعول وعلامة نصبهما اليا وفي الثالث
مجرور وعلامة جرهما اليا ايضا فان اضيفا الى الظاهر كانا بالالف في الاحوال
الثلاثه الرفع والنصب والجر وكان اعرابهما فيها بحركات مقدره في تلك الالف
كاعراب المقصور نحو جاني كلا الرجلين وكلتا المراتين جا فعل ماض والنون
نون الوقايه واليا المتصله به في محل نصب على المفعوليه وكلا وكلتا
فاعل وعلامة رفعهما ضمة مقدرة في الالف منع من ظهورها التعذر وما بعدهما
مضاف اليهما ورايت كلا الرجلين وكلتا المراتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا
المراتين كلا وكلتا في المثال الاول مفعول وفي الثاني مجرور وعلامة الاعراب
مقدرة في الالف لم تظهر تعذرا وانما اعربا بالحروف والحركات لانهما مفرد
اللفظ مثنيا المعنى فاعربا بالحركات نظرا الى اللفظ وبالحروف نظرا الى
المعنى وانما خصا بالاعراب بالحروف مع المضمر لانه فرع المظهر فلما اضيفا الى
الفروع روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعربا بالحروف لانه فرع
الاعراب بالحركات التي هي الاصل ولما اضيفا الى الظاهر الذي هو الاصل روعي
جانب اللفظ الذي هو الاصل فاعربا بالحركات التي هي الاصل سلوكا لمسلك

[illegible]

التناسب

التناسب واما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو نيابة عن الضمة كجا الزيدون
والمسلمون وينصب ويجر باليا المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة
عن الفتحه والكسره كرايت الزيدين والمسلمين ومررت بالزيدين والمسلمين
وانما فتحوا ما قبل يا المثنى وكسروا ما قبل يا الجمع لان المثنى اكثر دورانا من
الجمع فخص بالفتحه لخفتها بخلاف الجمع وشرط هذا الجمع ان يكون مفرده اما
علما لمذكر عاقل خاليا من تا التانيث ومن التركيب واما صفة لمذكر عاقل
خاليه من تا التانيث قابله لها او داله على التفضيل ولم يتعرض المولف
رحمه الله لذلك ولا للشروط التي يشاركه فيها المثنى وقد ذكرت جميع ذلك
في شرح القطر وانما اعربا بالحروف لانهما فرع الواحد والاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع والاصل للاصل واما اختصاصهما
بهذا الاعراب المعين فيطلب من المطولات والحق به في اعرابه بالواو واليا
اربعة انواع احدها اسما جموع لا واحد لها من لفظها منها الوا بمعنى اصحاب
لا واحد له من لفظه وعالمون لا واحد له من لفظه على ما في التوضيح
تبعا لابن مالك لانه خاص لمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون
اخص من مفرده وعشرون اسم جمع ايضا لا جمع عشره والا لجاز اطلاقه على
ثلاثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة فصاعدا من الواحد وليس كذلك ولا يدل
على عدد معين وليس ذلك شان الجمع ومثله ما بعده من العقود من ثلاثين
الى تسعين بادخال الغايه كثلثين فانه اسم جمع لا جمع ثلاثه والا لجاز
اطلاقه على تسعه وليس كذلك وقس على ذلك بقية العقود الثاني
جموع تكسير منها ارضون بفتح الرا جمع ارض وسكونها وهي مونثه
لا تعقل وسنون بكسر السين جمع سنه بفتحها وهي مونثه لا تعقل ايضا
واصلها سنو وسنه بدليل جمعها على سنوات او سنهات وما اشبهه
اي سنين وهو سنين وكل ما كان جمعا الثلاثي حذفت لامه وعوض
عنها ها التانيث ولم يكسر كعضه وعضين وعزة وعزين فلا يجمع
هذا الجمع نحو تمر لعدم الحذف ونحو عده وزنة لان المحذوف الفاء

ونحو يد و دم لعدم التعويض وشذ ابون واخون ونحو اسم وبنت واخت
لان العوض عنز لتها ونحو شاه وشفه لانهما كسرا على شيا وشفاه
والثالث جموع الصحيح لم يستوف الشروط منها اهلون ووابلون
والاول جمع اهل والثاني جمع وابل وكل منهما ليس علما ولا صفه ومما الحق به نحو عليون
والرابع ما يسمى به من هذا الجمع كزيدون علما ومما الحق به نحو عليون
هو في الاصل جمع على بكسر العين واللام المشدده والبا فنقل وسمي به اعلا
الجنة قال الزمخشري هو ديوان الخير الذي دون فيه كلما عملته الملايكه
وصلحا الثقلين ويجوز في هذا النوع ثلاث لغات لزوم اليا والاعراب
بالحركات على النون منونه ولزوم الواو والاعراب كذلك ولزوم الواو
وفتح النون مطلقا وعلى هذه اللغه يكون الاعراب مقدرا على الواو ونظير
هذه اللغه من يلزم المثنى الالف مطلقا ويكسر النون ثم اخذ يذكر بعض
امثله ما حمل عليه حسب ما اتفق له فقال نحو ولا ياتل اولوا الفضل
منكم والسعة ان يوتوا اولي القربى فاولوا فاعل ياتل المجزوم بلا الناهيه
وعلامة رفعه الواو والفضل مضاف اليه واولي منصوب بيوتي
وعلامة نصبه اليا والقربى مضاف اليه ونحو ان في ذلك لذكرى لاولي
الالباب ان حرف توكيد ونصب وفي ذلك خبر مقدم ولذكرى اسمها
موخر ولاولي مجرور باللام وعلامة جره اليا والالباب مضاف اليه
ونحو الحمد لله رب العالمين العالمين مجرور باضافه رب الواقع صفه
لله وعلامة جره اليا والحمد لله مبتدا وخبره ونحو ولبثوا في كهفهم
ثلثمايه سنين فسنين تمييز لثلثمايه وعلامة نصبها اليا ونون
مايه ومضاف اليها ان لم تنون مايه وعلامة حفظهما اليا ونحو
الذين جعلوا القران عضين فعضين مفعول ثان لجعلوا الواقع صله
للموصول وعلامة نصبه اليا والموصول في محل جر على انه صفه لما قبله
ونحو شغلتنا اموالنا واهلونا فاهلونا مرفوع بالعطف على الفاعل
وعلامة رفعه الواو ونحو من اوسط ما تطعمون اهليكم فاهليكم

مفعول

مفعول تطعمون الواقع صله للموصوله وعلامة نصبه اليا والظرف
نعت لمفعول محذوف به تقديره والموصوف الى اهليهم ابدا ونحو ان
كتاب الابرار لفي عليين فاتجرور بالحرف في كل منهما علامة جره اليا
واللام في الثاني لام الابتدا وهو في محل رفع خبر ان ونحو وما ادراك
ما عليون مرفوع على انه خبر ما الاستفهاميه الواقعه مبتدا وعلامة
رفعه الواو والجمله مفعول ثان لادراك وادراك وما بعده في محل رفع
على انه خبر ما الاولى فانها في محل رفع ايضا على الابتدا وهي استفهاميه
ايضا واما الاسما الستة فترفع بالواو نيابة عن الضمه وتنصب
بالالف نيابة عن الفتحه وتجر باليا نيابة عن الكسره وانما يعرب بذلك
بشرط اجتماع امور اربعه احدها ان تكون مضافة لما تجدها
فان افردت عن الاضافه اعربت بالحركات الظاهره لانتفاء الشرط
نحو وله اخ مبتدا وخبر ونحو ان له ابا فابا اسم ان موخر وعلامه نصبه
الفتحه وله خبرها مقدما ونحو وبنات الاخ فالاخ مجرور بالاضافه
وعلامة جره الكسره وهذا الشرط معتبر فيما عدا ذو وامانا ذو وهو
فانه ملازم للاضافه الى اسم جنس ظاهر فلا حاجه لاشتراط ذلك فيه
وثانيها ان تكون اضافتها لغير ياء المتكلم بان تضاف الى الظاهر او ضمير
مخاطب او غايب او متكلم غير اليا فان اضيفت للياء كغيرها المذكوره
اعربت على الاصح بحركات مقدره في الاحوال الثلاثه على ما قبل اليا
كغيرها مما تضاف الى اليا نحو ان هذا اخي فاخي مرفوع على انه خبر ان
وعلامة رفعه ضمه مقدره على ما قبل اليا منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة المناسبة وثالثها ان تكون مكبره فان صغرت اعربت
بالحركات الظاهره في الاحوال كغيرها من المصغرات نحو هذا ابيك
واخيك وحميك وهنيك وذوي مال وكذا تقول في تصغير فو وفويهك
برد الها لان التصغير يرد الاشيا الى اصولها هذا اسم اشاره في محل رفع
على انه مبتدا وابيك خبره وما بعده معطوف عليه ورابعها ان تكون

مفرده فان ثنيتا وجمعت اعربت اعراب المثنى بالالف رفعا
وباليا نصبا او جرا واعراب ذلك اي المجموع الذي جمعت به فان كان جمع
تكسيرا اعربت بالحركات على الاصل كجا اباوك او جمع تصحيح اعربت بالواو
رفعا وباليا نصبا وجرا كجا ابون واخون ولا يجمع هذا الجمع الا الاب
والاخ والحم وقد ذكرت وجه اعرابها بالحروف في شرح القطر فراجعه
ان شيت ويشترط فيها ايضا ان لا تكون منسوبه فان نسبتها نحو ابوي
واخوي اعربت بالحركات على الياء المنسبه ولم يتعرض له المولف لان شرط
الاضافه معن عنه والافصح في الهن اذا استعمل مضافا النقص اي
حذف اخره وجعل ما قبله احرابان يجري الاعراب بالحركات الظاهره
على النون كغد ونحوه مما حذف اخره وجعل الاعراب على ما قبله
نحو هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك واعرابه ظاهر وفي كلامه
اشارة الى ان الاعراب الهن بالحروف لغة قليله وعدم ظهورها
لم يطلع عليها الفرا ولا الزجاجي فانكراها ولهذا لم يعده صاحب
الجرومية ولا غيره في هذه الاسما وجعلوها خمسه وكثير من النحاه
يذكرونه مع هذه الاسما ولم ينبهوا على قله اعرابه بالحروف فيتوهم
ذلك مساواته لهن قال ابن مالك ومن لم ينبه على قلته فليس
بمصيب وان خطي من الفعل باوفر نصيب ويجوز النقص ايضا في الاب
والاخ والحم لكن النقص في هن اولى منه واما الامثله الخمسه
سميت بذلك لانها ليست افعلا باعيانها فانما هي مثله يكنى بها عن
كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسه باد راج المخاطبين تحت المخاطبين
فهي كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنيه مسند اليه سوى كان الضمير
لغايب نحو الزيدان يفعلان والياء المثناه تحت المخاطبين او لغا
يبين وذلك نحو انتما تفعلان والهندان يفعلان بالمثناه فوق
واتصل به ضمير جمع مسند اليه سوى كان لغايبين نحو الزيدون يفعلون
بالمثناه تحت او المخاطبين وذلك نحو انتم تفعلون بالمثنا فوق

وانصل

او اتصل به ضمير المونثه المخاطبه مسند اليه نحو انت تفعلين بالمثنا
فوق لا غير واشار الى حكم هذه الامثله بقوله فانها ترفع بثبوت
النون نيابة عن الضمه وتنصب وتجزم بحذف النون الاولى بحذفها
نيابة عن الفتحه والسكون واما نحو الا ان يعفون قالوا والاصل الاضمير
والنون ضمير النسوه ونحو اتحاجوني في الله في قراة من يخفف
فالمحذوف منه نون الوقايه وانما حذفت النون للناصب والجازم
لانها علامة للرفع كالضمه في الواحد فكما تحذف الحركه فكذا تحذف
النون وحذفها للجزم هنا اصل كاليا في الجر في المثنى المجموع وحمل عليه
النصب كما حمل على الجر في ذينك لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسما
واغتفر من الفصل هنا بين علامات الاعراب ومحله بالفاعل
لانه لما كان لازما للفعل ظاهرا او مضمرا صار كاحد حروف الفعل
فلم يعد فصله فصلا تنبيه هو لغه الايقاظ للشي واصطلاحا
الاعلام بتفصيل ما علم اجمالا مما قبله علم مما تقدم في الباب السابق
ان علامات الاعراب اربع عشره للرفع اربع علامات وللنصب
خمس علامات وللخفض ثلاث علامات وللجزم اثنتان فهذه اربع
عشره منها اربع اصول وهي الضمه للرفع فالاصل في كل مرفوع
من اسم او فعل ان يكون رفعه بالضمه والفتحه للنصب فالاصل
في كل منصوب ان يكون نصبه بالفتحه والكسره للجر فالاصل
في كل اسم ان يكون جره بالكسره والسكون للجزم فالاصل في كل مضارع
ان يكون جزمه بالسكون ومنها عشر فروع نايبه عن هذه
الاصول الاربعه وتنقسم الى اربعه اقسام ثلاث منها تنوب
عن الضمه وهي الواو والالف والنون واربع منها تنوب عن الفتحه
وهي الالف والكسره واليا وحذف النون واثنتان منها ينوبان
عن الكسره وهما اليا والفتحه وواحده منها تنوب عن السكون
وهي الحذف وكونها عشرا هو بحسب مواضع نيابتها واما بحسب ذواتها

فهي سبع الواو والالف واليا والنون والفتحه والكسره وحذف النون
وعلم ايضا مما تقدم ان النيابه عن تلك الاصول واقعه في سبعة ابواب
تسمى ابواب النيابه لان الاعراب الواقع فيها نايب عن الاصل الباب
الاول باب ما لا ينصرف ناب فيه حركه عن حركه الباب الثاني
باب جمع المونث السالم الاولى ان يقال ما جمع بالف وتا كما مر ناب فيه
ايضا حركه عن حركه الباب الثالث الفعل المضارع المعتل الاخر ناب
فيه حذف حركه عن سكون وتقييده الفعل بالمضارع لبيان الواقع لا للاحتراز
اذ لا يعرب من الافعال سواه الباب الرابع باب المثنا ناب فيه
حرف عن حركه الباب الخامس باب جمع المذكر السالم ناب فيه ايضا
حرف عن حركه الباب السادس باب الاسما السته ناب فيه ايضا
حرف عن حركه الباب السابع باب الامثله الخمسه ناب فيه حرف عن
حركه وحذفه عن حركه او سكون

فصل فيما اعرابه تقديري

والاعراب التقديري جار في الاسما والافعال وهو في كل منهما قسمان
كل لان المقدر في ذلك المعرب اما جميع حركاته او بعضها فالاقسام
اربعه الاول من الاسما وهو ما يقدر فيه حركات اعرابه كلها شيان
هنا اشار اليهما بقوله نقدر الحركات الثلاث وهي الضمه
والفتحه والكسره في الاسم المضاف الى يا المتكلم وليس مثنى ولا مجموعا
جمع مذكر سالم كما هو محتاج الى ذلك قوله نحو غلامي وابني وانما قدرت
لان يا المتكلم هي لكسا ما قبلها لاجل المناسبه فمنع اشتغاله بالكسره
ظهور الحركات اذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في ان واحد وقيل ان
المضاف للبا مبني مطلقا واختار ابن مالك انه معرب في الرفع والنصب
بحركة مقدره وفي الجر بحركة ظاهره ونقدرها كلها ايضا في الاسم المعرب
الذي اخره الف لازمه لتعذر تحريكها لالف مع بقا كونها الفا ولا فرق
فيه بين ان يكون معرفه نحو الفتى والمصطفى وموسى او نكره
كفتى وحبلى لكن محل تقدير الحركات كلها فيه اذا كان دون الكسره.

لعدم

٢١

لعدم دخولها فيه وقيل سقدرها فيه ايضا لانها انما متنعت
فيما لا ينصرف كاحمد للثقل ولا ثقل مع التقديري ولعل المولف
جرى على ذلك فانه مثل بموسى وحبلى وسمي الثاني مقصورا لانه منع
او لانه قصر اي منع من ظهور الحركات فيه القسم الثاني من الاسما
وهو ما يقدر فيه بعض حركات اعرابه هو المشار اليه بقوله
ونقدر الضمه والكسره دون الفتحه في الاسم المعرب الذي اخره
يا لازمه مكسور ما قبلها مقرونا بال نحو القاضي والداعي
والمرتقي او لا كقاض وداع ومرتق وانما قدرتا لاستثقالهما
على اليا ومحل ذلك ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع فان كان
فالمقدر فيه الضمه والفتحه كجوار كما في المقصور وسمي الاسم المذكور
منقوصا لان لامه يحذف للتنوين كما مثلنا او لانه نقص منه
بعض الحركات نحو يوم يدعو الداعي فالداعي فاعل يدعوا وعلامة رفعه ضمه
مقدره في اليا منع من ظهورها الاستثقال ونحو مهطعين الى الداعي
فالداعي مجرور بالى وعلامة جره كسرة مقدره في اليا لم تظهر
لما ذكر من الاستثقال ومهطعين حال من الواو في يخرجون
ونظهر فيه الفتحه حال النصب ما لم يصرف ليا المتكلم لخفتها
نحو اجيبوا داعي الله فداعي الله مفعول اجيبوا وعلامه نصبه
فتحة ظاهره في اخره هذا ما يقدر في الاسما واما ما يقدر في
الافعال فهو ايضا شيان احدهما ما يقدر فيه جميع حركاته
واليه اشار بقوله ونقدر الضمه والفتحه في الفعل المضارع المعتل
بالالف نحو زيد يخشى ولن يخشى فيخشى في الاول مرفوع وفي الثاني
منصوب بلن وعلامة الاعراب فيه مقدره في الالف لم تظهر
تعذرا والى الثاني اشار بقوله ونقدر الضمه فقط اي دون
الفتحه في الفعل المضارع المعتل اخره اما بالواو وباليا فالاول
نحو زيد يدعو والثاني نحو زيد يرمي فكل منهما فعل مضارع

يدعوا

مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمه مقدره
في اخره لم تظهر استثقالا وتظهر الفتحه في اخره اذا دخل عليه
ناصب نحو لن يدعو ولن يرمي لخفتها فكل منهما منصوب بلن وعلامة
نصبه فتحه ظاهره والجزم في الافعال الثلاثه المعتله اذا دخل على
كل منها جازم يكون بالحذف لاواخرهن كما تقدم بيان ذلك لان
احرف العله لضعفها بسكونها قريبه من الحركات فتسلط عليها
العامل تسلطه على الحركات فحذفها كما تحذف الحركات والقول
بان الجازم حذف حرف العله انما ياتي القول بعدم تقدير الضمه
في المعتل حاله الرفع والفتحه في المعتل بالالف حالة النصب كما بينته
في شرح القطر ومحل حذف الجازم اذا كان اصليا فاذا كان بدلا
من اصل فلا يحذف فصل في موانع الصرف الاسم الذي لا ينصرف
لشبهه بالفعل هو ما فيه علتان فرعيتان مرجع احدهما اللفظ
والاخرى المعنى من علل التسع صفه للعلتين كفاطمه وابرهيم او فيه
علة واحده منها تقوم في الاستقلال بالمنع من الصرف مقام علتين
الاولى مقامهما كحبلى وصحرا ومساجد والعلل التسع على سبيل
الاجمال والتعداد هي الجمع فرع الواحد ووزن الفعل فرع وزن
الاسم والعدل فرع المعدول عنه والتانيث فرع التذكير والتعريف
فرع التنكير والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزايدتان
فرع المزيد عليه والعجمه فرع العربيه عندهم والصفه فرع الموصوف
وهذه التسع جمعها في بيت واحد على هذا الترتيب قول الشاعر
أَجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلَا
اي قد كمل به عدها والالف للاطلاق وينسب هذا البيت للعلامه
بن النحاس واعلم ان الاسم اذا اجتمع فيه علتان او واحده تقوم
مقامهما يشابه الفعل لان فيه ايضا علتين فرعيتين بالنسبه
الى الاسم احدهما من جهة الاشتقاق فان الفعل مشتق من المصدر

على الاصح وثانيهما من جهة الافاده اذ الفعل يحتاج في الافاده
الى الاسم والاسم يستغنى عنه فلما شابه الفعل بالفرعيتين منع
منه شيئان ليسا في الفعل وهما الكسره والتنوين ولا يخفى ان تسميه
كل واحده من هذه التسع عله مجاز لانه حقيقه اذ مجموع الثنتين
منها هو العله واذا اردت معرفتها تفصيلا فالجمع شرطه في الاستقلال
بمنع الصرف ان يكون ان تكون على صيغة منتهى الجموع بغيرها وهي
صيغه مفاعل نحو مساجد ودراهم وغنايم مما اوله مفتوح وثالثه
الف بعدها حرفان اولهما مكسور ولو تقديرا كدواب او صيغه
مفاعيل نحو مصابيح ومحاريب ودنانير مما اوله مفتوح وثالثه
الف بعده ثلاثه احرف اوسطها ساكن وما يلي الالف مكسور ايضا
وقد فهم من تمثيله انه لا يشترط في الصيغه ان يكون اولها ميما وهو
كذلك لان المعتبر موافقة مفاعل ومفاعيل في الهيئة والزنه
لا في الحرف ولهذا عبر صاحب الارشاد بفعالل وفعاليل وفهم ايضا
بان الزياده والاصاله في مبحث جمع التكسير غير معتبره بل المعتبر
الوزن العروضي الى التصريفي وسميت هذه الصيغه بهذا الاسم
لان من جموع التكسير ما يجمع مرتين فهذه الصيغه بلغت نهايه
الجمعيه بحيث لا يمكن جمعها جمع تكسير مرة اخرى فانتهى تكسيرها المغير
للصيغه واما جمع السلامه فانه لا يغير الصيغه كما جمع صواحب
على صواحبات وانما اشترطنا فيها ان تكون بغيرها لانها لو كانت
معها لكانت على زنة المفردات فتضعف الجمعيه ولهذا صرف نحو
قرازنه وصيالكه وصياقله لان وزنها قد وجد في المفرد بواسطتها
كالراهيه بمعنى كراهه وطواعيه بمعنى طاعه واذا سمي بهذا
الجمع كحضاجر علما للضبع امتنع صرفه نظرا الى الاصل وهذه العله
من العلل التسع هي العله الاولى من العلتين اللتين كل واحده منهما
تمنع الصرف وحدها اي تستقل بمنع الصرف وتقوم مقام العلتين

الاولى علتين وانما قام الجمع مقامهما لان كونه جمعا منزله عله
كونه على صيغه لا نظير لها في الاحاد بمنزله عله اخرى ولهذا لو خففته
الهاكما تقدم انصرف لشبهه بالمفرد واما وزن الفعل فالمراد به
ان يكون الاسم اما على وزن خاص في اللغه العربيه بالفعل بحيث
لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل مجردا عن فاعله كشمر
فانه علم فرس منقول من شمر مجردا عن فاعله بتشمر تشميرا فهو غير
منصرف للعلميه ووزن الفعل المختص وكذا اذا ضرب بالبنا للمفعول
وانطلق ونحوه من الافعال الماضيه المبدوه بهمزة الوصل فانه اذا
سمي بشي من ذلك كان غير منصرف للعلميه ووزن الفعل المختص وانما
قيد ضرب بالبنا للمفعول لانه بالبنا للفاعل غير مختص بالفعل او يكون
الفعل به اولى اما لكثرته فيه كاثمد واصبع وابلم لقلته اوزانها
في الاسم وكثرتها في امر الثلاثي او على وزن غير خاص به بل يوجد
في الاسم من غير نقل من الفعل لكن يكون في اوله زياده اي زياده
حرف من حرف اتين كزياده الفعل اي مثل زيادته وهي به اولى لدلا
لتها فيه على معنى بخلافها في الاسم وهو مع تلك الزياده مشارك
للفعل في وزنه وذلك كاحمد ويزيد وتغلب بفتح اوله وكسر ثالثه فان
كلا منها غير منصرف للعلميه ووزن الفعل وفي اوله زياده كزياده الفعل
ولا يزيد في الوزن المذكوران يكون لازما غير متغير الحركات فلو سمي
بامرئ مرد وقيل لم يمنع من الصرف واما اذا سمي بفعل اوله همزة
وصل وجب قطعها بخلاف ما اذا سمي باسم اوله همزة وصل فانها
تبقى بعد التسميه على ما هي عليه واما العدل هو مصدر مبني للمفعول
اي معدوليه الاسم فهو خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته
الاصليه عن صيغته التي كان اصله ان يكون عليها الى صيغه اخرى
بلا تفاوت في المعنى والماده فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف
للعدل والصفه فانه ليس فيه عدل حتى يمنع الصرف والخروج اما تحقيقا

بان يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته الاصليه الى اخرى
كاحاد بضم الهمزه وموحد بفتح اوله وثالثه وثنا بضم اوله ومثنى وثلاث
بضم اوله ومثلث بفتح اوله وثالثه وسكون ثانيه ورباع بضم اوله
ومربع كمثلث وهكذا الى عشر نادر الاقيه فانها اي الامثله المذكوره
معدوله عن الفاظ العدد الاصول من واحد الى عشره حاله كونها
مكرره فاحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثنا ومثنى
معدولين عن اثنين وهكذا لان المراد من احاد واخواته العدد
المكرر فاذا عرفت ذلك فاصل قولك جا القوم احاد جاوا واحد واحد
وكذا اصل موحد في قولك جا القوم موحدا جاوا واحدا واحدا واصل
جاوا مثنى جاوا اثنين اثنين وكذا الباقي والدليل على ان اصلها
كذلك ان معناها مكرر والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ
ايضا مكررا ليوافق الدال المدلول فعلم ان اصلها لفظ مكرر واما
تقديرا بان لا يدل دليل غير منع الصرف على وجود العدل في ذلك
الاسم الا انه لما نظر فيه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلميه
فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم كالاعلام التي على وزن فعل بضم
اوله وفتح ثانيه كعمر وزفر وزحل فانها لما سمعت في كلامهم ممنوعه
من الصرف وليس فيها عله ظاهره غير العلميه ومن قاعدتهم
ان الاسم لم يمنع من الصرف الا اذا كان فيه علتان قدروا فيها العدل
لانه مكانه دون غيره وانها معدوله عن عامر وزافر وزاحل لئلا
يلزم منع الصرف من علة واحده واما التانيث المانع من الصرف
فهو على ثلاثة اقسام تانيث بالالف وتانيث بالتا وتانيث
بالمعنى فالتانيث بالالف يمنع الصرف اي يستقل بمنع صرف ما هو فيه
مطلقا اي سوا نكره كان ام معرفه مفردا او جمعا اسما او صفه
وسوا كانت الالف مقصوره كحبلى ومرضى وذكرى او ممدوده
كصحرا وحمرا وزكريا بهمزه بعد الالف وكذا اشياء عند سيبويه

اصلها شيئا كحمرا كرهوا اجتماع همزتين بينهما الف فنقلوا اللام وهي الهمزة الاولى الى محل الفاء فقالوا اشياء بزنة لفعا وهذه العلة هي العلة التامة من العلتين اللتين كل واحدة منهما
بمنع الصرف وحدها اي يستقل بمنعه تقوم مقام العلتين اي علتي منع الصرف لتكررها لانها لازمة لما هي فيه لزوما لا ينفك عنه بحال فلا يقال في حبلى ولا في حمرا حمر فجعل لزومها له بمنزلة تانيث اخر ليكون التانيث مكررا بخلاف التا لانها ليست لازمة لما هي فيه بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمونث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية لم يقو قوة اللزوم الوضعي واما التانيث اللفظي الحاصل بالتاء فمنع الصرف اي صرف ما هو فيه بشرط كونه مع العلمية اي علميته ما هو فيه ليصير التانيث حينئذ لازما لانه بدون العلمية في معرض الزوال فلا يكون لازما فلا يقوى على منع الصرف ولهذا صرف قايمة في نحو مررت بامراة قايمة مع تحقق الوضع والتانيث بالتا فيها من غير العلمية سوا كان ما هو فيه علما لمذكر كطلحة او لمونث كفاطمة وسوا كان زايد على ثلاثة احرف او لا محرك الوسط او لا اعجميا او لا منقولا من مذكر الى مونث او لا واما التانيث المعنوي وهو كون الاسم موضوعا للمونث خاليا من علامة التانيث فهو كالتانيث بالتاء في اشتراط العلمية فيه ولهذا قال فيمنع الاسم الصرف مع العلمية الا ان بينهما فرقا فانها بالتانيث بالتا شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله لكن يشترط ان يكون الاسم زايدا على ثلاثة احرف كسعاد لقيام الحرف الرابع مقام التا او ثلاثيا محرك الوسط كسقر علم لطبقة من طباق جهنم لان تحرك الوسط قايم مقام الحرف الرابع فثقل الاسم فمنع من الصرف بخلاف ساكن الوسط فان سكونه

يوجب الخفة ومنع الصرف لاجل الثقل فخفته تقاوم احد السببين فجعل منصرفا او ثلاثيا ساكن الوسط اعجميا كجور بضم الجيم اسم بلدة بفارس لثقل العجمة في لسان العرب مع ان اسباب منع الصرف اذا زادت على اثنين لم يبقا ومنها سكون الوسط حتى يجوز الصرف او ثلاثيا ساكن الوسط غير اعجمي لكن منقولا من المذكر الى المونث كما اذا سميت امراه بزيد مثلا فانه بنقله الى المونث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع الصرف فان لم يكن شي من ذلك بان كان ثلاثيا ساكن الوسط غير اعجمي ولا مذكر الاصل كهند ودعد جاز الصرف نظرا الى خفة اللفظ بالسكون فانها قاومت احد السببين وقيل بوجوبه وجاز تركه نظرا الى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتانيث وهو الاقيس عند الجمهور والصرف عند الى على افصح وجوز بعضهم الوجهين ايضا في المنقول الى المونث واذا كان المونث ثا بتا كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه وقضيه كلام المسهل ان المنع ارجح واذا سمي مذكر بمونث فان كان ثلاثيا صرف على الصحيح او زايدا على الثلاثة منع من الصرف واما التعريف المعتبر في منع الصرف فالمراد به هنا العلمية لان تعريف المضمرات واسما الاشارات والموصولات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف بال والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه فلا يتصور كونهما سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي ويمنع العلمية الصرف اي صرف ما هي فيه مع وزن الفعل كاحمد ويزيد ومع العدل كعمر وزفر ومع التانيث بغير الالف بل يتعين معه كما سياتي ومع الالف والنون كعثمان ومع العجمية بل يتعين معها ايضا كما سياتي بيان ذلك وسكت عن الصفة لان العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد اذ العلمية تقتضي الحصر في نوع الفرد للعموم الخصوص والوصفية تقتضي العموم وبينهما منافات

واما التركيب المعتبر فى منع الصرف فالمراد به التركيب المزجى وهو
جعل اسمين اسما واحدا منزلا ثانيهما منزلة تا التانيث ولم يختم
بويه ولهذا القيد اشار بقوله المختوم بغير ويه كبعلبك علم
بلده مركب من بعل وهو اسم صنم وبك اسم صاحب هذه البلده ثم
جعل اسما واحدا ومنعا من الصرف للعلميه والتركيب المزجى
وحضرموت علم لقطر باليمن من حضر وموت ثم جعل اسما واحدا
ومنعا من الصرف لما ذكر وخرج بالمزجى الاضافى كعبد الله علما
والاسنادى المسمى به لتابط شرا اما الاول فلانه بعد العلميه فى حكم
الاضافه والاضافه تجعل غير المنصرف او فى حكمه كما مر فلا يصلح
سببا لمنع الصرف واما الثانى فان الاعلام المشتمله على الاسناد
من قبيل المبنيات ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلميه
وخرج بالقيد الاخير ما ختم بويه كسيبويه فانه مبني على الاشهر
ومثله ما ركب من الاعداد كخمسة عشر والظرف نحو هو ياتينا
صباح مسا والاحوال نحو هو جارى بيت بيت فان ذلك كله
من قبيل المبنيات ايضا ولا يمنع التركيب المذكور الصرف الا
مع العلميه لانه معها لازم فيقوى على منع الصرف بخلافه اذا لم يكن
معها فهو فى معرض الزوال فلا يكون معتبرا واما الالف والنون
الزايدتان لكونهما من حروف الزوايد فيمنعان الاسم الصرف
لمشابهتهما الافى التانيث فى امتناع دخول تا التانيث عليهما
وكونهما زايدتين معا ومجيهما بعد استيفا الاصول فان كانا فى اسم
غير صفه فيمنعان مع العلميه كعمران بكسر اوله وعثمان لتحقق
مشابهتهما بها حينيذ من حيث امتناع دخول التا عليهما بخلاف
ما اذا لم يكن الاسم علما فانه لم يمتنع دخول التا عليه نحو سعدان
وسعدانه ومرجان ومرجانه وان كانا فى صفه فيمنعان
مع الصفه بشرط ان لا يقبل التا لتحقق المشابهه بالفى التانيث

فى امتناع

التانيث فى امتناع دخول التا كسكران وعطشان وسيانى الكلام
على ذلك واما العجمه المانعه من الصرف فالمراد بها ان تكون الكلمة
من اوضاع العجميه اى بان تكون من اوضاع غير العرب سواكانت
من اوضاع الفرس او الروم او الهند او الترك او غير ذلك كابرهيم
واسمعيل واسحق ويعقوب بل وضع جميع اسما الانبيا صلوات
الله تعالى وسلامه عليهم اجمعين العجميه لانها من اوضاع
غير العرب وتعرف عجمة الكلمه بنقل الايمة لها وبخروجها عن
وزن الاسما فى اللسان العربى او بان يجتمع فيها من الحروف ما لا
يجتمع فى كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان او القاف
كمنجنيق الا الاربعه منها وهم محمد وصالح وشعيب وهود صلى
الله عليهم وسلم اجمعين فانها عربيه ولهذا صرفت والحق بها
فى الصرف نوح ولوط لخفتهما وشمل عموم المستثنى منه ادم
فيكون اعجميا كان على وزن فاعل كخاتم وبه جزم الزمخشرى
فى الكشاف وذهب فى المفصل الى انه عربى على وزن
افعل وبويده تصريحهم بتصغيره على اويدم وجمعه على اوادم
ويشترط فيها اى العجمه اى كونها موثره فى منع الصرف امران
احدهما ان يكون الاسم الذى فيه العجمه علما فى اللغه العجميه
حتى لا يجرى عليه العرب حكما من احكام العجمه اذا استعملته
لانه لو لم يكن علما لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف
او الاضافه او التنوين او غيرهما فتضعف فيه العجميه
فلا تصلح سببا لمنع الصرف ولذلك صرف نحو لجام ونحوه
مما هو اسم جنس اعجمى وتصرفت فيه العرب بالاضافة
والتعريف بال بل لو جعل علما الشخص لكان منصرفا لعدم
علميته فى العجمه بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم

الى العلمية سالمًا من غير تصرف فيه قبل النقل فانه غير منصرف
ايضا كقالون فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى جيد استعملته
العرب بان جعلته علمًا لشخص معين من اول الامر كانه
كان علمًا في العجمية ومن هذا ايظهر ان شرط العجمة في منع الصرف
ان تستعمله العرب اولًا بالعلمية لانه يكون علمًا في العجمية
والامر الثاني ان يكون زايدًا على الثلاثة اي على ثلاثة
احرف كابراهيم لئلا تعارض الخفة احد السببين فلو لم يكن زيدًا
على ذلك لم يمنع الصرف فلذلك صرف نوح ولوط مع ان كلًا منهما
اسم اعجمي وعلم في كلام العجم وانما وجب صرفهما وجاز في نحو هند
الصرف وعدمه لان العجمة سبب ضعيف غير محقق الوجود في الاسم
فلم يجز اعتبارها مع الخفة بخلاف التانيث في نحو هند فانه امر
محقق الوجود في الاسم فيه فجاز ان يعتبر مع الخفة وكالاعجم
الزايد على الثلاث الثلاثي المحرك الوسط لفظا عند ابن الحاجب
كشتر علم حصين في ديار بكر وكلام اكثر النحويين ياباه لان العجمة
سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي مطلقًا لان الثلاثي خفيف
ولان وضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه وعلى ذلك
جرى المؤلف واما الصفة المعتبرة في منع الصرف وهي كون الاسم دالًا
على ذات مبهمة باعتباره معنى معين هو المقصود وشرطها
في منع الصرف ان تكون ثابتة في اصل الوضع وان لم تكن باقية او لم
تستعمل الا وصفًا كمثنى وثلاث كما سياتي فتمنع الاسم الصرف
مع ثلاثة اشيا مع العدل كما تقدم في مثنى انه معدول
عن اثنين اثنين وثلاث انه معدول عن ثلاثة ثلاثة فالمراد بهما
العدد المكرر فهما ممنوعان من الصرف للعدل والصفة الاصلية
فيما يوجد منه وان لم تكن الوصفية في اسما العدد اصلية لان
هذا المكرر لم يستعمل الا وصفًا فالوصفية لازمة له فتكون اصلية

ومع الالف والنون الزايدتين بشرط ان تكون الصفة على وزن فعلان
بفتح الفا وان لا تكون مونثه اي فعلان على وزن فعلانة اي ويشترط
اي ويشترط ان لا تقبل تا التانيث المحضة المشابهة بالف التانيث و
قيل الشرط الثاني وجود فعلى لانتفا فعلانة لانه متى ما كان مونثه
فعلى لا تكون فعلانة فرحمن على الاول غير منصرف وعلى الثاني
منصرف والراجح الاول لان وجود فعلان ليس شرط بالذات بل لكونه مستلزمًا
لانتفا فعلانة الذي هو شرط بالذات ونحو سكران غير منصرف للصفة
والزيادة على المذهبين فانه مونثه سكرى لا سكرانة ونحو ندمان
منصرف بلا خلاف لانتفا الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانة اذا
كان ندمان بمعنى نديم من المنادمة واما اذا كان بمعنى النادم من الندم
فغير منصرف باتفاق لوجود الشرط لان مونثه حينيذ ندمى لا
ندمانة وانما قيد المولف فعلان بفتح الفا لان مضموم الفا من الصفات
كعريان مونثه بدخول التا فيكون منصرف قطعا ومكسور الفا لم يوجد
في الصفات ومع الوزن بشرط ان تكون الصفة على وزن افعل وان لا تكون
مونثه بالتا اي ويشترط ان لا تقبل تا التانيث اما انه لا مونث له
كاكمر لعظيم الكمرة وادر لمن بخصيته نفخ او له مونثه لكنه على فعلا
او فعلى كاحمر وحمرا وفضل وفضلى وقد تقدم ان شرط الصفة
ان تكون ثابتة في اصل الوضع اي بان تكون في اول الامر دالة على
الوصفية وان لم تكن باقية ولهذا امتنع من الصرف واسود وارقم
وصرف ارنب بمعنى ذليل واربع بمعنى مررت بنسوة اربع نحو احمر
غير منصرف للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين فان مونثه
حمرا والصفة على وزن افعل ونحو ارمل منصرف لانتفا الشرط الثاني
لان مونثه فعل يقال ارملة وهي من لا زوج لها وكاحمر احيمر واعيمى
فانهما غير منصرفين للصفة ووزن الفعل لانهما على وزن دحرج
وسيطر على وزن افعل كما هو مقتضى عبارة المولف كالالفية

تنبيه قد افهم كلامه ان العلميه موثره تجامع كلا من التانيث والعجمه
والتركيب والعدل والوزن والزياده وانما شرط في الثلاثه الاول فقط
اي شرط في تاثير كل منهما ويجوز صرف غير المنصرف اي يجوز جعله في حكم
المنصرف بادخال الكسر والتنوين لا جعله منصرفا حقيقه لما قدمه
من ان ما لا ينصرف ما فيه علتان او واحده تقوم مقامهما وبادخال
الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما للتناسب اي لتحصيل المناسبه
بينه وبين المنصرف عند اجتماعهما فان رعاية المناسبه في الكلمات
امر مهم عندهم كقراءه نافع سلاسلا بالتنوين لمصاحبه اغلالا وسعيرا
قواريرا قواريرا بتنوينهما اما الثاني فلمصاحبة الاول واما الاول
فلانه اخر الايه فصرف ليوقف عليه بقلب تنوينه الفا كما في اخر سائر الايات
وللضروره الشعر اي لضروره وزن الشعر اما بان لا يستقيم الوزن الا مع
التنوين كما في قوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزه فقالت لك الويلات انك
او يستقيم لكن يحصل معه زحاف يخرجه عن السلامه كقوله
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره فان نعمان لو فتحت نونه من غير تنوين
لاستقام الوزن لكن يحصل فيه زحاف واذا علمت ذلك فمراد المولف
رحمه الله تعالى بالضروره القدر المشترك بين ما يكسر الوزن وبين ما
يزحفه وهذا اعتبر نحوه باب النكره والمعرفه
اي هذا باب بيان النكره والمعرفه من اقسام الاسم ولهذا قال
الاسم بحسب التنكير والتعريف ضربان احدهما النكره وهي الاصل
لاندراج كل معرفه تحتها من غير عكس ولانها لا تحتاج في دلالتها
الى قرينه بخلاف المعرفه وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ولهذا بدا
بها وهي كل اسم شايع في جنسه الشامل له ولغيره لا يختص به
واحد من افراد جنسه دون اخر كرجل وفرس وكتاب فكل منها
نكره شايع في جنسه الا ترى ان رجلا شايع في جنس الرجال
الصادق على كل ذكر بالغ من بني ادم لفظ رجل واحد من افرادها

دون اخر وكذا حال فرس وكتاب فانهما شايعان الاول في جنس
الكتب لا يختص لفظ واحد منهما بواحد من افراد جنسه بل هو صادق
على كل فرد من افراد جنسه على سبيل البدل واعلم انه لا يشترط
في النكره كثرة الافراد المندرجه تحتها بل المعتبر ان يكون وضعها
على الشيوع الا ترى ان شمسا وقمرا نكرتان وان لم يوجد في الخارج
منهما الا شمس واحده وقمر واحد فهما من الكلي الذي لم يوجد منه
الا واحد مع امكان غيره واما جمعهما كما في قوله وجوههم كانها
اقماره وقوله ما للشموس تقلها الاغصان فباعتبار تجدد الشمس
في كل يوم والقمر في كل شهر فكان افرادهما متعدده وهذا الحد فيه
غموض على المبتدي وتقريبها اي تقريب حد النكره الى الفهم اي
فهم المبتدي ان يقال الاسم النكره كلما صلح دخول الالف واللام
المؤثرين التعريف عليه في فصيح الكلام كرجل وامراه وثوب
فان كلا منها صالح لذلك بان يقال الرجل والمراه والثوب ولما كان
هذا الضابط يحتاج الى زياده قال او كلما وقع موقع ما يصلح
دخول الالف واللام المؤثرين عليه كذي فانه لا يقبل ال لكنه
يقع موقع ما يقبلها لانه بمعنى صاحب وصاحب يقبل ال لانه من
الصفات التي غلبت عليها الاسميه اما لا يقبلها او يقبلها لكن لا يؤثر
فيه تعريفا كالفضل والحارث فليس بنكره ومن علاماتها ايضا دخول رب
عليها وكم الخبريه ووقوعها حالا او تمييزا واسما للا التبريه ولا يرد
على التعريف المذكور الاسماء المتوغله في الابهام واسما الفاعلين والمفعولين
لعدم صدق التعريف عليها مع انها نكرات لان هذا تعريف بالخاصيه
ولا يشترط فيه الا الانعكاس والضرب الثاني المعرفه وهي ما وضع
ليستعمل في واحد بعينه وهي هنا سته انواع متفاوته في التعريف
كالنكرات المضمر ويقال له الضمير ايضا من اضمرت الشي اذا اخفيته
وسترته واطلاقه على البارز توسع وهو اعرفها عند الجمهور فاعرف

اضافة المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب ثم العلم يلي الضمير في التعريف وقيل
العلم الشخصي اعرفها لانه لا يتناول بوضع واحد الا شخصا واحدا بخلاف
غيره منها فانه يتناول الامور لاستعداده بوضع واحد ثم اسم الاشاره واسم
الموصول ثم المعرف بالاداة واما السادس فهو ما اضيف الى واحد منها
اضافة معنويه كغلام زيد او هذا او الذي او الرجل وهو بحسب التعريف
في رتبة ما اضيف اليه فالمضاف الى العلم في رتبة العلم وهكذا
الا الاسم المضاف الى الضمير كغلامي فانه ليس في رتبة الضمير بل في رتبة
العلم اذ لو كان في رتبة الضمير لما صح مررت بزيد صاحبك اذ الصفة
لا تكون اعرف من الموصوف بل مثله او دونه قال ابن هشام وزعم بعضهم
ان ما اضيف الى معرفه فهو في رتبة ما تحتها ويدل على بطلانه قوله كحزروف
الوليد المثقب فوضع المضاف الى المعرف بال نعتا للمعرف بها والصفه لا تكون
اعرف من الموصوف انتهى وانما قيد بالمضاف الى واحد منها بكون الاضافه
معنويه لان الاضافه اللفظيه لا تفيد تعريف المضاف كما سياتي في بابها
وسياتي ايضا ان المضاف اذا كان شديد التوغل في الابهام كغير ومثل لا يتعرف
ايضا فيخص به ايضا عموم كلامه ويستثنى مما ذكر قال وهو ان المضمر اعرف
المعارف اسم الله تعالى فانه علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع
المحامد وهو مع ذلك اعرف المعارف بالاجماع وفي اعراب القران للشهاب
الحلبي رحمه الله تع وايانا ان سيبويه روي في المنام فقيل له ما فعل الله
بك قال ادخلني الجنه فقيل له بماذا قال بقولي ان اسمه تعالى اعرف المعارف

فصل في بيان الضمير وانقسامه

المضمر والضمير هما لكونهما واحد
لانهما اسمان لما وضع للمتكلم اي المتلفظ بهذا اللفظ الموضوع كانا او
وضع لشخص مخاطب بذلك اللفظ كانت او وضع لشخص غايب ليس
متكلما ولا مخاطبا كهو فخرج لفظ المتكلم والمخاطب وكذا الاسم الظاهر
الذي هو اريد به متكلم او مخاطب او غايب كزيد في قول من اسمه زيد
مريدا لنفسه زيد قايم وقولك يا زيد قم وزيد قام مريدا شخصا غايبا

فان

فان لفظ زيد وان اطلق في الاول على المتكلم او على المخاطب في الثاني وفي الثالث
على الغايب لانه ليس موضوعا لذلك لانه علم والاعلام لم توضع لذلك
وكذا ايا اياي وكاف اياك وها اياه فليست بضماير لانها لا تدل
على متكلم ولا مخاطب ولا غايب بل على تكلم وخطاب وغيبه وهي احرف
والدال على المتكلم والمخاطب والغايب انما هو لكنه لما وضع مشتركا
بينهما وبين غيرها وارادوا بيان ما يتعلق به احتاج الى قرينة تبين
ذلك وشمل التعريف الضمير المشترك بين المخاطب والغايب كانتما ولانه
لو وضع لاحدهما صدق عليه الحد بالنظر الى تلك الحيثيه ثم اذا وضع
للاخر منهما يكون الحد صادقا عليه ايضا من حيثية اخرى وينقسم
الضمير الى مستتر وبارز تبع في هذا التقسيم ابن هشام في التوضيح في ان
المستتر قسيم للبارز المنقسم الى متصل ومنفصل كما سياتي وكلام غيره كا
لصريح في انه قسم من المتصل ولكن تقول هذه القسمه ناقصه لانها
لا تشمل الضمير المحذوف اللهم الا ان يقال نفسيره للمستتر كما سياتي
شامل له ويفرق بينه وبين المحذوف ان المستتر اصطلاحا مرفوع
وعامله لفظي والمحذوف اعم من ذلك نبه عليه بعض المتاخرين
فالمستتر ما ليس له صوره في اللفظ بل ينوى وهو اما مستتر في عامله
وجوبا وهو الذي لا يمكن ان يحل الظاهر محله كالضمير المقدر في فعل
امر الواحد المقدر كاضرب وقم ففي كل منهما يقدر ضمير مرفوع المحل
على الفاعليه لا يظهر وجوبا واما نحو اذهب انت ورتك فانت
تاكيد للمستتر بخلاف المرفوع بفعل امر الواحدة والمثنى والمجموع
فانه يبرز نحو قومي وقوما وقوموا وكالمقدر في الفعل المضارع المبدو
بتا خطاب الواحد المذكر كتقوم يا زيد وتضرب بخلاف المرفوع
المبدو بتا الغايبه كهند تقوم فان الاستتار لا واجب
وبخلاف المرفوع المبدو بتا خطاب الواحده او التثنيه او الجمع
فانه يبرز في الجمع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن

جاير

وكالمقدر في المضارع المبدو بالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مونثا
كاقوم واضرب او في المضارع المبدوء بالنون للمتكلم ومن معه مذكرا
كان او مونثا كنقوم ونضرب فهذه اربعة مواضع ليستتر فيها الضمير
وجوبا ولا يرفع فيها الفعل الاسم الظاهر واما مستتر في عامله
جوازا وهو الذي يحل الظاهر محله كالضمير المقدر وفي فعل الغايب
او الغايبه نحو زيد يقوم وهند تقوم ففي كل منهما تقدير ضمير مستتر
جوزا لانه يحل محله الظاهر اذ لو قيل زيد يقوم ابوه او هند تقوم امها
لكان الكلام صحيحا وقد يجب ابراز الضمير اذا جرى رافعه على
غير من هو له نحو غلام زيد يضربه هو اذا كانت الها للغلام فيضربه
خبر عن الغلام الذي هو المبتدا وقد جرى على غيره لانه وصف في المعنى
لزيد لانه هو الضارب للغلام فلو لم يبرز الضمير المستتر في يضرب
لتوهم السامع ان الغلام هو الضارب لزيد وانعكس المعنى لان الاصل
في الخبر ان يكون معناه حاصلا للمبتدا فوجب ابراز الضمير الفاعل
دفعا لهذا اللبس وان كانت الها لزيد فقد جرى الفعل على من هو له
لفظا ومعنا واستغنا عن ابراز الضمير وظاهر عبارته كغيره جواز ان
يقال قام هو على الفاعليه وبه صرح البدر ابن مالك ونقل عن سيبويه
ايضا وقد خالف في ذلك ابن هشام فجزم بوجوب استتار الضمير
في زيد قام وانه لا يقال قام هو على الفاعليه فكذا قال الرضي بوجوب
الاستتار في ذلك و في جميع الصفات وما قاله هو الموافق لقولهم
انه متى امكن اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله ولا يكون الضمير
المستتر الا ضمير رفع لانه لا يخلو اما ان يكون فاعلا او نايب الفاعل
لا سيما اذا كان ضميرا متصلا كالجزء من عامله فجوزوا في الضماير المتصله
التي وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل فاكتفوا بالفعل
بخلاف المنصوب والمجرور فانهما فضله يتم الكلام بدونهما ثم الضمير
المستتر لم تضع العرب له لفظا يعبر به عنه ولكن لضيق العبارة عبر عنه

بلفظ

بلفظ الضمير المنفصل المرفوع تعليما للمبتدي وليس هو اياه على الحقيقه
والبارز ماله صوره في اللفظ وينقسم الى متصل بعامله وهو الاصل
والى منفصل لمانع يمنع من الاتصال فالمتصل هو الذي لا يفتتح به
النطق اي لا يمكن الابتدا به في اول الكلام من غير تقدم لفظ اخر عليه
بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لان الافتتاح به ممكن عقلا ولا
يقع بعد لفظ الا في الاختيار كتا قمت وكاف اكرمك فكل منهما ضمير
متصل الاول مرفوع المحل والثاني منصوبه ولا يبتدا به الكلام ولا
يقع بعد الا اختيارا والمنفصل هو ما كان بخلافه هو ما يفتتح به النطق
اي ما يمكن الابتدا به من غير ان يتوقف اللفظ على كلمه اخرى ويقع بعد
الا في الاختيار نحو انا تقول اذا ابتدات انا مومن وتستعمل بعد الا نحو
ما قام الا انا او انت او هو وينقسم الضمير المتصل الى مرفوع المحل
ومنصوب المحل ومجرور المحل فالمرفوع المتصل اثنا عشر ضميرا اثنان
للمتكلم نحو ضربت بضم التا للمتكلم وحده مذكرا كان او مونثا وضربنا
بسكون البا ونا ضمير بارز للمتكلم ومن معه او المعظم نفسه وخمسه للمخاطب
باعتبار احواله نحو ضربت بفتح التا للمذكر المخاطب وضربت بكسرها للمونثه
المخاطبه وضربتما بضمها للمثنى المخاطب مذكرا كان او مونثا والميم والالف
علامة التثنيه وضربتم بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم علامه
جمع الذكور المخاطبين وضربتن بضمها لجمع الاناث المخاطبات والنون
المشدده علامة جمع الاناث ومما قررناه علم ان التا في الجميع
هو الضمير ولا تقع الا فاعلا او نايبا عنه وخمسه للغايب باعتبار
احواله ايضا نحو زيد ضرب ففي ضرب ضمير مستتر للمذكر الغايب تقديره
هو والزيدان ضربا فالالف ضمير بارز متصل للمثناه والزيدون ضربوا
فالواو ضمير بارز متصل للجمعه وهند ضربت ففي ضربت ضمير مستتر للمونثه
الغايبه تقديره هي والتا الساكنه المتصله بالفعل علامة التانيث
والهندان ضربتا فالالف ضمير بارز للمثنا والتا علامة التانيث
وحركت لالتقا الساكنين وفتحت للمناسبه والهندات ضربن فالنون

ضمير بارز متصل لجمعها وظاهر عبارته ان الضمير في ضرب وضربت متصل
مع انه مستتر وهو مخالف لما قدمه من ان المتصل قسم من البارز الذي
هو قسيم للمستتر فكيف يكون قسيم الشي قسما منه و المنصوب المتصل
اثنى عشر ايضا اثنان للمتكلم نحو اكرمني زيد فاليا ضمير متصل بارز للمتكلم
وحده مذكرا كان او مونثا واكرمنا بفتح الميم ونا ضمير بارز متصل للمتكلم
ومعه غيره او للمعظم نفسه و خمسة للمخاطب باعتبار احواله نحو اكرمك
بفتح الكاف وهو ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب واكرمك بكسرها
للمونثه المخاطبه واكرمكما بضمها للمثنى المخاطب مذكرا كان او مونثا
والميم والالف علامة التثنيه واكرمكم بضمها لجمع الذكور المخاطبين
والميم علامة جمع الذكور واكرمكن بضمها لجمع الاناث المخاطبات والنون
المشدده علامة جمع الاناث و خمسة للغايب باعتبار احواله ايضا
نحو زيد اكرمه عمرو فالها ضمير متصل بارز للمذكر الغايب وهند اكرمها
فالها كذلك للمونثه الغايبه والزيدان اكرمهما بضمها للمثنى المذكر
الغايب والهندان اكرمهما بضمها للمثنى المونث الغايب والميم علامة جمعهم
والالف علامة التثنيه والزيدون اكرمهم بضمها لجمع الا
الذكور الغايبين والميم علامة جمعهم و الهندات اكرمهن بضمها لجمع
الاناث الغايبات والنون المشدده علامة جمعهن وبما قررنا يعلم
ان الكاف والها في الجميع هما الضميران ولا يقعان الا في موضع نصب
او خفض والمجرور المتصل اثنا عشر ايضا على التفصيل السابق ولفظ
كل منها كالمنصوب اي كلفظ ما محله النصب من الضمير المتصل ويحصل
التمييز بينهما بالعامل كما قال الا انه اي الضمير المجرور دخل عليه عامل
الجر فيميز به ولا فرق في العامل بين ان يكون حرفا نحو مر بي ومر بنا
ومر بك ومر بكما ومر بكم وبكن وبه وبها وبهما وبهن وبهم وهذا
معنى قوله الى اخره او اسما نحو غلامي وغلامنا وغلامك وغلامك وغلامكما
وغلامكم وغلامكن وغلامه وغلامها وغلامهما وغلامهم وغلامهن

ما هو للمتكلم [illegible]
وما هو للمخاطب [illegible]
وما هو للغايب [illegible]

وينقسم

وينقسم الضمير المنفصل الى قسمين فقط مرفوع المحل ومنصوب المحل
ولا يكون منه مجرور لامتناع الفصل بين الجار والمجرور فالمرفوع اثنا عشر
وهي كالمتصل ثلاثة اقسام ما هو للمتكلم مذكرا كان او مونثا وهو
اثنان انا في حال انفراده ونحن في حال اشتراكه مع غيره او تعظيمه نفسه
وما هو للمخاطب وهو خمسة باعتبار احواله انت بفتح التا للمذكر المفرد
وانت بكسرها للمفرده المخاطبه المونثه وانتما بضمها للمثنى مطلقا وبعدها
ميم متحركه بعدها الف وانتم بضمها لجمع الذكور وبعدها ميم ساكنه وانتن
بضمها لجمع الاناث وبعدها نون مشدده مفتوحه وما هو للغايب
وهما للمثنى مطلقا وهم بالميم لجمع الذكور وهن بالنون المشدده
لجمع الاناث فكل واحد من هذه الضماير المنفصله اذا وقعت في ابتدا
الكلام فهو مرفوع المحل على انه مبتدا مخبر عنه بما يطابقه في المعنى ان
مفردا مذكرا وان مفرد مذكر وان مفردا مونثا فمفرد مونث
وان مثنى فمثنى وان جمعا فجمع نحو انا ربكم فانا ضمير منفصل بارز في
محل رفع على انه مبتدا وربكم خبره والكاف في محل جر بالاضافه
وتقول انا قايم وانا قايمة ونحن قايمان ونحن قايمون عم التذكير
او غلب فان عم التانيث قلت نحن قايمات و قد يستعمل نحن للمعظم
نفسه نحو نحن الوارثون فنحن ضمير منفصل بارز في محل رفع على انه
مبتدا والوارثون خبره وعلامة رفعه الواو ونحو انت مولانا
فانت ضمير منفصل بارز في محل رفع على انه مبتدا ومولانا خبره
وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الالف ونا مضاف اليه ونحو وهو
على كل شي قدير فهو ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على انه مبتدا
وقدير خبره وعلى كل شي جار ومجرور ومضاف اليه متعلق بالخبر
والمنصوب المنفصل اثنا عشر كلمة وهي ثلاثة اقسام ايضا
ما هو متكلم مذكرا ومونثا وهو اثنان اياي في حال انفراده
واياناً في حال اشتراكه مع غيره او تعظيمه نفسه وما هو للمخاطب

وهو خمسة ايضا باعتبار احواله هو للمفرد المذكر
وهي للمفرده المونثه [illegible]

وهو خمسة باعتبار احواله اياكَ بفتح الكاف خطابا للمفرد المذكر واياكِ
بكسرها خطابا للمفردة المونثة واياكما بضمها خطابا للمثنى مطلقا والميم
والالف علامة التثنية واياكم بضمها خطابا لجمع الذكور والميم علامة
الجمع واياكن خطابا لجمع الاناث والنون المشدده علامة جمعهن
وما هو للغايب وهو خمسة باعتبار احواله ايضا اياه للغايب
المذكر واياها للغايبه المونثه واياهما للغايب للمثنى مطلقا والميم والالف
علامة التثنيه واياهم لجمع الذكور الغايبين والميم علامة الجمع
واياهن لجمع الاناث الغايبات والنون المشدده علامة جمعهن
وهذه الضماير المنفصله اذا وقعت في التركيب لا تكون الا مفعولا
به والحكم في الاعراب لمحلها لما تقدم من ان الضماير كلها مبنيه
نحو اياك نعبد فاياك ضمير منفصل بارز في محل نصب على انه مفعول
مقدم والكاف المتصله به حرف خطاب ونعبد فعل مضارع
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ونحو اياكم كانوا يعبدون فاياكم في
محل نصب على انه مفعول مقدم ليعبدون وجملة يعبدون من الفعل
والفاعل في محل نصب على انه خبر كان واسمها الضمير المتصل بها
وقد رتب المولف رحمه الله تعالى هو ايانا انواع الضماير ترتيبا
حسنا فانه قدم ضمير المتكلم لانه اعرف واتبعه بما يليه وهو
ضمير المخاطب واخر عنهما ضمير الغايب لانه احط منهما رتبه وقدم
من كل نوع ما للمفرد على ما لغيره لان المفرد سابق **تنبيه** علم
مما مر ان الضماير البارزه ستون ضميرا وذلك لان الضمير البارز اما
متصل او منفصل وكل منهما اما مرفوع او منصوب او مجرور فهذه
سته لكن المجرور لا يكون الا متصلا كما علم فتصير خمسه ولكل منها
اثنا عشر كلمة واذا ضربت خمسه في اثنا عشر كان الحاصل
ستين وقد تقدمت امثلتها ويضم اليها ايا المخاطبه على مذهب
سيبويه فيصير المجموع احدا وستين ضميرا والقسمة العقليه

تقتضي

تقتضي تسعين لكن لا يلزم مجي الاصطلاح على مقتضى العقل واعلم ان
الضمير المتصل اصل للضمير لان مبنى الضماير على الاختصار والمتصل
اخصر من المنفصل ولهذا متى امكن ان يوتى بالضمير متصلا بعامله
فلا يجوز ان يوتى به منفصلا في الاختيار فلا يقال في قمت قام انا
لامكان قمت ولا في اكرمك اكرم اياك لامكان اكرمك واما قوله
قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير فضروره فان لم يمكن الاتصال
لتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد او لوقوعه بعد الا نحو الا تعبدوا
الا اياه تعين الانفصال الا ان يكون ثاني ضميرين اولهما اعرف
وغير مرفوع والعامل فيهما ناسخ او لا نحو قولك الدرهم سلنيه وزيد
ظننتك او يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها تقدمه
ضمير او لا وذلك نحو الصديق كنتيه وكانه زيد فيجوز في الهاء من
الامثله المذكوره الفصل ايضا مع امكان اتصالها نحو سلني اياه
وظننتك اياه وكنت اياه وكان اياه زيد وهو ارجح من الاتصال
عند الجمهور اذا كان العامل ناسخا ومرجوح اذا كان غيره وعند
جماعة الوصل ارجح مطلقا وكلاهما وارد الوصل قوله تعالى
فسيكفيكهم الله ونحو بلغت صنع امرير اخاكه وفي الحديث
ان يكنه فلن تسلط عليه ومن ورود الفصل قوله عليه السلام
ان الله ملككم اياهم وقول الشاعر اخي حسبتك اياه وقوله
لئن كان اياه لقد حال بعدنا والفاظ الضماير كلها متصله ومنفصله
مبنية والحكم في الاعراب لمحلها وتقدم سبب بنايها وقوله
لا يظهر فيها اعراب مستغنى عنه بل من المعربات ما لا يظهر فيه
اعراب ومع ذلك ليس مبنيا **فصل** في بيان العلم بفتح العين
واللام قيل انه مشتق من العلم لانه يعلم به مسماه او لان غالب
مسمياته اولو العلم وقيل من العلامه لانه علامة على مسماه العلم
باعتبار تشخص مسماه وعدمه ~~لا ينتاول غيره~~ نوعان اما علم علم

تشخيصي وهو ما اي اسم وضع لشي بعينه اي لشي معين لا يتناول غيره
اي غير ذلك الشي باستعماله فيه من حيث الوضع له فما وضع لشي
شامل للمعرفه والنكره وقوله بعينه مخرج للنكره وقوله
لا يتناول غيره مخرج لبقية المعارف فانها تتناول لامور متعدده
بوضع واحد كما بينته في شرح القطر ودخل في التعريف العلم المشترك
كزيد مسمى به اثنان فاكثر لانه وان كان يتناول غيره لكن ليس بوضع
واحد بل بوضعين او اوضاع متعدده وكذا ما صار علما بالغلبه
كابن عمر لانه كالموضوع لتعيين مسماه في اختصاصه به نغلبة الاستعمال
منزلة الوضع من واضع معين ثم مسماه هذا العلم قد يكون من اولي العلم
من المذكورين كزيد وجعفر ومن الاناث كعائشه وفاطمه وقد يكون
مما يولف من البلدان كطيبه ومكه ومن الابل كخوشذ قم كان للنعمن
ابن المنذر واليه تنسب الابل الشدقميه ومن القبايل كثقيف وقرن
ومن الخيل كلاحق ومن البغال كدلدل ومن الحمير كيعفور والبقر كعرار والغنم
كهيله والكلاب كواشق واما علم جنسي وهو ما اي اسم وضع لجنس من
الاجناس اي لحقيقه من الحقايق من حيث هي هي كاسامه فانه علم وضع
للاسد اي لحقيقته الذهنية اعني الاسديه المعقوله التي لا يمكن ان توجد خارج
الذهن بل هي موجوده في النفس وكذا حال ثعالة للثعلب اي لحقيقته
الذهنيه ايضا ويكنى بابي الحصين وذواله بالذال المعجمه ثم الهمزه
للذيب اي لحقيقته الذهنيه ايضا ويكنى بابي جعده وعلم جنس
هو في المعنى باعتبار ما صدقاته كاسم الجنس النكره سوا قلنا ان
النكره موضوعة للحقيقه ايضا او للفرد خارجي من افراد الماهيه
شايعا فيها لانه شايع في جنسه لا يختص به واحد دون اخر كما ان النكره
كرجل كذلك تقول لكل اسد رايته هذا اسامة مقبلا فكل اسد
يصدق عليه لفظ اسامة وكل ثعلب يصدق عليه ثعالة وكل ذيب
يصدق عليه ذوالة لوجود الماهية في ضمن افرادها واستعمال علم

الجنس

٣١

الجنس في الفرد المعين من حيث استعماله على الماهيه حقيقه وانما سمي
علما لجريانه مجرى العلم الشخصي في الاستعمال لانه يمتنع من دخول ال
عليه ومن الاضافه ومن الصرف اذا انضم اليه علة من العلل التسع
كالتانيث في اسامة وثعالة فلما شارك العلم الشخصي في احكامه
الحق به ولا يخفى عليك ان معاملتهم اسامة معاملة المعرفه
واسدا معامله النكره تدل على افتراق مدلوليهما ولهذا قيل
التحقيق ان اسم الجنس النكره موضوع للحقيقه الذهنيه من حيث
هي هي من غير قيد معها اصلا وعلم الجنس موضوع للحقيقه باعتبار
حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها
ومثله اسم الجنس المعرف بال الا ان علم الجنس على الماهية الحاضره
بجوهر لفظه وهو يدل عليها بالاداة وينقسم العلم ايضا من حيث هو
الى اسم خاص وهو هنا في مقابلة ما عطف عليه من كنية ولقب
فالاسم كما مثلنا فيما مر كزيد علم شخصي واسامة علم جنسي والكنيه
هي ما اي مركب صدر باب او ام سوا كان المكنى به علما شخصيا كابي
بكر وام كلثوم او جنسيا كابي الحصين للثعلب وابي الحارث للاسد وام
عريط للعقرب واللقب ما اشعر برفعة مسماه اي بمدحه كزين العابدين
لقب السيد الاكبر علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنهم اجمعين
او ضعته بفتح الضاد المعجمه اي ذمه والضعه خلاف الرفعه في القدر
كبطه وقفه وانف الناقه وانما قال كغيره اشعر دون دل لان الواضع
انما وضعه لتعيين الذات معتبرا معنى المدح او الذم لا لهما معا
ولا للمعنى المذكور واستفيد من تمثيله ان اللقب يكون مفردا ومركبا
واذا اجتمع الاسم واللقب وجب تاخير اللقب عنه في الافصح نحو قولك
جا زيد زين العابدين لئلا تضيع فايدة الاسم لو ذكر قبله لان في اللقب
العلميه مع شي من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم فلم
يجتمعا ويكون اللقب مع تبعيه ما ادا احوال الاسم في اعرابه بدلا او عطف

سواكانا مركبين كعبد الله عبد الرحمن او مختلفين كزيد انف الناقه وعبد الرحمن بطه الا اذا كانا مفردين فيجب عند جمهور البصريين اضافة
الاسم للقلب ما لم يمنع منهما مانع نحو قولك سعيد كرز باضافة سعيد
الى كرز وكان القياس امتناعها لان مسمى الاول والثاني واحد لانهم
اذا اضافوا يولون الاول بالمسمى والثاني بالاسم وجوز ابن هشام وغيره
من المحققين الاتباع ايضا في المفردين ومن اوجب الاضافه فيهما اخذ
من اقتصار سيبويه على ذكرها فقد رد عليه بان سيبويه انما اقتصر على ذكرها
لكونها خلاف الاصل فيتوهم امتناعها فاراد ان ينص على جوازها ولا يلزم
من اقتصاره على ذكرها عدم جواز غيره الذي هو الاصل كما يجوز الاتباع
فيما ذكر يجوز القطع فيه بالرفع خبر المبتدا محذوف وبالنصب مفعولا
لفعل محذوف واذا كانا غير منصرفين امتنع اضافة الاول الى الثاني لتعذرها
ولا ترتيب بين الكنيه والاسم اذا اجتمعا نحو قال ابو بكر سعيد ولا بين
الكنيه واللقب كذلك نحو قال ابو بكر عتيق فانت بالخيار في تقديم احدهما
على صاحبه ويليه الاخر معربا باعرابه وان كانت عبارة الالفيه
توهم وجوب تاخير اللقب عن الكنيه واذا اجتمعت الثلاثه وقدمت
الكنيه على الاسم ثم جي باللقب نحو قال ابو بكر سعيد عتيق فيظهر وجوب
تاخير اللقب عن الكنيه كما يوخذ من كلامهم وينقسم العلم ايضا الى
مفرد عن التركيب والى مركب فالمفرد كزيد وهند والمركب ثلاثه
اقسام لانه اما مركب اضافي وهو الغالب في الاعلام المركبه وضابطه
كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله كعبد الله وعبد الرحمن
وجميع الكنى فانها مضافه كابي قحافه وام كلثوم وحكمه ان يعرب
الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافه وانما اعرب
اعرابين وان كان كلمه نظرا الى اصله واما مزجي وضابطه كل اسمين
نزل ثانيهما منزلة تاء التانيث مما قبلها كبعلبك وحضرموت
وحكمه ان يعرب اعراب ما لا ينصرف ما لم يكن الثاني في كلمة ويه فان

كان

٣٢

كان كنفطويه وسيبويه بني على الكسر على افصح اللغتين وان كان
اخر الاول ياء بقيت على سكونها كمعدي كرب فاما المتضمن معنى الحرف
من المزجي كخمسة عشر اذا سمي به فيبقى على ما كان عليه او يعرب
اعراب ما لا ينصرف واما مركب اسنادي وضابطه كل كلمتين اسندت
احدهما الى الاخرى كبرق نحره بفتح الرا وشاب قرناها وحكمه الحكايه
على ما كان عليه قبل التسميه ويدل لذلك قوله نبيت اخوالي بني يزيد
برفع يزيد

فصل في بيان اسما الاشارة وتسمى المبهمات
لعمومها وصلاحيتها للاشاره بها الى كل جنس والى اشخاص كل نوع نحو هذا
حيوان وهذا جماد وهذا فرس وهذا رجل اسم الاشاره ما وضع
لمشار اليه اي لمسمى مع الاشارة اليه كقولك هذا هو مشير الى زيد
مثلا فذ لفظه ذا على ذات زيد وعلى الاشاره لتلك الذات
واعلم ان للاقسام الوضعيه لاسما الاشاره بحسب من هي له خمسه
وان تعددت الفاظ بعضها والقياس ان تكون سته ثلاثه للمفرد
المذكر والمثناه وجمعه وثلاثه للمونث كذلك لكنهم لم يفرقوا في الجمع
بين المذكر والمونث وان فرقوا بينهما في التثنيه على عكس حال الضماير
وقد اشار الى الاقسام المذكوره بقوله وهو ذا يشار به للمفرد المذكر
من اي جنس كان وذي وذه باسكان الهاء وبالاختلاس وتي وته
باسكان الهاء وبالاختلاس وته وبالاشباع ايضا وتا يشار بكل منها
للمفرده المونثه قيل والاصل في لغات المفرده تا لانه لم تثن منها
الا هي وقيل ذي لكونها ما للمذكر وذان للمثنى المذكر جي به له في حال
الرفع على صورة المثنى المرفوع وذين جي به له في حالة النصب والجر
على صوره المثنى المنصوب والمجرور وتان للمثنى المونث جي به في
حاله الرفع كذلك وتين في حاله النصب والجر كذلك وليس اختلاف
اخرهما بسبب اختلاف العوامل كما توهمه بعضهم فزعم انهما معربان
اعراب المثنى بل هما مبنيان لوجود علة البنا فيهما ووقوعه على صوره

المعرب اتفاقا فليست اليا فيهما منقلبه عن الالف بل كل منهما اصل
وللجميع مذكرا كان او مؤنثا عاقلا او غيره اولا بحال كونه بالمد اى بهمزة
مكسوره فى اخره عند الحجازيين وبالقصر اى بلا همز فى اخره عند التميميين
نحو جاء اولا القوم هاؤلاء بناتى واذا كان مقصورا يكتب باليا ويجوز
دخول ها التنبيه بالف غير مهموزه على اوايل الاسماء الاشاره لتنبيه
المخاطب على ما يلقى اليه وازالة لغفلته نحو هذا وهذه وهاذان
وهاذين وهاتين وهؤلاء والقصد من تعداد هذه الامثله انه
يستوى فى ذلك المفرد المذكر والمونث والمثنى والجمع وهذه الالفاظ المتقدمه
فى المشار اليه اذا كان قريبا واذا كان المشار اليه بعيدا الحقت
اخر الكاف حرف تصرف الاسميه غالبا بحسب المخاطب لتدل على
حاله من مخاطبه من افراد وتثنيه وجمع وتذكير وتانيث
فتفتح للمخاطب نحو ذلك فيعلم ان الاشاره الى مفرد والخطاب
الى مفرد مذكر وتكسر للمخاطبه نحو ذاك فيعلم ان الاشاره الى مفرد
مذكر والخطاب للمونثه وتصل بها علامه التثنيه والجمع نحو ذاكما
فيعلم الاشارة الى مفرد مذكر والخطاب لمثنى واذا قيل ذاكم بعين
الاشاره بحالها والخطاب لجمع الذكور واذا قيل ذاكن يكون
الاشاره بحالها ايضا والخطاب لجمع الاناث واذا قيل ذانك
يكون الاشاره المثنى المذكر والخطاب لمفرد مذكر واذا قيل تاك
بفتح الكاف تكون الاشاره الى مفرد مونث والخطاب بحاله وانما
كانت هذه الكاف حرفا لانها لو كانت اسما لكان لها محل من الاعراب
واللازم منتف لانتفا العامل ويجوز لك مع الحاق الكاف
ان تزيد قبلها لاما زياده فى البعد اذا كان المشار اليه مفردا ولم
تدخل عليه ها التنبيه كما اشار اليه ذلك بقوله نحو ذلك بفتح الكاف
وذلك بكسرها وذلكما وذلكم وذلكن ولا تدخل اللام فى اسم الاشاره
اذا كان على صورة المثنى فلا يقال ذانلكما وتانلكما ولا اذا كان فى صورة

الجمع فى لغه من مده فلا يقال اولا لك واما من قصره فمنهم من لا ياتى
باللام ايضا ومنهم من ياتى بها وانما تدخل فيها فى حاله البعد الكاف
نحو ذانكما واولائك ولا تدخل اللام فى المثنى والجمع كذلك لا تدخل على اسم
الاشاره المفرد اذا تقدمته ها التنبيه وانما تدخل فيه حالة
البعد الكاف نحو هذا فيقال فيه حالة البعد هذاك وظاهر
كلامه يقتضى انه ليس لاسم الاشاره الا مرتبتان قربى وبعدى
وهى طريقه ابن مالك ومن تبعه لكن الجمهور على انه ثلاث مراتب
قربى وهى المجرده من الكاف واللام نحو ذاك وذان واولاء بالمد
والقصر وبعدى وهى المقرونه بهما فى غير المثنى وبالكاف والنون
المشدده فيه نحو ذلك وذانك بتشديد النون واولالك
مع القصر ووسطى وهى التى بالكاف وحدها لان زياده الحرف
تشعر بزياده المسافه نحو ذاك وذانك بتخفيف النون واولائك
وما تقدم من اسماء الاشاره الى المكان وغيره وقد اشار الى ما
يشار به الى المكان فقط بقوله ويشار الى المكان القريب بلفظ
هنا بضم الهاء وتخفيف النون مجرده عن التنبيه وهاهنا فى غير ذلك
ويشار الى المكان البعيد بالفاظ هناك بالكاف وحدها من غير ها
التنبيه او هاهناك بالكاف مع او هنالك بالكاف واللام او هنا
بفتح الهاء وتشديد النون او هنا بكسرها وتشديد النون وثم بفتح الثا
المثلثه وتشديد الميم ولا يلحقها كاف ولا لام نحو واذا رايت ثم وهى
ملازمة للظرفيه واشبهها فاذا قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب
ثلاث فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى
البعيد بهنالك واخواته **فصل** فى بيان الموصول وصلته
الاسم الموصول هو ما افتقر فى بيانه مسماه الى الصله وعايد تشتمل
عليه تلك الصله غالبا بخلاف الموصول الحرفى فانه وان افتقر الى الصله
لا يحتاج الى عايد وهو ضربان نص فى معناه لا يتجاوزه الى غيره ومشترك

بين معان مختلفه بلفظ واحد وكل منهما يصدق عليه التعريف لافتقاره
الى صلة وعايد فالنص ثمانيه الفاظ وهي الذى للمفرد المذكر العاقل
او غيره ولو قال للعالم لكان اولى والتى للمفرد المونثه العاقلة وغيرها
واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المونث وضعا فى حاله الرفع
على صورة المثنى المرفوع واللذين واللتين باليا المفتوح ما قبلها
وضعا فى حاله النصب والجر على صورة المثنى المنصوب والمجرور والكلام
فيهما كالكلام فى ذان وتان وقد تقدم ويجوز فيهما اثبات النون
مخففه ومشدده وحذفها والاصل التخفيف والثبوت والاولى
مقصورا ويكتب بغير واو وبمد بهمه والذين باليا يستعمل مطلقا (وبعد ٧ صح)
اي رفعا وجرا ونصبا وكل منهما الجمع المذكر العاقل وقد يستعمل الاولى
لغيره قليلا ويقال اللذون بالواو فى حاله الرفع والذين باليا
فى حالتى النصب والجر كقوله نحن اللذون صبحوا الصباحا وهي لغة عقيل
او هذيل وعلى هذه اللغه يكون معربا ويكتب بلامين بخلافه فى لغة
من الزمه اليا مطلقا واللاء واللائى ويقال اللوائى ايضا وكل منهما
لجمع المونث وقد يحذف ياوها اجتزاء بالكسرة فيقال اللاء واللات
واللوات مثال استعمال الذى للعالم المنزه عن الذكوره والانوثه
نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده والتى للمفردة المونثه نحو قد سمع
الله قول التى تجادلك فى زوجها واللذان رفعا نحو واللذان
ياتيانها منكم واللذين نصبا نحو ربنا ارنا اللذين اضلانا والذين
جرا نحو والذين جاوا من بعدهم واللا واللاتى رفعا نحو واللائى يئسن
من المحيض ونحو واللاتى ياتين الفاحشه واما الموصول المشترك بين
المفرد والمونث وفروعهما فهو سته الفاظ وهى من وما واى وال
وذو وذا وعدم الالفاظ السته اى كل منها تطلق على كل من المفرد
والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمونث فكل لفظ منها يا تى
لمعنى من المعانى السته ولكل منها كلام يخصه ونستعمل من فى اصل

الوضع للعاقل الاولى للعالم لغير العاقل الاحسن لغيره تقول فى من اذا
استعملتها بمعنى الجمع يعجبنى من جاك اى الذى جاك ومن جاتك اى التى
جاتك ومن جاآك اى اللذان جاآك ومن جاتاك اى اللتان جاتاك
ومن جاوك اى الذين جاوك ومن جئنك اى اللاتى جئنك وتقول
فيما بمعنى الجمع جوابا لمن قال لك اشتريت حمارا او اتانا او حمارين
او اتانين او حمرا بضم الحاء والميم او اتنا بضم الهمزه والتا المثناه فوق
يعجبنى ما اشتريته اى الذى اشتريته وما اشتريتها اى التى
اشتريتها وما اشتريتهما اى اللذان اشتريتهما وما اشتريتهم
اى الذين اشتريتهم وفيه استعمالهم لغير العاقل وما اشتريتهن اى التى
اشتريتهن وقد يعكس ذلك الاصل فيهما ومن تستعمل من على خلاف الاصل
لغير العاقل اذا نزل منزلته كقوله اسرب القطا هل من يعير جناحه
واقترن به عموم فصل بمن بفتح الميم ونحو ومنهم من يمشى على بطنه
ومنهم من يمشى على اربع لاقترانهما بالعاقل فى عموم كل دابه ونستعمل ما
على خلاف الاصل للعاقل نحو ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدى وقد تستعمل
له مع غيره نحو سبح لله ما فى السموت وما فى الارض فانه يشمل العاقل وغيره
والظاهر ان هذا من استعمال اللفظ فى الحقيقه والمجاز والالفاظ الاربعه
الباقيه السته تستعمل للعاقل وغيره بطريق الاشتراك كما هو ظاهر كلامهم
تقول فى اى بمعنى الجميع يعجبنى اى قام اى الذى قام واى قامت اى التى قامت
واى قامتا اى اللتان قامتا واى قاما اى اللذان قاما واى قاموا اى الذين
قاموا واى قمن اى اللاتى قمن سوا كان القايم عاقلا او حيوانا لا يعقل
نعم اى قاموا خاص بالعاقل لاختصاص الواو وجمع المذكر العاقل واما
ال فانما تكون اسما موصولا بمعنى الجميع اذا دخلت على اسم الفاعل وعلى اسم
مفعول مرادا به الحدوث فالاول كالضارب والثانى نحو المضروب فاختصه
بذلك عن ساير الموصولات لانها تشبه ال التى للتعريف صوره وهى لا تدخل
الا على المفرد فكرهوا دخولها على ما هو كذلك على الجملة التى تكون صله للموصول

فسبكوا منها مفرد الداخل عليه ويلزم ان تكون تلك الجمله فعليه ليمكن
سبك المفرد منها وهو اسم الفاعل والمفعول في المعنى جمله فعليه خبريه
فان الضارب معناه اي الذي ضرب والمضروب معناه اي الذي ضرب
بضم الضاد والمضروب فنحو الضارب ان المصدقين والمصدقات مما صلته
اسم الفاعل ونحو المضروب السقف المرفوع والبحر المسجور مما صلته اسم مفعول
واقتصاره على ما ذكر ظاهر في ان ال الداخله على الصفه المشبهه كالحسن
وجهه ليست موصوله بل حرف تعريف وهو ما صححه في المغني واما ذوا
التي يطلق على المفرد المذكر وفروعه فخاصه بلغه طي قبيله من العرب
تقول فيها بمعنى الجميع جاني ذو قام اي الذي قام وذو قامت اي التي قامت
وذو قاما اي اللذان قاما وذو قامتا اي اللتان قامتا وذو قاموا
اي الذين قاموا وذو قمن اي اللاتي قمن سوا كان القايم عاقلا او غيره
قال شاعرهم وبيري ذو حفرت وذو طويت اي بيري التي حفرتها
والتي طويتها والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وقد تعرب اعراب
ذو بمعنى صاحب وخصه بعضهم بحاله الجر وقوفا مع السماع وقد
تونث وتثنى وتجمع ولكن تنقول ما وجه اعرابها مع قيام تثنيه
الحرف من غير معارض وماذا فالاصل ان تكون للاشاره وقد تخرج عن معنى
الاشاره وتستعمل موصولا بمعنى الجميع واذا عرفت ذلك فشرط كونها
موصولا امران تتقدم عليها ما الاستفهاميه باتفاق من البصريين
نحو يسالونك ماذا ينفقون اي ما الذي ينفقون او من الاستفهاميه
على الاصح عندهم نحو من ذا جاك اي من الذي جاك لان كلا منهما للاستفهام
فان لم يتقدمها استفهام بما او من لم تكن موصوله بل اسم اشاره
لقولـــه امنت وهذا تحملين طليق والقول بان ذا في البيت
موصوله يرده دخولها التنبيه عليها وان لا يكون ملغاه والالغا
على وجهين حكمي وحقيقي فالحكمي بان يقدر تركيبها مع ما فيصير
المجموع اسم استفهام نحو ماذا صنعت اذا قدرت ماذا في المثال اسما

واحدا

واحدا مركبا بمعنى اي شي صنعت فتكون في محل نصب مفعول لصنعت وقدم ما
عليه والتقدير اي شي صنعت فان قدرت ما مبتدا وذا خبره فهي موصو له
لانها لم تلغ ويظهر اثر التقديرين في البدل من اسم الاستفهام وفي
جواب فعلى الاول وهو كون ماذا في محل نصب تاتي بالبدل منصوبا
فتقول ماذا صنعت اخيرا ام شرا فذا ملغاه لانك ابدلت من اسم
الاستفهام بالنصب فعلم انه مفعول مقدم لصنعت وعلى الثاني
تاتي بالبدل مرفوعا فذا غير ملغا لانك ابدلت اسم الاستفهام
بالنصب لرفع فعلم انه مرفوع بالابتدا وذا خبره وقس على ذلك الجواب
السايل والالغا الحقيقي ان تقدر ما زايده بين ما ومدخولها وذا
وكانك قلت ماصنعت ولكن هذا مذهب كوفي والبصري
يمنعه لانه لم يثبت عنده زياده الاسما وسكت رحمه الله
وذا بانا عن الغاء امع من فيحتمل الحاقه بماذا وهو ظاهر عباره
الالفيه ويحتمل خلافه ولما فرغ من تعداد الاسما الموصولـــه
وشرح معانيها اخذ في بيان ما يلزمها في الاستعمال فقال وتفتقر
الموصولات الاسميه كلها نصها ومشتركها الى صله معهوده للمخاطب
في اعتقاد المتكلم متاخره عنها وجوبا لان الموصول ناقص
لا يتم معناه الا بصلته فهي معرفه ومتمم له ومنزله منزله
جزيه المتاخر فلا يجوز تقدمها ولا شي منها عليه وكما لا تتقدم الصله
لا يتقدم معمولها عليه واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين
فالظرف متعلق بمحذوف دال عليه صله ال والتقدير وكانوا
زاهدين فيه من الزاهدين والى عايد عايد وهو ضمير يعود من
الصله الى الموصول ليحصل الربط بينهما الذي فيها والصله اما
جمله اسميه او فعليه او شبهها في حصول الفايده وشرط الجمله
ان تكون خبريه اي محتمله للتصديق والتكذيب في نفسها من غير
نظر الى قايلها لانه يجب ان يكون مضمون الجمله احكاما معلوم

الوقوع للمخاطب والجملة الانشائية لابعرف مضمونها الا بعد ايراد
صيغتها فالجملة ما اي قول تركب من فعل وفاعل او مما تزل منزلتهما فالاول
نحو جا الذي قام ابوه وقوله تعالى الحمد لله الذي صدقنا وعده والثاني
نحو جا الذي ضرب ابوه او من مبتدا وخبر او مما نزل منزلتهما فالاول
نحو جا الذي ابوه قايم وقوله تعالى عم يتساءلون عن النبا العظيم
الذي هم فيه مختلفون والثاني نحو جا الذي ما قايم ابوه وشبه الجملة فيما
تقدم ثلاثة اشيا احدها الظرف المكاني وشرط وقوعه صلة ان تكون
تاما بان يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو جا الذي هو عندك
وقوله تعالى ما عندكم ينفد وما عند الله باق بخلاف الناقص نحو جا
الذي مكانا فلا يتم معنا الا بذكر متعلق خاص جار الذكر كجا الذي سكن
مكانا والثاني الجار والمجرور وهو كالظرف فيما ذكر نحو جا الذي في
الدار وقوله تعالى والق ما في يمينك الا الذي ابوه عنك فلا يوصل به
لنقصانه ويتعلق الجار والمجرور والظرف اذا وقعا صلة بفعل محذوف
وجوبا ولذلك اشبها الجملة تقديره استقر لا بوصف كمستقر لانه
مفرد والصلة لا تكون الا جملة والثالث اللغة الصريحة اي الخاصة
للوصفية بان تغلب عليها الاسمية لتضمنها معنى الفعل ولذا اعملت
عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه والمراد بها اسم الفاعل
واسم المفعول دون اسم كالافضل ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه
وتختص الصفة الصريحة بالالف واللام كما تقدم ذلك ولو قال وتختص
الالف واللام بها لكان اولى لان المراد ان ال امتازت من بين ساير
الموصولات بان صلتها الصفة الصريحة التي هي اسم الفاعل واسم المفعول
واما الداخلة على الصفات التي غلبت عليها الاسمية كالابطح والجرع
وصاحب او على اسم التفضيل والصفة المشبهة فهي حرف تعريف
وقيل ال الداخلة على الصفة المشبهة موصولة واختاره ابن مالك
واستشكل بانها تدل على الثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت

الداخله

الداخله على اسم التفضيل حرف موصولة واجيب بان الصفة المشبهة
تعمل في الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل والعايد للموصول
ضمير غايب مطابق للموصول في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث يشتمل عليه الصلة كما تقدم في الامثلة المذكورة نعم ان كان
الموصول من وما جاز في العايد مراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون
اليك ومراعاة اللفظ نحو ومنهم من يستمع اليك وهو الاكثر في كلامهم
ما لم يحصل من مطابقته لبس او قبح فتعين مراعاة المعنى وقد يكون
العايد ضمير متكلم كقول علي كرم الله تعالى وجهه انا الذي سمتني امي حيدره
او ضمير المخاطب كقول الفرزدق ، وانت التي تكوى الحشا وسهيا
اليك والايتام انت تطعمها ، فجعل العايد ضمير اليك حملا على المعنى
وربما خلف الضمير العايد اسم ظاهر كقوله
ه ايا رب ليلى انت في كل موطن ه وانت الذي في رحمة الله اطمع ه
اي في رحمته والاصل في العايد ان يكون مذكورا وقد يحذف مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا اذا دل عليه دليل وشرط جواز حذف العايد
المرفوع ان يكون مبتدا محذوفا اي الذي هو اشد بخلاف نحو جا
مخبر عنه بمفرد نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فايهم اسم
موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول لننزعن واشد خبر لمبتدا
محذوف اي الذي هو اشد بخلاف في نحو جا اللذان فاما اوضربا
بالبنا للمفعول لانه غير مبتدا ولا في نحو جا الذي هو يقوم او هو
في الدار لان الخبر غير مفرد وشرط حذف العايد المنصوب
ان يكون متصلا وناصبه فعل تام او وصف غير صلة ال فالفعل
نحو فيها تشتهيه الانفس ونحو يعلم ما تسرون وما تعلنون
فالعايد ضمير متصل في محل نصب على انه مفعول والتقدير اي الذي
تسرونه والذي تعلنونه ويحتمل ما في الاية ان تكون موصولا حرفيا
والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم والوصف نحو قوله ما الله موليك

فضل فاحمدنه به اى الذى الله موليكه فضل وشرط حذف العايد المجرور
بالحرف ان يجر بمثل ما جر به الموصول لفظا ومعنا وتتحد معنى العامل نحو مررت
بالذى مررت اى به ونحو ويشرب مما تشربون فالعايد محذوف مجرور
بمثل ما جر به ما الموصوله وهى من التبعيضيه والتقدير اى الذى
تشربون منه فلو كان العايد مجرور بحرف لم يجر به الموصول كما فى نحو جا
الذى مررت به لم يجز حذف العايد وكذا لو كان العايد مجرور بحرف
جر به الموصول لفظا لا معنى لم يجز الحذف كما فى نحو زهدت فى الذى رغبت
فيه وكذا لو اختلف معنى العامل فصل واما المعرفه بالاداة
اى اداة التعريف فهو المعرف بالالف واللام كالرجل والغلام والتعريف
بهما هو مذهب الخليل والهمزة عنده اصليه وهى همزة قطع حذفت
فى الوصل لكثرة الاستعمال وعن سيبويه ما يوافقه لكن يخالفه فى اصل
له الهمزة فعنده انها زايدة معتد بها فى الوضع وعنه ايضا ان التعريف
باللام وحدها والهمزة همزة وصل جلبت للتمكن من الابتدا بالساكن
وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام وهى اى الاداة قسمان عهديه
وجنسيه وكل منهما ثلاثه اقسام كما يرشد اليه قوله فالعهديه
اما ان تكون للعهد الذكرى بان يتقدم لمصحوبها ذكر كقوله تعالى
فيها مصباح المصباح فى زجاجة الزجاجة ونحو قوله تعالى كما
ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او للعهد الذهنى بان
عهد مصحوبها ذهنا نحو اذ هما فى الغار نقب فى جبل ثور وكان
معلوما عندهم ونحو جا الرجل او الغلام اذا كان بينك وبين مخاطبك
عهد فى رجل وغلام معينين او للعهد الحضورى بان تكون
مصحوبها حاضرا نحو جاءنى هذا الرجل ونحو اليوم اكملت لكم دينكم
اى اليوم الحاضر وهو يوم عرفه والجنسيه اما ان تكون لتعريف الماهيه
من حيث هى بان لم تخلفها كل لا حقيقه ولا مجازا نحو وجعلنا من الماء
اى من حقيقته كل شى حى لا من كل شى اسمه ما واما لاستغراق الافراد

اى افراد الجنس بان تخلفها كل حقيقه نحو وخلق الانسان اى كل واحد
من جنسه ضعيفا وهذه نحو الاستثنا من مصحوبها نحو والعصر ان
الانسان لفى خسر الايه او لاستغراق خصايص الافراد اى صفات
افراد الجنس مبالغه بان تخلفها كل مجازا نحو انت الرجل علما اى انت كل رجل
علما بمعنى انك اجتمع فيك ما افترق فى غيرك من الرجال من جهة
كمالك فى العلم ولا اعتداد فى علم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفى
الحديث كل الصيد فى جوف الفرا وقد ترد ال زايده لازمه فلا تفيد
مرتبها كالتى فى علم الفرا وضعه كاللات والعزى وزايده غير لازمه
اما للضرف ورة كقوله وطبت النفس يا قيس عن عمرو وللمح الاصل
المنقول عنه كالتى فى الحارث والحسن والعباس وتبدل الميم
فى لغة قبيله من العرب وقد نطق النبى صلى الله عليه وسلم بها
فقال ليس من امبر امصيام فى امسفر ونقلت ايضا هذه
اللغه عن نفر من طى قال شاعر
هم ذاك خليلى وذو يواصلنى ٭ يرمى ورايى بامسهم وامسلمة
فصل واما المضاف الى واحد من هذه المعارف الخمسه
المتقدمه اضافه معنويه ولم يكن متوغلا فى الابهام ولا واقعا موقع
نكره بقرينة ما سياتى فى الاضافه فنحو غلامى مثال للمضاف الى ضمير
المتكلم وغلامك للمضاف الى ضمير المخاطب وغلامه للمضاف الى ضمير
الغايب وغلام زيد للمضاف الى العلم وغلام هذا للمضاف
الى اسم الاشاره وغلام الذى قام ابوه للمضاف الى الموصول وغلام
الرجل للمضاف الى المعرف بال وقد تقدم انه فى رتبة انه فى رتبه
ما اضيف اليه الا المضاف الى الضمير ففى رتبه العلم باب
بيان المرفوعات من الاسماء خاصه المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعه
لانه صفه لمذكر لا يعقل وهو الاسم والمرفوع ما اشتمل على علم الفاعليه
وهى الضمة والواو والالف المرفوعات من الاسما عشره بالاستقرا

وبدا بها لانها العمده ثم بالمنصوبات لانها فى الاصل فضله وان وقع
النصب فى بعض العمد تشبيها له بالفضلات ثم بالمجرورات لانها
منصوبه المحل فهى دون المنصوبات لفظا وهى على سبيل الاجمال
والتعداد الفاعل كجا زيد والثانى المفعول الذى لم يسم فاعله
كضرب زيد بضم الضاد وكسر الرا والثالث والرابع المبتدا وخبره
نحو الله ربنا وهو ولينا والخامس اسم كان واسم اخواتها نحو وكان
ربك قديرا والسادس اسم افعال المقاربه نحو كاد زيد يقوم و
السابع اسم ما حمل على ليس من الحروف المشبهه بليس نحو ما زيد قايم
والثامن خبر ان وخبر اخواتها نحو ان الله غفور رحيم والتاسع
خبر ما حمل على ان من مالا التى لنفى الجنس على سبيل الاستغراق
نحو لا رجل افضل من زيد والعاشر التابع للمرفوع وهو اربعة
اشيا احدها النعت نحو جا زيد العاقل وثانيها العطف نحو جا
زيد وعمرو وثالثها التوكيد نحو جا زيد نفسه ورابعها البدل نحو
جا زيد اخوك وقدم الفاعل لانه اصل المرفوع ثم نايبه لانه يخلفه
عند حذفه ثم المبتدا وخبره لان المبتدا فاعل بالمعنى لكونه مسندا
اليه والخبر مسند ثم كان واخواتها وما الحق بها لانه مبتدا فى الاصل
ثم خبر ان واخواتها وما حمل عليها لانه خبر فى الاصل ثم التابع لتاخره
عن المتبوع ولها ابواب يذكر فيها احكامها وسنذكر بابا على هذا الترتيب

الباب الاول باب الفاعل

الفاعل لغة من
اوجد فى الذكر سوا تقدم الفعل على فعله او تاخر واصطلاحا فهو الاسم
الصريح او المول به المرفوع لفظا وتقديرا او محلا المذكور قبله وجوبا
فعل او ما فى تاويل الفعل اسند اليه على جهة قيامه به او وقوعه
منه والمراد بما فى تاويله اسم الفاعل والصفه المشبهه به والمصدر ونحو
ذلك مما يعمل عمل الفعل وقد تبع المولف الاصل فى جعل الرفع قيدا فى التعريف
مع انه حكم من احكام الفاعل وهو على قسمين لانا لشيهما فاعل ظاهر
وهو ما عدا المضمر وفاعل مضمر وقد مر تفسير المضمر فالظاهر تارة يكون
رافعه ماضيا وتارة مضارعا فالاول رفعه اما بالضمه نحو قال الله
او بالالف نحو قال رجلان او بالواو نحو وجا المعذرون والثانى
رفعه ايضا بالضمه نحو يوم يقوم الناس او بالالف نحو يقوم الزيدان
او بالواو وسوا كان جمع مذكر سالما نحو يوميذ يفرح المومنون او من
الاسما السته نحو لينفق ذو سعة من سعته او من الاول قال ابوهم
ومثال المول بالاسم الصريح نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم
وان كان فى الصورة الظاهره حرفا وفعلا لكنه فى تاويل خشوع وسياتى
ما فى تاويل الفعل والفاعل المضمر قسمان متصل ومنفصل فالمتصل
اثنا عشر كلمه اثنان للمتكلم نحو قولك ضربت بضم التا فالتا ضمير
متصل بارز للمتكلم ومعه غيره او للمعظم نفسه فى محل رفع على انه
فاعل وخمسه للمخاطب وهو ضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن
وخمسه للغايب وهى ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن
هذا معنى قوله الى اخره كما تقدم جميع ذلك فى فصل المضمر فلا حاجه
الى اعادته والمضمر المنفصل وهو كالمتصل ولم يمثل له نحو ما قام الا انا
او انت او هو فالمضمر فيما ذكر فى محل رفع على الفاعليه والمسنه الذى
فى تاويل الفعل نحو اقايم الزيدان فقايم فى تاويل يقوم والزيدان
فاعل به وقوله تعالى مختلف الوانه فمختلف فى تاويل يختلف
والوانه فاعل به وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف تقديره
صنف مختلف الوانه وللفاعل احكام كثيرة منها انه لا يجوز حذفه
وحده الا فيما يستثنى لانه عمده ومنزل من فعله منزلة جزيه ولا يجوز
حذف العمده وقد اجازه بعضهم محتجا بخبر لا يزنى الزانى وهو مومن
ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن اذ لا يصح ان يجعل فاعل
يشرب ضمير يعود على الزانى لانه خلاف المعنى المراد فتعين ان يكون
فاعله محذوف وهو الشارب واجيب بان فاعله ضمير يعود على الشارب

المفهوم منه لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره
في لا يزني الزاني واذا تقررت الفاعل لا يحذف فان ظهر في اللفظ بان يلفظ
به ظاهرا كان نحو قام زيد او مضمر نحو الزيدون قاموا والزيدان قاما
فذاك واضح والا يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر في فعله لان الفعل لا يخلوا
عن الفاعل نحو زيد قام ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع
الى زيد المذكور قبله وكذا نحو كلا اذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر
مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام ومنها
انه لا يجوز تقدمه على الفعل وما في تاويله لانه كالجزء منه
فلا يجوز تقديمه عليه كما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها وانما
اقتصر على الفعل لانه الاصل فان وجد في اللفظ ما ظاهره انه فاعل
تقدم على الفعل وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا في الفعل وكون
المسند اليه المتقدم اما مبتدا نحو زيد قام ففي قام ضمير مستتر
مرفوع على الفاعلية عايد على زيد وزيد مبتدا والجملة بعده خبره
واما فاعلا بفعل محذوف وجوبا نحو وان احد من المشركين استجارك
فاحد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير استجارك احد استجارك
وانما وجب حذفه لان المذكور عوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض
والمعوض عنه وانما لم يجعل احد مبتدا واستجارك خبره من غير حذف
لان اداة الشرط لا تدخل على المبتدا لانها موضوعة لتعليق فعل بفعل
فهي مختصة بالجملة الفعلية على الاصح ومنها ان فعله او ما في تاويله
يوحد اي لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع على الافصح مع تثنيه
اي الفاعل الظاهر وجمعه كما يوحد اتفاقا مع افراده فتقول فيما اذا
اسندته الى فاعل ظاهر مثنى او مجموع قام الزيدان وقام الزيدون
وقام نساء بتوحيد الفعل كما تقول اذا اسندته الى المفرد قام زيد
بتوحيده وانما كان الافصح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه
عكس علامة تانيثه لورود القران به قال الله تعالى قال رجلان

وجا

وجا المعذرون وقال الظالمون وقال نسوة فالفعل في هذه الامثله
مجرد من علامة التثنيه والجمع ولا تثنيه وجمعه يعلمان
من لفظه دايما بخلاف تانيثه فلا يعلم من لفظه بان يكون مقدرا
التانيث مع في الالحاق هنا زياده ثقل بخلافه ثم ومن العرب
من يلحق الفعل علامة التثنيه وهي الالف وعلامة الجمع وهي الواو وعلامة
جمع النسوة وهي النون اذا كان الفاعل الظاهر مثنى او جمعا كما يلحق
الفعل علامة التانيث اذا كان الفاعل مونثا فتقول قاما الزيدان
وقاموا الزيدون وقمن الهندات فاللواحق بالفعل احرف داله
على مجرد التثنيه والجمع ومن ذلك قول الشاعر
يلومونني في اشتري النخيل اهلي فكلهم الوم وقوله نتج الربيع
محاسنا القحنها غر السحايب تسمى هذه اللغه لغة اكلوني
البراغيث وانما سميت بذلك لان هذا اللفظ سمع من بعضهم
اي العرب وهذا المثال فيه شذوذ ان احدهما الحاق الفعل العلامه
والثاني استعمال الواو لما يعقل ومنه اي من الحاق الفعل العلامه
الحديث يتعاقبون فيكم ملايكة بالليل وملايكة بالنهار فملايكة
فاعل يتعاقبون وقد لحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر
وكان القياس يتعاقب قال ابن هشام وقد حمل قوم على هذه اللغه
ايات من التنزيل العظيم منها قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا
والاجود تخريجها على غير ذلك واحسن الوجوه فيها اعراب الذين
ظلموا مبتدا وما قبله خبرا واما قوله عليه الصلاة والسلام
او مخرجي هم فيظهر انه اذا طابق بما بعده من باب المبتدا والخبر
لا مما نحن فيه لما ذكروه من ان الوصف اذا طابق ما بعده في غير الافراد
تعين جعله خبرا مقدما وما بعده مبتدا موخرا والصحيح ان هذه اللغه
لا تمتنع مع المفردين والمفردات المتعاطفات كقوله وقد اسلماه مبعد
وحميم ان الالف والواو والنون في ذلك المسموع احرف داله على التثنيه

قف على هذه
القاعده

والجمع للمذكر والمونث كما ان التا في نحو قامت داله على التانيث وان الفاعل
هو ما بعدها من المثنى والمجموع وما في معناهما كما علم مما مر وقيل ان هذه
اللواحق ضماير وانها الفاعل والمرفوع بعدها اما مبتدا موخر او بدل منها
ورد ذلك بان ايمة اللغة والنحو نقلوا ان اتصال هذه الاحرف
بهذه الافعال لغه لقوم معينين من العرب وهم طي وازدشنوه وبعد
الخبر او الابدال من الضمير شايع عند الجميع وان ادى الاظمار قبل الذكر ومنها
اي ومن احكام الفاعل انه يجب تانيث الفعل بتا ساكنه تلحقه
في اخر الماضي وبتا المضارعه في اول المضارع اذا كان الفاعل
مونثا حقيقيا متصلا بفعله ولم يكن فعله نعم او بئس ليدل
على تانيث الفاعل نحو قامت هند او الهندان مثال للماضي وتقوم هند
او الهندان مثال للمضارع وكذا يجب تانيثه اذا اسند الى ضمير
متصل عايد الى مونث غايب ولو مجازيا كالشمس طلعت ويجوز
ترك التا من الفعل ان كان الفاعل الظاهر مجازي التانيث اتصل
بفعله ام لا نحو طلع او طلعت الشمس وقوله تعالى وما كان
صلوتهم عند البيت الا مكاء وقوله تع وقد جاكم
بينه وكذا اذا كان حقيقي التانيث منفصلا عنه بغير
الا نحو حضر القاضي امراة او متصلا به في باب نعم وبئس والتانيث
ارجح والحقيقي ماله فرج والمجازي بخلافه وحكم الفاعل المثنى للمذكر
او المونث والمجموع جمع تصحيح كذلك اذا اسند اليهما الفعل
حكم الفاعل المفرد المذكر والمونث اذا اسند اليه الفعل فتقول
قام الزيدان وقام الزيدون بتذكير الفعل فقط كما تقول قام زيد
بتذكير وتقول قامت المسلمات بتانيث الفعل وجوبا
كما يجب ذلك في نحو قامت مسلمه واما قوله تمنى ابنتاي
ان يعيش ابوهما فضروره ان قدرها ماضيا واذا اجتمع متعاطفات
مذكر ومونث فالحكم للسابق منهما يوخذ من كلامهم لان الثاني

تابع للاول

تابع للاول في الحكم صرح السفاقسي في اعرابه فتقول قام زيد وهند
بترك التا وقامت هند وزيد بالتا نعم ان كان المونث السابق
مجازيا فالاحسن ترك التا نحو جمع الشمس والقمر واما جمع التكسير
مطلقا اذا اسند اليه الفعل فحكمه حكم الفاعل المفرد المجازي التانيث
في جواز تانيث الفعل وتذكيره اذا اسند اليه تقول قام الرجال
بالتذكير وقامت الرجال بالتانيث وقام الهنود بتذكير وقامت
الهنود بالتانيث فتانيث الفعل على التاويل بالجماعه وتذكيره على التاويل
بالجمع لان تانيث المجموع مجازي فجاز اخلا فعله من العلامه وانما
لم يعتبر التانيث في جمع مذكر السالم والتذكير في جمع المونث السالم
لاجل سلامة نظم واحدها وقضية هذه العله جواز التانيث
في نحو جا البنون والتذكير في نحو جا البنات لتغير نظم الواحد فيهما
وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك ومما يجوز فيه
ترك التا من فعله وثبوتها فيه اسم الجمع كالنسا واسم الجنس كاللبن
نحو قام او قامت النسا ومنها ان الاصل فيه اي في الفاعل ان يلي فعله
بان يتصل به بدليل اسكان اخره في نحو ضربت دفعا لتوالي اربع حركات
فيما هو بمنزلة كلمة واحده ثم يذكر المفعول او غيره من معمولات الفعل
لكونه فضله نحو وورث سليمن داود ولهذا الاصل جاز ضرب
غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا وقد يجب ذلك الاصل كان
ينتفي الاعراب اللفظي فيهما ولا قرينة نحو ضرب موسى عيسى او كانا
ضميرين كضربتك وقد يترك ذلك الاصل بان يتاخر الفاعل ويتقدم
المفعول عليه على خلاف الاصل تقدما جوازا اي جايزا توسعا في
الكلام نحو ولقد جا ال فرعون النذر فال فرعون مفعول مقدم
والنذر فاعل موخر ويتقدما وجوبا اي واجبا لعارض اقتضى ذلك كان
كان المفعول ضميرا متصلا بفعله والفاعل اسما ظاهرا نحو شغلتنا
اموالنا اذ لو قدم الفاعل والحاله هذه لزم انفصال الضمير الواقع مفعولا

مع امكان اتصاله او اتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذا ابتلى ابرهيم
ربه اذ لو اخر المفعول لزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبه وهو لا يجوز
ويتقدم المفعول على الفعل والفاعل معا تقدما جوازا نحو فريقا
كذبوا وفريقا يقتلون ويتقدما وجوبا كان يكون المفعول متضمنا
لماله صدر الكلام نحو ايا ما تدعوا فاي ايات الله تنكرون وانما وجب
لان اسم الشرط والاستفهام كل منهما له صدر الكلام قال الرضى
تقديم المفعول على الفعل ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسه
فيه سوا الا المفعول معه فلا يجوز تقديمه وذلك لمراعات اصل الوا و
اذ هي في الاصل للعطف لو صغها اثنا الكلام

باب المفعول الذى لم يسم فاعله

واقيم هو مقامه ولهذا جعله تلوه في الترتيب
بل هو عند بعضهم من قبيل الفاعل واشار الى تعريفه بقوله وهو الاسم
الصريح والمول به المرفوع لفظا او تقديرا او محلا الذى لم يذكر معه
فاعله لغرض من الاغراض واقيم هو اى ذلك المفعول مقامه اى الفاعل
في اسناد الفعل اليه فلبس لباس ذلك الفاعل واعطى احكامه كما قال مضار
مرفوع بعد ان كان منصوبا وصار عمده بعد ان كان فضله يتم الكلام
بدونه ومتصلا بالفعل بعد ان كان منفصلا عنه فلا يجوز حذفه
لكونه عمدة ولا تقديمه على الفعل لقيامه مقام فاعله وقد كان قبل
ذلك جايز الحذف والتقديم ويجب تانيث الفعل له حقيقيا نحو ضربت
هند والاصل ضرب زيد هند الحذف الفاعل واقيم المفعول مقامه في الاسناد
اليه فصار مرفوعا وانث الفعل له كما يونث اذا كان الفاعل مونثا فالتبس
بالفاعل فاحتيج الى تمييز احدهما عن الاخر وغير عامله عن صيغته الاصليه
كما سياتي فزال اللبس وكذا حال نحو اذا زلزلت الارض لكن التانيث في هذا
جايز لا واجب ويجب ان لا يلحق الفعل المبني للمفعول علامة تثنيه او جمع
ان كان المفعول الذى لم يسم فاعله مثنى او مجموع او ما في معناهما كما يجب
ذلك في الفاعل ضرب الزيدان ضرب الزيدون وضرب نسوة ولا يقال

ضربا

ضربا الزيدان ولا ضربوا الزيدون ولا ضربن النسوة ومن العرب من يلحقه ذلك
كقوله الفينتا عيننا كل عند القفا اولى فاولى لك ذا واقيه
وكما يسمى المفعول الذى لم يسم فاعله سمي ايضا النايب عن الفاعل وهذه العباره
لابن مالك قال ابو حيان ولم ارها لغيره قال المولف كغيره هي احسن لانها اوضح
في بيان المراد اليه واخصر من الاولى والمعرب ينبغي له ان يختار الاخصر والاحسن
قال ابن هشام هي اولى لان النايب الفاعل يكون مفعولا وغيره ولان المنصوب
في نحو اعطى زيد دينارا يصدق عليه انه مفعول لم يسم فاعله وليس مرادا ونوقش
فيما قاله بان الاولى صارت علما بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من
مفعول او غيره بحيث لو اطلقتهم من دخ ذلك ولا يخرج عنه شي ولا يدخل غيره فيه
ويسمى فعله الفعل المبني للمفعول لا سنغا ومان اسناده اليه على جهة وقوعه
عليه ويسمى ايضا الفعل المجهول والفعل المبني للمجهول فاعله والفعل الذى لم يسم
فاعله وقد اشار الى ما لا يتاتى الاتيان به بدونه بقوله فان كان الفعل
الذى يبنى له ماضيا مجردا كان او مزيدا فيه ضم اوله وكسر ما قبل اخره
لفظا او تقديرا عند اراده اسناده اليه وان كان مضارعا ضم ايضا
اوله الذى هو حرف المضارعه حملا له على الماضي وفتح ما قبل اخره لفظا
او تقديرا ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذى هو اثقل من الماضي فان
كان مفتوحا في الاصل بقي عليه وكذا اذا كان اوله مضموما
في الاصل نحو ضرب زيد مثال الماضي المبني للمفعول ويضرب زيد
مثال المضارع المبني للمفعول فان كان الماضي مبدوا بتاء زايدة
معتاده سوا كانت للمضارعه او لا ضم اوله وكذا ثانيه تبعا للاول
نحو تعلم العلم وتضرب في الدار بضم اولهما وثانيهما وقلب الالف
في الثاني واوا لوقوعها بعد ضمه وانما ضم ثانيه لانه لو بقي على فتحه
لالتبس الذى هو تعلم وتضارب بمضارع علم وضارب المبني للفاعل
وان كان الماضي مبدوا بهمزه وصل ضم اوله وكذا ثالثه تبعا لاوله
في الضم نحو انطلق به واستخرج المال بضم اولهما وثالثهما لانه لو بقي ثالثه

على فتحه للتبس في الدرج بالامر في مثل انطلق واستخرج واما اخير
وانقيد بكسرتا ثهما مع انهما مبدوا الف همزة الوصل فاصلهما اختير
وانقود بضم القاف والتا وان كان الماكان الماضي معتل العين واعل
فلك فيه ثلاث لغات بكسر فايه اخلاص فتصير عينه يا نحو قيل
مما عينه واو واعلاله بالنقل والقلب لان اصله قول نقلت حركة
الواو الى ماقبله بعد اسكانها ثم قلبت الواو يا لسكونها فانكسار
ماقبلها ونحو بيع مما عينه يا واعلاله بالنقل فقط لان اصله بيع نقلت
حركة اليا الى ماقبلها بعد اسكانه وسلمت اليا لسكونها بعد حركة تجا
نسها وهذه هي اللغة المشهورة ولك ايضا اشمام الكسر الضمة و
معنى الاشمام هنا هو خلط الكسرة اي بسوق كسرة فا الفعل بشي
من صوت الضمة من غير تغيير للبا ولهذا قيل ينبغي ان يسمى روما
مع ان القرا قد عبر به وهذه اللغة تلي الاولى في الفصاحة وبها قرا ابن
عامر والكساي في قيل وغيض واللغة الثالثة هي عكس الاولى واليها
اشار بقوله ولك ضم الفا باخلاص فتصير عينه واوا ساكنة نحو قول
وبوع اصلهما قول وبيع حذفت حركة العين فيهما وقلبت اليا
واوا في الثاني لسكونها وانضمام ماقبلها وهذه اللغات الثلاث انما
يجوز عند امن اللبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول
اجتنب ما حصل به اللبس نحو خاف فانه اذا اسند الى تا الضمير يقال
خفت بكسر فاذا بني للمفعول فان كسرت حصل اللبس فيجب ضمه فيقال
خفت هذا مذهب ابن مالك واما غيره فيجوز ما حصل به اللبس بالبا
جوجبته ولم يجعله ممنوعا لحصول الالباس كما في نحو مختار ويصار
ولم يتعرض المصنف لفعل الامر لان صيغته لا تبنى للمفعول لفساد المعنى
وشرط الفعل الذي يبنى له ان يكون متصرفا فاما الجامد فلا يبنى له باتفاق
وكذا الفعل الناقص عند البصريين اما الفعل اللازم فبناوه للمفعول
قليل والنايب عن الفاعل قسمين ظاهر ومضمر كما ان الفاعل كذلك فالظاهر

برفعه

برفعه الماضي والمضارع وعلى كل منهما فرفعه اما بالضمه نحو واذا
قرئ القران ونحو ضرب مثل ونحو قضي الامر او بالالف نحو اكرم رجلان
او بالواو نحو يعرف المجرمون والنايب المضمر المتصل اثنا عشر كلمه على ما
مر نحو ضربت بضم التاء والضاد وسكون البا فالتا ضمير متصل
بارز للمتكلم وحده في محل رفع على انه نايب الفاعل واصل المثال
ضربني زيد فحذف الفاعل واقيم المفعول وهو اليا مقامه فتعذر
النطق به على هيئة الاتصال فعدل الى ما يرادفه وهو تا المتكلم
وغيرت صيغة الفعل كما مر وصار المثال كما ترى وقس عليه غيره وضربنا
بضم الضاد وسكون البا فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره في محل
رفع على انه نايب الفاعل وضربت بضم الضاد وسكون البا وفتح التا
فالتا ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب في محل رفع على انه نايب الفاعل
فهذه ثلاثه امثله ذكرها صريحا لاشتمالها على عرف الضماير وهي با
عتبار كونها مفرده اصل لكونها مثناه او مجموعه والبقيه اشار
اليها بقوله الى اخر ما تقدم في فصل المضمر وهي ضربت بكسر التا وضربتما
وضربتم وضربتن وضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن
لكن يبنى الفعل في هذه الامثله للمفعول بان يضم اوله ويكسر ما قبل اخره
لانه ماض وينوب عن الفاعل بعد حذفه واحد من اربعه الاول منها
المفعول به كما تقدم امثلته من الظاهر والمضمر وهو النايب عن الفاعل
بالاصالة ولهذا قدمه نعم لا يجوز نيابة المفعول الثاني من باب
ظن ولا الثالث من باب اعلم ولا الثاني من باب اعطى ان اوقع في
لبس الثاني الظرف المختص المتصرف مكانيا كان او زمانيا فالاول
نحو جلس امامك والثاني نحو صيم رمضان الثالث الجار والمجرور
بشرط ان لا يلزم الحرف الجار وجها واحدا في الاستعمال كمذ ورب
ولم يكن للتعليل نحو ولما سقط في ايديهم وظاهر كلامه ان النايب
هو مجموع الجار والمجرور وهو اختيار ابن مالك والتحقيق انه المجرور

فقط لانه المفعول حقيقة والجار انما جي لايصال معنى الفعل الى
الاسم الرابع المصدر المختص المتصرف نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة
ونحو فمن عفي له من اخيه شي اي عفو ما من جهة اخيه ولا ينوب
عن غير المفعول به مما ذكر معه مع وجوده بل يتعين هو للنيابه لشده
شبهه بالفاعل في توقف الفعل عليه فان الضرب مثلا كما انه
لا يمكن بلا ضارب كذلك لا يمكن تعلقه بلا مضروب بخلاف ساير المعا
فانها ليست بهذه الصفات فاذا قلت ضرب زيد يوم الجمعه امام الامير
ضربا شديدا في داره تعين في هذا المثال زيد للنيابه ومع عدمه
فالجميع سوا في جواز وقوعها موقعه من غير ترجيح لاحدها على الاخر
وينبغي كما قيل ان كل ما كان عناية المتكلم بذكره اشد هو اولى للنيابه
وقد نقل عن سيبويه مثل هذا وان وجد المفعول به واشار بقوله
غالبا الى ما اجازه الكوفيون من نيابه عن المفعول به مع وجوده
واختاره ابن مالك لورود السماع به كقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما
كانوا يكسبون وقول الشاعر

ابيح لي من العدا بداسرا ٭ به وقيت الشر مستطيرا

واجيب بان القراة شاذه والبيت ضروره وباحتمال ان النايب
في الايه ضمير مستتر في الفعل عايدا الى الغفران المفهوم من قوله
تعالى يغفروا اي ليجزي الغفران قوما فما اقيم الا المفعول به غايته
انه المفعول الثاني وهو جايز واذا كان الفعل المبني للمفعول متعدد
بالاثنين اصلهما المبتدا والخبر تعين نيابة الاول على الاصح ونصب
الثاني نحو ظن زيد قايما ولا يجوز ظن زيدا قايم او ليس اصلهما
ذلك جعل احدهما نايبا عن الفاعل والاولى نيابة الاول ونصب الثاني
اي الاخر وجوبا لفظا ان لم يكن جارا او مجرورا نحو اعطي زيد درهما
واعطي زيدا درهم وان يكنه فهو منصوب المحل وعلله ان الفاعل
لا يكون الا واحدا فكذلك نايبه وقد تقدم ان الثاني من باب اعطى

يمتنع

يمتنع اقامته ان وقع في لبس

باب المبتدا والخبر

وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات المبتدا هو الاسم الصريح والمول به
المرفوع لفظا او تقديرا او محلا العاري اي المجرد عن شي من العوامل اللفظيه
الناسخه للابتدا وغيرها حقيقه او حكما فخرجت الاسما التي لم تركب
وان تجردت عن العوامل اللفظيه غير مرفوعه لا سناد فيها والمرفوع
بناسخ او غيره لعدم تجرده ودخل حسبك في حسبك درهم لان
الحرف الزايد في حكم العدم وشمل التعريف نوعي المبتدا اعني ما له خبر
نحو زيد قايم وما له مرفوع اغنى عن الخبر نحو اقايم الزيدان لصدق
التعريف على كل منهما واحترز باللفظيه عن العوامل المعنوي وهو
الابتدا الذي هو تجرد الاسم للاسناد فان الصحيح انه العامل في المبتدا
ومراد المولف كغيره بالعاري الاسم الذي لم يوجد فيه العامل اللفظي
فاندفع ما قيل ان المبتدا له لم يكن له عامل لفظي حتى يقال انه ما عري
او تجرد من عامل لفظي في كلام المولف هنا وفيما قبله استعمال الحكم
قد افي التعريف وهو قسمان بالاستقرا ظاهر ومضمر منفصل وتقدم
بيان المراد بكل منهما فالمضمر اثنا عشر ضميرا منفصلا اثنان للمتكلم
وخمسه للمخاطب وخمسة للغايب وهي انا للمتكلم وحده مذكرا
كان او مونثا واخواته التي تقدمت في فصل المضمر وهي نحن للمثناه
وجمعه وانت للمذكر المخاطب وانت للمونثه المخاطبه وانتما للمثنى
المخاطب مطلقا وانتم لجمع المذكر المخاطب وانتن لجمع الاناث المخاطبات
وهو للغايب المذكر وهي للمونثه الغايبه وهما للمثنى الغايب مطلقا
وهم لجمع المذكر الغايبين وهن لجمع المونث الغايب والمبتدا الظاهر
قسمان لا ثالث لهما مبتدا مسند اليه له خبر مذكور او محذوف وهو
الاكثر في كلامهم ومبتدا مسند لا خبر له بل له مرفوع فاعلا كان او نايبه
سد مسد الخبر اي استغني به عن ذكر الخبر لا بمعنى ان الخبر حذف فسد
هذا مسده وشرط هذا المرفوع ان يكون اسما ظاهرا او مضمرا منفصلا

فالاول الذي له خبر نحو الله ربنا ومحمد رسول الله ومنه وان تصوموا خير لكم والثاني الذي لا خبر له هو الوصف الرافع لمكتفى به ومنه اسم الفاعل واسم المفعول اذا تقدم عليهما نفي بحرف او فعل او اسم او استفهام بحرف او اسم مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام نحو اقائم زيد اراغب انت وبالنفي ما قائم الزيدان او انتما ومثال اسم المفعول المصحوب بالاستفهام نحو هل مضروب العمران او انتما والنفي نحو ما مضروب العمران او انتما وانما استغنى هذا الوصف عن الخبر لانه في معنى الفعل بدليل انه لا يصغر ولا يوصف والفعل لا يخبر عنه فكذا ما في معناه ولو كان مرفوع الوصف غير مكتفى به نحو اقائم ابوه زيد او كان الوصف رافعا الضمير غير منفصل نحو اقائمون الزيدون او لم يتقدمه استفهام او نفي لم يكن مبتدا ولما فرغ من تعريف المبتدا وشرع في اخذ فيما هو كالشرط فقال ولا يكون المسند الذي هو مسند اليه نكرة لان الغرض من الاخبار الافادة وهي منتفية اذا كان المبتدا نكرة الا اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من وجوه التخصيص فتقرب من المعرفة ويحصل التخصيص في الغالب بمسوغ للابتدا والمسوغات له كثيرة انهاها بعضهم الى نيف وثلاثين منها ان تتقدم على النكرة نفي او استفهام فيجوز الابتدا بها فالنفي نحو ما رجل قائم لان النكرة اذا وقعت في حيز النفي افادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت بذلك الشمول اذ لا تعدد في جميع الافراد وشمولها بل المجموع امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة والاستفهام نحو هل رجل جالس وقوله تعالى ءاله مع الله ومنها ان تكون النكرة موصوفة بصفة يحصل بها التخصيص مذكورة كانت نحو ولعبد مومن خير فان العبد يتناول الكافر والمومن فلما وصف بالمومن تخصص وقرب من المعرفة فجعل مبتدا وخير خبره او محذوفة نحو السمن منوان بدرهم فمنوان مبتدا ثان وتخصيص بصفة محذوفة

اي السمن

اي السمن منوان منه بدرهم ومنه على احد التقديرين شر اهر ذا ناب اي عظيم وفي معنى وصفها تصغيرها نحو رجيل عندك لانه بمعنى رجل حقير عندك ومنها ان يكون مضافة الى نكرة والمضاف لا يتعرف بالاضافة نحو خمس صلوات كتبهن الله ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود فخمس مبتدا وهو نكرة تخصصه بالاضافة وجملة كتبهن الله خبره ومنها ان يكون الخبر ظرف مختص باضافته تصلح الاخبار عنه وجار او مجرور كذلك حال كونهما مقدمين على النكرة نحو عندك رجل وفي الدار امراة فرجل مبتدا وكذا امراة وما قبلهما هو الخبر وانما ساغ الابتدا بالنكرة بهما تحقيقا لتقديم الخبر المذكور لانه اذا قيل في الدار رجل علم ان ما يذكر معه موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة فلو كان الخبر غير ظرف او ظرفا عريا عن الاختصاص المذكور نحو عند رجل مال او غير متقدم لم يصح الابتدا بالنكرة واشتراطه هنا كغيره في الخبر التقديم يقتضي ان له مدخلا في التسويغ وجزم في المغني بان التقديم هنا انما هو لدفع التباس الخبر بالصفة ومن الاخبار بالظرف المقدم نحو قوله تعالى ولدينا مزيد وبالجار والمجرور المقدم نحو وعلى ابصارهم غشاوة وذهب بعضهم ان مدار صحة وقوع المبتدا نكرة على حصول الفائدة لا على المسموعات التي ذكرت اذ لا تخلو عن تكلف وصف وهو ظاهر عبارة الالفية فاذا حصلت الفائدة فاخبر اي المخاطب لا يعود ذكر وقد يكون المبتدا مصدرا مووّلا من ان والفعل وان كان غير اسم في الصورة الظاهرة نحو وان تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدا لانه يتاول به اي صومكم وخير لكم خبره والخبر هو الذي هو يتم به الفائدة مفردا كان او جملة او ظرفا او جارا او مجرورا مع مبتدا غير الوصف المستغنى به عن الخبر فخرج بذكر المبتدا مرفوع الفعل من الفاعل ونائبه لانه ليس بهما للفائدة مع مبتدا بل مع الفعل وبالقيد الذي زدته وبه صار الحد مانعا مرفوع الوصف المذكور لما مر انه هذا الوصف

المذكور لانه وان تمت به الفايده مع مبتدا لكن هذا المبتدا هو الوصف
المذكور لما مر ان هذا الوصف لا خبر له وهذا التعريف ذكره ابن هشام
توضيحه وهو غير جامع لعدم شموله لنحو قايم من نحو زيد قايم ابوه قايم
اذ لا يصدق عليه انه جزء تمت به الفايده مع المبتدا به اذ ق
ابوه لاشتماله على ضمير الغايب وهو قسمان كالمبتدا مفرد وهو هنا
في مقابلة الجملة وشبهها اذ المفرد له اطلاقات اربعه كما بينت
ذلك في الحدود وشرحها وغير مفرد من الجملة وشبهها فالمفرد تجب
مطابقته للمبتدا حيث ما امكن افرادا وتثنيه وجمعا وتذكيرا
وتانيثا نحو زيد قايم وهند قايمه والزيدان قايمان والهندان
قايمتان والزيدون قايمون والهندات قايمات وزيد اخوك
وهند اختك واذا اجتمع مذكر ومونث غلب المونث فيقال هند
وزيد قايمان ولا يقال قايمتان ثم المفرد ان كان جامدا فلا يتحمل
ضمير المبتدا الا ان اول بمشتق نحو زيد اسد بمعنى شجاع وان كان
يتحمل ضميره ما لم يرفع الظاهر نحو زيد قايم ابوه او قايم انت اليه
ويجب ابراز الضمير اذا اجرى الوصف على غير من هو له عند خوف
اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو وغير المفرد ثلاثة اشيا اما جملة
ذات رابط يربطها بالمبتدا ما لم تكن عينه والا كانت جنبيه
عنه اسميه ان صدرت باسم نحو زيد جاريته ذاهبه فزيد
مبتدا اول وجاريته مبتدا ثان وذاهبه خبر المبتدا الثاني والثاني
وخبره جملة اسميه في محل رفع على انها خبر الاول والرابط بين المبتدا
الاول وخبره الهاء من جاريته وهذا المثال اجتمع فيه جملتان صغرى
وكبرى ومثله نحو قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك
مبتدا ثانيا وخير خبره والجملة الاسميه خبر المبتدا الاول والرابط
اسم الاشاره ونحو قل هو الله احد اذا قدر هو ضمير الشان فهو مبتدا
ثان واحد خبره والجملة خبر المبتدا الاول ولا رابط فيها اكتفا بالربط

المعنوي

المعنوي اذ مفهومها هو المراد بالمبتدا ومثل ذلك قوله هجيرى ابي بكر
لا اله الا الله واما جملة فعليه ان صدرت بفعل نحو زيد قام ابوه
فقام ابوه جملة فعليه خبر المبتدا الذي هو زيد والرابط بينهما الهاء من
ابوه والمثال مركب من صغرى وكبرى ايضا ومثله نحو قوله تعالى
وربك يخلق ما يشاء فربك مبتدا وجملة يخلق ما يشاء خبره والرابط
الضمير المستتر في يخلق وكذا جملة يقبض ويبسط ويتوفى الانفس
من قوله تعالى والله يقبض ويبسط ومن قوله الله يتوفى الانفس
ولم يذكر الجملة الشرطيه لرجوعها اليها وقد اوهم كلامه انه لا يشترط
في الجملة ان تكون خبريه كما في الصله والصفه فيصح وقوع الخبر جملة
طلبيه نحو زيد اضربه او لا تضربه خلافا لمن منع ذلك نظرا الى الخبر
ما احتمل الصدق والكذب قال ابن هشام وغيره وهو وهم منشاوه
اشتباه الخبر مقابل الانشا بالخبر قسيم المسند لاتفاقهم على ان
هذه اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام
وعلى جواز نحو اين زيد وكيف عمرو مما لا يحتمل الصدق والكذب واما
شبه جملة في حصول الفايده وهو الظرف الزماني والمكاني والجار و
المجرور التامان فالظرف المكاني التام يقع خبرا عن الذات نحو زيد عندك
وعن اسم المعنى نحو العلم عندك والزماني التام يقع خبرا عن المعنى
نحو السفر غدا ويمتنع وقوعه خبرا عن الذات فلا يقال زيد كما سياتي
ومن الاخبار بالظرف الركب اسفل منكم واما الجار والمجرور التام فنحو
زيد في الدار وقوله الحمد لله فلو كان الظرف والجار والمجرور
غير تامين لم يقعا خبرا فلا يجوز زيد امس ولا زيد بك لعدم حصول
الفايده ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا بمحذوف
وجوبا واختلف في ذلك المحذوف فمنهم من قدره فعلا نظرا الى
ان المقدر عامل في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور والاصل العمل للفعل
ومنهم من قدره اسما نظرا الى ان المقدر هو الخبر في الحقيقة والاصل

في الخبر الافراد ورجحه ابن مالك وتبعه المولف ولهذا قال **تقديره**
كاين او مستقر قال بعض المتاخرين وهذا هو الحق اذ المفهوم من زيد
عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة الحقيقة فان اريد المجاز
وهو استقراره في الماضي قدر استقر لا مستقر وقد قال سعد التفتازاني
لا نضاف ان المفهوم من زيد في الدار انه ثابت فيها ومستقر
لا ثبت او استقر انتهى قاذا اقدر كاين فهو من كان التامة
والظرف بالنسبة اليه لغو والا لزم التسلسل ويسمى هذا الظرف
ظرفا مستقرا بفتح القاف لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله
وقيل لتعلقه ولا يجوز تقدير المتعلق المحذوف كونا خاصا كقايم
وجالس الا لدليل وحينيذ يكون الحذف جايزا لا واجبا فاشترط
النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه كما
في المغني **ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم** ولا عمرو
غدا لعدم الفايدة فان كانت الذات عامة واسم الزمان خاصا
نحو نحن في شهر رمضان او في رمضان طيب جاز لحصولها بتخصص
الزمان ولك ان تقول ان الكان المصحح لوقوع الاسم الزمان خبرا عن الذات
هو التخصيص فلا فرق بين ان تكون المبتدا عاما او خاصا كما في
نحو زيد في يوم طيب او يوم ساب **وانما يخبر به** اي بظرف
الزمان **عن المعاني** اذا كان الحدث غير مستقر **نحو الصوم والسفر
غدا** والا فلا لعدم حصول الفايدة نحو طلوع الشمس يوم الجمعة
واما قولهم الليلة الهلال بنصب الليلة واليوم خمر ونحو ذلك
مما ظاهره انه اخبر فيه بظرف الزمان عن الذات فهو **موول**
بتقدير مضاف الى اسم الذات اي روية الهلال وشرب الخمر ليكون
معنى وقيل لا حاجة الى تقدير في مثال المتن لشبه الهلال
باسم المعنى من جهة انه يحدث في وقت دون اخر وان رفع لفظ
الليلة كان التقدير الليلة ليلة الهلال ولا يصح ان نصب ليلا

يكون

يكون الزمان واقعا في الزمان والاصل انه يخبر عن المبتدا الواحد بخبر
واحد **ويجوز تعدد الخبر** المستقبل بغير عطف على الاصح مع كون المبتدا
واحدا لان الخبر حكم ولا يمتنع ان الحكم على الواحد باحكام متعددة **نحو
زيد كاتب شاعر وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد**
فهو مبتدا والبواقي اخبار والمانع للتعدد يقدر مبتدا لكل خبر وهو خلاف
الظاهر ولك ان تقول ان العامل في الخبر هو المبتدا على الصحيح فعلى هذا
يلزم على القول بالتعدد عمل العامل الواحد رفعين بطريق الاستقلال
واللازم باطل واما ما لا يستقل بالخبرية نحو هذا حلو حامض ويجوز
بالاتفاق ولانه وان تعدد صورة فهو في الحقيقة خبر واحد لان المعنى
هذا امز وهذا امتنع فيه العطف وان توسط المبتدا بينهما والاصل
في الخبر ان يكون موخرا عن المبتدا لانه انما يوتى به لبيان حال المبتدا
والدال على حال الذات متاخر عنها طبعا لكنه قد ينقدم بل يجب لغرض
كما اشار الى ذلك بقوله **وقد يتقدم الخبر على المبتدا** تقدما **جوازا** اي
جايزا **نحو في الدار زيد** فزيد مبتدا وفي الدار خبره تقدم عليه لغرض
التخصيص وتقدما **وجوبا** اي واجبا **نحو اين زيد** فزيد مبتدا واين
خبره مقدم وجوبا لان الخبر المفرد اذا تضمن ما له صدر الكلام
كالاستفهام وجب تقديمه بخلاف ما اذا كان الخبر المتضمن لما
ذكر جملة فلا يجب تقديمه نحو زيد من ابوه لان تاخيره لا يخرج
عن الاستفهامية عما يستحقه من الصدر لان الصدارة انما تعتبر في
الكلام الذي ما له صدر الكلام لا في كل كلام **ونحو انما عندك زيد**
تقدم فيه الخبر وجوبا لغرض ان يكون المبتدا محصورا **ونحو ام على
قلوب اقفالها** فاقفالها مبتدا موخر وعلى قلوب خبر مقدم وجوبا
لئلا يلزم عود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة **ونحو في الدار رجل** انما
وجب تقديمه لانه هو المصحح لوقوع النكرة مبتدا كما هو قضية
كلامهم او لرفع التباس الخبر بالصفة كما هو في المغني فالخبر لو اخر لاحتمال

ان يكون صفة للمبتدا لكونه نكرة مختصه فسقى المخاطب منتظر الخبر
قد يحذف كل من المبتدا والخبر حذفا جوازا على خلاف الاصل الاصل
اذ الاصل فيهما الثبوت لكن جوز واحذف احدهما عند وجود
قرينة تدل على ذلك المحذوف فمن حذف المبتدا نحو من عمل صالحا
فلنفسه ومن اساء فعليها اى فعمله وابتداته ومن حذف
الخبر اكلها دايم وظلها اى كذلك وقد اجتمع حذف كل منهما
وبقى الاخر فيما مثل به المولف وهو سلام قوم منكرون
وكل منهما خبر لمبتدا نكرة مخصص للمتكلم فكانه قال سلامى اى
سلام من قبلى وخبره محذوف والتقدير اى سلام عليكم
وقوم خبر لمبتدا محذوف والتقدير اى انتم قوم منكرون وقد
يجب حذف كل منهما فيجب حذف المبتدا فى اربع مسايل ذكرتها فى
شرح القطر وحذف الخبر فى اربع مسايل ايضا حيث وجد مع
القرينه الداله على حذف لفظ يسد مسده الاولى ان يستند
الى مبتدا واقع بعد لولا الامتناعيه الداله على امتناع الشى
لوجود غيره وانما يجب حذفه اذا كان كونا عاما نحو لولا
انتم لكنا مومنين فانتم مبتدا وخبره محذوف واشار الى
تقديره بقوله اى لولا انتم موجودون وانما حذف لوجود
القرينه الداله على حذفه وهى كلمه لولا لدلالتها على الوجود
ووجب حذفه لقيام الجواب مقامه فان الخبر خاصا فان
دلت قرينه على حذفه جاز نحو لولا انصار زيد ما سلم اى لولا
انصار زيد حموه فدلالة المبتدا على النصره تدل على ان المحذوف
شى يدل على الحمايه وان فقدت القرينه تعين ذكره نحو لولا زيد
سالمنا ما سلم والظاهر ان الايه التى مثل المولف مما الخبر فيه
كون خاص وان تقديره لولا انتم صددتمونا بدليل نحن صددناكم
نبه على ذلك ابن هشام وغيره والثانيه ان يكون الخبر واقعا
بعد

بعد القسم الصريح بان يكون المقسم به ايضا فى اليمين قبل ذكر المقسم
عليه نحو لعمرك انهم وايمن الله لافعلن فلعمرك مبتدا وهو صريح
فى القسم وخبره محذوف اى لعمرك قسمى وانما حذف للدلاله لعمرك
عليه ووجب لقيام جواب القسم مقامه فان فقد صراحه القسم
لم يجب حذف الخبر نحو عهد الله لا فعلن والثالثه ان يكون
الخبر واقعا بعد واو هى نص فى المعيه اى صريحه فى المصاحبه نحو
كل صانع وما صنع فكل صانع مبتدا وما صنع معطوف عليه والخبر
محذوف فقدر بعد المعطوف اى مقرونان وانما حذف لدلالة واو المعيه
على المقارنه ووجب لقيام المعطوف مقامه واستشكل بانه تتمه
المبتدا فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه وليس لك ان تقول ان المقدر
كل رجل مقرونان بصنعته وصنعته مقرونه به ويكون الكلام
على هذا جملتين لانه لا يحدد تك نفعا فى وجوب حذف الخبر المعطوف
وهى صنعته لعدم شى سد مسده قاله الرضى والظاهر ان حذف
الخبر فى مثله غالب لا واجب الرابعه ان يكون واقعا قبل الحال التى
لا تصلح ان تكون خبرا عن المبتدا المذكور قبلها وضابطها ان تكون
المبتدا مصدرا عاملا فى مفسر صاحب الحال او مضافا الى المصدر المذكور
او الى ما يؤول به نحو ضربى زيدا قايما فضربى مبتدا وهو مصدر
مضاف الى فاعله وزيد مفعول به وقايما حال من ضمير المفعول المستتر
فى كان المحذوفه هى والخبر وما تعلق به والتقدير ذلك اى حاصل
اذا كان قايما او اذ كان قايما فحذف الخبر وهو حاصل للدلالة
ظرفه الذى هو اذا كان او اذ كان عليه وحذف الظرف لدلالة
الحال عليه لان الحال تشابه ظرف الزمان الا ترى ان معنى جانى زيد
راكبا جانى زيد زمان ركوبه فالحال داله على هذا الخبر بواسطه
ووجب لسد الحال مسده وكان تامه بمعنى ثبت ولا يتعين التقدير
المذكور فى المثال لجواز كون الحال فيه من ضمير الفاعل ويكون التقدير

قسلام مبتدا نكرة م

اذ اكنت او اذا كنت فتكون كان مسندة الى فاعل الضرب كما اشار الى
ذلك المصنف وغيره فلو صلحت الحال للاخبار بها عن المبتدا لم يجب حذف
الخبر نحو ضربي زيد شديدا بل يتعين رفع الحال او لاتيان بخبر

باب العوامل الداخلة على المبتدا او الخبر

وهو على ضربين افعال وحروف وتسمى هذه العوامل النواسخ من غير فيه وتسمى
ايضا نواسخ الابتدا لانها تدخل على المبتدا فترفع عنه حكمه اي عمل
الابتدا فيه اخذا من النسخ وهو لغة الرفع وتصير هي عامله فيه
لانها عوامل لفظيه واللفظي اقوى من المعنوي وكما تنسخ حكم المبتدا
تنسخ حكم الخبر وهي باعتبار العمل ثلاثة انواع بالاستقرا الاول ما يرفع
المبتدا رفعا غير الاول وينصب الخبر وهذا صنفان صنف من الافعال
وهو كان واخواتها وصنف من الحروف وهو الحروف المشبهه بليس
الاولى الاحرف ومن الاول افعال المقاربه والنوع الثاني ما ينصب
المبتدا او الخبر غير الرفع الاول وهو ان واخواتها ولا التي لنفي الجنس
نصا وهذه احرف باتفاق والثالث ما ينصب المبتدا والخبر جميعا
وهو ظن واخواتها وهذه افعال باتفاق

فصل في النوع الاول

وبدا به لبقاء المبتدا الذي هو العمدة على مثل اعرابه فاما كان واخواتها
وهو هنا ثلاثة عشر فعلا فانها ترفع المبتدا ما لم يلزم التصدير
ولا الابتدا به تشبيها بالفاعل اي بفاعل الفعل المتعدي ويسمى
اسمها حقيقه وفاعلا مجازا وتنصب الخبر ما لم يكن جملة طلبيه
تشبيها بالمفعول في توقف الفعل عليه ويسمى خبرها حقيقه
ومفعولا مجازا ودخولها على المبتدا والخبر على خلاف القياس لان الاصل
في الافعال ان تنسب معانيها الى المفردات لا الى الجمل فان ذلك للحروف
وحق هذه الافعال ان تنسب معانيها الى المفردات الا انهم توسعوا
في الكلام فاجروها مجرى الحروف فادخلوها على المبتدا والخبر على نسبة
معانيها الى مضمونها ومن ثم سماها الزجاجي حروفا وهذه الافعال

بالنظر

يرفع م

٤٧

بالنظر الى عملها هذا العمل المخصوص على ثلاثة اقسام احدها ما يعمل هذا
العمل من رفع الاسم ونصب الخبر من غير اعتبار شرط فيه مما سياتي
وهو ثمانيه افعال هي كان الداله على ثبوت الخبر للاسم في الزمن الماضي
وامسى الداله على ثبوته له مسا واصبح الداله على ثبوته له صباحا
واضحى الداله على ثبوته له ضحى وظل الداله على ثبوته له نهارا
وبات الداله على ثبوته له ليلا وصار الداله على انتقال الاسم من
صفة او حقيقة الى حقيقه وليس الداله على نفي الخبر عن الاسم
حالا عند التجرد من القرينه وهذه العمل من غير شرط تقدم نفي او شبهه
عليه مثال كان وكان الله غفورا رحيما فكان فعل ماض ناقص
والاسم الكريم اسمها وغفورا رحيما خبرها ومثال امسى نحو امسى زيد
فقيها واصبح نحو فاصبحتم بنعمته اخوانا واضحى نحو اضحى محمد متعدا
وبات نحو بات زيد معتكفا وصار نحو صار الطين خزفا وليس نحو
ليس سواء وظل نحو ظل وجهه مسودا والقسم الثاني ما يعمل
هذا العمل بشرط ان تكون تاليا لنفي او شبهه بان يتقدم نفي او نهي
ودعا وهو اربعه زال ماضي يزال وفتي وبرح وانفك مثال زال
نحو لا زال جنابك محروسا ومثلها ما تصرف منها نحو ولا يزالون مختلفين
ومثال ما فتي العبد خاضعا ولا فتي حكمك نافذا او برح نحو ما
برح صاحبك متبسما ولا برح ربعك مانوسا ومثلها ما تصرف
منها نحو لن نبرح عليه عاكفين ومثال انفك نحو ما انفك زيد
مصليا ولا انفك بيتك عامرا ومن متصرفات زال بعد النهي قول الشاعر
صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين
صاح منادى مرخم على غير القياس وشمر بكسر الميم امر ولا حرف نهي
واسم تزل مستتر فيها وجوبا وذاكر الموت خبرها ومثالها بعد
الدعا قوله الا يا اسلمي يا دار مي على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر
فالقطر اسم زال موخر ومنهلا خبرها مقدم وقيدنا زال بكونها ماضي

مسا

الشاعر

يزال لاخراج زال ماضي يزيل فان الاول منها فعل تام قاصر بمعنى
ذهب وانتفا الثاني متعد لواحد بمعنى ما عبر وهذه الاربعه
تفيد اتصاف الاسم بالخبر على سبيل الاستمرار كان الاسم قابلا للخبر
وسبب دلالتها على هذا الاستمرار انها بمعنى النفي فاذا دخل عليها
النفي صار معناها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت فانما قام النهي
والدعا مقام النفي لان المطلوب بهما ترك الفعل وتركه نفي له القسم
الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط ان تتقدم ما المصدريه الظرفيه
وهو دام خاصه نحو واوصاني بالصلوة والزكاة ما دمت حيا
وتصدق ما دمت قادرا وسميت ما هذه مصدريه لانها تقدر بالمصدر
المضاف اليه الزمان وهو الدوام وسميت ظرفيه لنيابتها عن الظرف
المضاف وهو المدة والاصل ما دمت حيا مدة دوامي حيا فحذف
المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب
على الظرفيه ولهذا افتقر الكلام الى عامل في الظرف تتم به الجمله وامتنع
ان يقال ابتدا ما دام زيد مقيما ولو قلت ما دام زيد صحيحا
كان المنصوب بها حالا لا خبرا وكذا اذا وجدت وكانت مصدريه
لا ظرفيه نحو عجبت مما دام زيد صحيحا لان المعنى عجبت من دوامه
صحيحا لا من مدة دوامه والظرفيه يلزمها المصدريه ولا يلزم من
وجودها وجود العمل المذكور اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود
المشروط **واعلم** ان خبر هذه الافعال الخبر المبتدا يكون
مفردا وجملة ذات رابط يربطها بالاسم وظرفا وجارا ومجرورا
متعلقين بمحذوف وجوبا ويجوز تعدده والاصليه ان يتاخر
عن الاسم والعامل ويجوز في خبر هذه الافعال كلها ان يتوسط
بينها وبين اسمها على خلاف الاصل لقوة عملها نظرا الى كونها افعالا
يجار ان تتصرف في معمولها نحو وكان حقا علينا نصر المومنين فحقا
خبر كان وقد توسط بينها وبين اسمها وهو نصر المومنين ومثله

قول



قول الشاعر سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم فليس سوا عالم وجهول
فسوا خبر ليس وقد توسط بينها وبين اسمها فهو عالم وما عطف عليه
وقد يكون التوسط واجبا نحو وما كان حجتهم الا ان قالوا وممتنعا
نحو كان موسى صديقي ويجوز ان يتقدم اخبارهن عليهن بدليل جواز
تقدم معمول الخبر نحو وانفسهم كانوا يظلمون وقوله
على ليس خبر الا يزال زيد ولا فرق في ذلك بين ما شرط في عمله
تقدم نفي او لا وقد يكون التقدم واجبا نحو لم كان ملكك الا خبر ليس
عند جمهور البصريين قياسا على عسى بجامع الجمود ولا حجة للمجيز في قوله
تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم لجواز ان يكون يوم مبتدا اسي لاضافته
الى الفعل او منصوبا بالفعل مقدر والا خبر دام فانه يمتنع تقدمه
عليها مع اتفاق لان ما في صلة المصدر لا يتقدم عليه وعلى ما
وحدها على الاصح لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته
كقولك عالما كان زيد مثال تقدم الخبر على الناسخ ومثله قوله
اعلموا اني لكم حافظ شاهدا ما كنت او غايبا واذا نفي الفعل الناسخ بما
امتنع تقديم الخبر على ما دون الناسخ لان لها صدر الكلام فيمتنع
قايما كان زيد دون ما قايما كان زيد وتسمى لتصاريف
هذه الافعال الناسخة من المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل
ما ثبت للماضي من العمل فيرفع المتصرف منها الاسم وينصب الخبر
مثال المضارع نحو حتى يكونوا مومنين ومثال الامر نحو قل كونوا
حجارة والمصدر نحو عجبني كون زيد صديقك واسم الفاعل
نحو زيد كاين اخاك وهي بالنسبة الى التصرف وعدمه ثلاثة
اقسام قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند اكثر المتاخرين
وقسم يتصرف تصرفا ناقصا بمعنى انه لا يستعمل منه امر ولا مصدر
وهو زال واخواتها الثلاثه وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقي
الافعال ويستعمل هذه الافعال تامة اي مستغنية بمرفوعها

من الخبر فتدل على ثبوت الشي في نفسه وتكون مع مرفوعها كلاما تاما
بخلاف ما اذا كانت ناقصه ومعنى تمامها قد دلالتها على الحدث والزمان
لانها اذا استعملت ناقصه دلت على الزمان فقط وهو ضعيف واذا استعملت
تامه كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة
اي وان حصل وامسى واصبح بمعنى دخل المسا وفي الصباح نحو فسبحان
الله حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون في المساء
وحين تدخلون في الصباح هذا لحظ المولف واضحى بمعنى دخل
في الضحى وصار بمعنى انتقل وظل بمعنى دام وبرح بمعنى ذهب
وانفك بمعنى انفصل ودام بمعنى بقي وبات بمعنى عرس
الا زال ماضي يزال وفتي وليس فانها ملازمه للنقص محتاجه
الى الخبر يتم به الكلام وذكر الفارسي ان زال تستعمل تامه
ايضا وتختص كان عن اخواتها بامور بجواز زيادتها لفظا ومعنى او لفظا
فقط بشرط ان تكون في بلفظ الماضي للخفه وبشرطها ان تكون في
حشو الكلام بان تقع بين شيئين متلازمين ليسا جارا او مجرورا
كالمبتدا والخبر والموصول وصلته نحو زيد كان قايم وكيف
تكلم من كان في المهد صبيا وزيادتها بين ما وفعل التعجب مطرده
نحو ما كان احسن زيدا وقد فهم كلامه انها لا تزاد بلفظ المضارع
او غيره ولا في صدر الكلام واخرج وان غيرها من اخواتها لا يزاد
وتختص ايضا بجواز حذفها مع اسمها وابقا خبرها على حاله منصوبا
لكثرة استعمالها وذلك يجوز الحذف كثيرا في كلامهم بعد لو وان
الشرطيتين ويعد غيرهما قليل كقوله عليه السلام التمس ولو خاتما
من حديد اي ولو كان الذي تلتمسه خاتما من حديد فحذف
كان مع اسمها وقولهم اي العرب ولو قال وقوله لكان اولى
لانه حديث الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
فحذف كان مع اسمها ايضا والتقدير ان كان عملهم خيرا فجزاوهم

خير

خير وان كان عملهم شرا فجزاوهم شر فهذا الذي ذكره من نصب
الاول ورفع الثاني هو ارجح الاوجه في مثل هذا التركيب ويجوز رفع
الاول ونصب الثاني ورفعهما ونصبهما وقد تحذف كان مع اسمها بعد
غير ان ولو كقوله من لد شولا فالى اتلائها اي من لدن ان كانت شولا
وتختص ايضا نحو بحذف نون مضارعها المجزوم بالسكون وصلا
ان لم يلها ساكن ولا ضمير نصب متصل بها نحو ولم اك بغيا اصله
اكون فحذف الضمه للجازم والواو لالتقا الساكنين والنون
للتخفيف وعلى هذا فقس نحو فلا تك في ضيق في النحل لا في النمل ونحو
وان تك حسنه فلا تحذف من المرفوع والمنصوب لتعاصيهما
على الحذف لقوتها بالحركه ولا من المجزوم بحذف النون او بالسكون
حال الوقف ولا من نحو لم يكن الذين كفروا لاتصالها بالساكن
فكسرت لاجله فتعاصت على الحذف ومن اجازه نظر الى عروض الحركه
ولا من نحو ان يكنه فلم تسلط عليه لاتصالها بالضمير والضماير ترد
الاشيا الى اصولها **فصل** فيما الحق بليس في العمل واما
الحروف المشبهه بليس في النفي والجمود والدخول على الجمل الاسميه
فاربعة ما ولا وان ولات النافيات واكثرها عملا ما وكان القياس
فيها ان لا تعمل لعدم اختصاصها ولما كان عمل كل منها على خلاف
الاصل اشترط له شروط اما النافيه فتعمل عمل ليس عند الحجازيين
بشرط اجتماع امور اربعه الاول ان لا تقترن ما بان الزايده
والثاني ان لا يقترن خبرها بالا والثالث ان لا يتقدم خبرها ولو ظرفا
على اسمها والرابع ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهذا معلوم
مما قبله وانما ذكره توطئه لقوله الا اذا كان ذلك المعمول
ظرفا او جارا ومجرورا فانه يجوز واعمالها في معرفه ونكره فالمستوفيه
للشروط نحو ما زيد ذاهب فقد ورد القران باعمالها كقوله تعالى
ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ولم يقع في القران اعمال ما صريحا في غيرهما تبين

الاثنين قاله ابن هشام فان انتفى الشرط الاول بان اقترنت ما بان
الزايده بطل عملها لضعف شبهها بليس لايلايها ما لا يلي ليس نحو ما
ان زيد قايم وقوله بني غدانه ما ان انتم ذهب ورويّ ذهبا
واولى على ان نافيه موكده لما لا زايده وهذا يوخذ منه ان تكرار ما
لا يبطل عملها وهو اختيار ابن مالك ولم يتعرض له المولف وكذلك
تبطل عملها ان انتفى الشرط الثاني بان اقترن خبرها بالا نحو وما محمد
الا رسول لان عملها انما هو للنفي وقد انتقض بالا وتسميته حينيذ
خبرها مجاز بخلاف ما اذا انتقض بغيرها فانه يجوز عملها نحو ما زيد غير
قايم وكذا يبطل عملها ان انتفى الشرط الثالث بان يتقدم خبرها
على اسمها نحو ما قام زيد قولهم ما مسي من اعتب ٢ وان انتفى الرابع بان تقدم
معمول الخبر على اسمها وليس ظرفا او جارا ومجرورا نحو ما طعامك زيد اكل
لضعفها في العمل فلا يتصرف في خبرها ولا معمول خبرها بالتقديم فان
كان معمول الخبر ظرفا نحو ما عندك زيد جالسا او جارا ومجرورا
نحو ما في الدار زيد جالسا لم تبطل عملها لتوسعهم في الظرف والمجرور
ما لم يتوسعوا في غيرهما وقضية هذه العله جواز اعمالها اذا تقدم
الخبر وهو ظرف او جار ومجرور وبه صرح بعضهم وهو ظاهر قياسا
على خبر ان واخواتها وقيل يمتنع ذلك وهو قضية كلام المولف كغيره واما
تقدم المعمول على الخبر فجايز وبنوا تميم لا يعملونها وان استوفت
الشروط المذكوره قال الشاعر .....
ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب ٭ فاجاب ما قتل المحب حرام
اي هو تميمي فاستغنى بوقوع الاسمين بعدها مرفوعين عن ان يصرح
بنسبه ويقول انا تميمي واما لا النافيه للوحده وللجنس ظاهرا
فتعمل عمل ليس ايضا عند الحجازيين فقط اي دون بني تميم بالشروط المتقدمه
في ما النافيه ما عدا الشرط الاول لان لا تقترن بان الزايده وتزيد
لا على ما بشرط اخر وهو ان يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو لا رجل افضل

منك

منك فلا تعمل في معرفه فلا يقال لا زيد قايما قاما قوله انكرتها
بعد اعوام مضين لها ٭ لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا ٭ فنادر
واكثر اعمالها واقع في الشعر ولا تختص به وهذا المخالف لما في القطر
والمحه ومن اختصاصه بالشعر وقد يراد بها نفي الجنس نصا
كقوله تعز فلا شي على الارض باقيا ٭ ولا وزر مما قضى الله واقيا
واما ان النافيه فتعمل عمل ليس في لغه العاليه اهل اي دون غيرهم بالشروط
المذكوره في ما النافيه ما عدا الشرط الاول ايضا سوى كان اسمها
معرفه او نكره فالاول نحو ان زيد قايما ومنه قراه سعيد بن جبير
رحمه الله ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بتخفيف
ان وكسرها لالتقا الساكنين ونصب عبادا امثالكم بالخبريه
وبالمثليه في القراه المشهوره هي المثليه في العبوديه فلا مخالفه
في المعنى بين القرايتين لتواردهما على محل واحد فاندفع الاعتراض
الثاني سمع من كلامهم ان احد خيرا من احد الا بالعافيه وقد يكون
اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلامهم ايضا ان ذلك نافعك ولا ضارك
واما لات اصلها لا زيدت عليها التا لتانيث اللفظ او للمبالغه
في معنى النفي وحركت لالتقا الساكنين فتعمل عمل ليس باجماع من العرب
بشرط ان يكون اسمها وخبرها لفظ الحين هذا ما نص عليه سيبويه
فاخذ بعضهم بظاهره وتبعه المولف وقيل لا تختص به بل باسم
الزمان وان لم يكن لفظ الحين كالساعه والاوان وهو ظاهر
عباره التسهيل وجزم في التسهيل وشرحه بانها تعمل في الحين
بكثره وفي الساعه وفي الاوان بقله وبشرط ان لا يجتمع جزاها
في الكلام بان يحذف اسمها ويذكر خبرها او يذكر اسمها فلا يجتمعان لعدم
السماع والغالب في كلامهم حذف الاسم لان الخبر محط الفايده نحو فنادوا
ولات حين مناص بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف
ومناص بمعنى فرار والتقدير اي ليس الحين حين فرار ويقل عكسه

بان فرار

كما اومي اليه بقوله وقرئ بالشواذ ولات حين مناص برفع حين على
ان الخبر محذوف والحين اسمها والتقدير اى ليس حين فرار حينا
موجودا لهم عند نادبهم ونزول العذاب بهم واما قوله طلبوا صلحنا ولات اوان
اللهفه من خايف فيبغى جوارك حين لات مجير فارتفاع مجير اما
على الابتدا او على الفاعليه بفعل محذوف والتقدير حين لا له مجير
او يحصل له مجير ولات مهمله لعدم دخولها على الزمان **فصل**
واما الافعال المقاربه مصدر قارب وصيغته فاعل بفتح ثالثه
قد تاتي بمعنى اصل الفعل وهو المراد هنا فهي باعتبار مسميا تها
ثلثه اقسام ما وضع للدلالة على قرب الخبر للمسمى وهو ثلاثه كاد و
كرب بفتح الرا وكسرها والفتح افصح واوشك وما وضع للدلاله
على رجا الخبر اى على رجا المتكلم الخبر اى حصول مضمونه سوا كان
عن قريب او بعد وهو ثلاثه ايضا عسى وحرى بفتح الحا والرا المهملتين
واخلولق وما وضع للدلاله على الشروع اى على شروع الاسم في الخبر
وهو كثير وقد انهاه بعضهم الى نيف وعشرين فعلا نحو طفق بفتح الفا
وكسرها وعلق وانشا واخذ وجعل فتسميتها بما قاله مجاز من
تسمية الشي باسم جزئه كتسميتهم الكلام بالكلمة كذا قيل والظاهر
ان هذا من باب التغليب كالعمرين والقمرين وهذه الافعال تعمل
عمل كان واخواتها فترفع المبتدا وتنصب الخبر وانما افردت بالذكر مع
مساواتها في العمل لاختصاص خبرها باحكام ليست لخبر كان
واخواتها كما اشار الى ذلك بقوله الا ان خبرها يجب ان يكون
فعلا مضارعا متاخرا عنها فلا يجوز تقدمه عليها لعدم تصرف
اكثرها وقضية كلامه جواز توسطه بينها وبين اسمها مطلقا
وهو مذهب المبرد والسيرافي والفارسي ومنعه الشلوبين
فيما اقترن منه الفعل بان رافعا لضمير اسمها غالبا كما سياتي
فعلم ان خبرها لا يكون الا جمله فعليه مصدره بمضارع ومجيئه

على خلاف ذلك نادر كقوله فابت الى فهم وما كدت ايبا
وقوله لا تكثرن انى عسيت صايما واما فطفق مسحا فالخبر
محذوف اى فطفق يمسح مسحا ويجوز في خبر عسى خاصه ان يرفع الاسم
الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق
وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده برفع جهده وروى بنصبه
ايضا على الاصل وعنه احترز المولف بقوله غالبا
ويجب اقترانه اى الخبر بان ان كان الفعل حرى واخلولق نحو حرى
زيد ان يقوم واخلولقت السما ان تمطر فلا يجوز حرى زيد
يقوم واخلولقت السما تمطر ويجب تجرده من ان بعد افعال
الشروع للحال وان تخلص الفعل للاستقبال فبينهما تناف نحو
فطفقا يخصفان عليهما وتقول اخذ يقول وجعل ينشد ولا
تقول اخذ ان يقول ولا جعل ان ينشد والاكثر في خبر عسى واوشك
الاقتران بان نحو عسى الله ان ياتي بالفتح وقوله عليه السلام
يوشك ان يقع فيه وتجرده منها قليل ليس بكثير وكان القياس
في عسى وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين
الى ان التجرد من ان خاص بالشعر واما اوشك فكون الاكثر معها
الاقتران انما يظهر حيث جعلت للترجي كعسى واما ان جعلت
للمقاربه كما ذهب اليه ابن مالك ومن تبعه فلا والاكثر في خبر
كاد وكرب تجرده من ان نحو وما كادوا يفعلون وقول الشاعر
كرب القلب من جواه يذوب . حين قال الوشاة هند غضوب
واقترانه بها قليل ايضا وليس بكثير وقد اشتهر القول بين النحويين
ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات حتى جعله للمعري لغزا
فقال انحوي هذا العصر ما هي لفظة . جرت في لساني جرهم وثمود
اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت . وان اثبتت قامت مقام جحود
والصحيح انها كسائر الافعال نفيها نفي واثباتها اثبات

ولا ينافى قوله وما كادوا يفعلون قوله فذبحوها لان
معنى الكلام انهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قاربين الى
الذبح بنا على التعسات الصادره عنهم **فصل** فى النوع
الثانى من النواسخ **وا ما ان واخواتها** وتسمى الاحرف المشابهه
بالفعل والها صدر الكلام الا ان المفتوحه **فتنصب المبتدا** المسند
اليه **وتسمى اسمها وترفع الخبر** على الاصح **وتسمى خبرها وهى سته**
احرف عملها متحد ومعناها مختلف **ان** بالكسر والتشديد
وان بالفتح والتشديد **وهما** موضوعان **للموكد النسبه**
بين الجزئين اذا كان المخاطب عالما بها **و** لتوكيد نفى **الشك عنها**
اذا كان شاكا فيها ولتوكيد نفى الانكار عنها اذا كان
جاحدا لها **نحو قوله تع ان الله غفور رحيم ونحو قوله**
ذلك بان الله هو الحق والفرق بينهما ان ان المكسوره لا تغير
معنى الجمله كانت عليه بخلاف ان المفتوحه فانها مع اسمها
وخبرها فى تاويل المفرد ولهذا لابد ان يتقدم عليها عامل
ان كان للتشبيه المؤكد بفتح الكاف ولتركيبها للتشبيه
وان المفيدة للتاكيد **نحو قولك كان زيدا اسد** اصله ان زيدا
كالاسد فقدمت الكاف على ان لافادة التشبيه من
اول وهله وفتحت همزة ان لفظا وصارت كلمه واحده
ولهذا لا يتعلق الكاف بشئ **ولكن للاستدراك** وهو
تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه **نحو** قولك
زيد شجاع فهذا يوهم ثبوت الكرم له لان من شيمه
الشجاع الكرم فرفعت التوهم بقولك **لكنه بخيل** وكذلك
تفعل فى النفى بقولك ما زيد عالم لكنه صالح وقد تاتى للتوكيد
نحو لو جاءنى زيد لاكرمته لكنه لم يجى **وليت للتمنى** وهو
طلب ما لا طمع فيه **نحو ليت الشباب عايد** فان عوده بعد

المشيب مستحيل او ما فيه عسر كقول من لم يرج ما لا ليت
لى ما لا فاحج به ويمتنع ليت غدا يجى فانه واجب المجى **ولعل**
للترجى فى الشى المحبوب **نحو لعل زيدا قائم وللتوقع** اى الاشفاق
فى الشى المكروه **نحو لعل عمرا هالك** ولو غير التوقع لكان
اولى لان التوقع صادق بهما ولا يكون الا فى الممكن وقد تاتى
للتعليل لعله يذكر **ولا يتقدم خبر هذه الحروف عليها** ولو ظرفا
ومجرورا فلا يقال قايم ان زيدا ولا عندك او فى الدار ان
زيدا لضعفها فى العمل بعدم تصرفها لان عملها بالحمل على
الافعال فلم يقو قوتها **ولا يتوسط بينها وبين اسمها** فلا يقال
ان قايم زيدا واذا امتنع ما قبله من باب اولى لا ان امتناع
الاسهل يستلزم امتناع غيرها بخلاف العكس **الا اذا كان الخبر**
ظرفا وجارا ومجرورا فانه يجوز توسطه **ان لدينا انكالا**
ونحو ان فى ذلك لعبره لاجل التوسع فى الظرف والمجرور كما مر
مع تاخرهما عن العلل وقد يجب ذلك لعارض نحو ان فى الدار صاحبها
ولا يلزم من جواز توسطه اذا كان ظرفا جواز تقدمه
على هذه الاحرف اذ لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيرها
وكما يمتنع تقديم خبرها عليها يمتنع تقديم معمولها فلا يقال
اليوم انى ذاهب **واعلم** ان لفظه ان اذا وقعت
فى الكلام واردت ان تعلم انها مكسوره او مفتوحه وهل
كسرها جايز او واجب فاحفظ هذا الضابط وهو كل
موضع لا يجوز فيه ان يسد المصدر مسدها ومسد
معموليها وجب فيه كسرها او وجب فيه ذلك تعين
فتحها ويجوز الفتح والكسر ان صح الاعتباران وقد ذكر
المولف رحمه الله تع موضوع هذا الضبط مسايل فقال
ويتعين ان المكسوره فى الابتدا اى فى ابتدا الكلام المتكلم

جرها

وفي وسطه اذا كان ابتدا الكلام اخر الكونه موضع الجملة حقيقة
نحو انا انزلناه اوحكما وذلك بعد الا الاستفتاحيه التي يستفتح
بها الكلام نحو الا ان اوليا الله لا خوف عليهم وتتعين الكسر
في اول الجملة الواقعه بعد حيث ونحوها مما هو ملازم للاضافه
الى الجملة كاذا نحو جلست حيث ان زيدا جالس لان حيث
لا تضاف الا الى الجملة وان المفتوحه مع معموليها في تاويل المفرد
كما مر بخلاف الواقعه في اثنا الجملة نحو جلست حيث اعتقادي
انه مكان حسن قال ابن هشام وقد اولع الفقها وغيرهم
بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش انتهى وقضيه كلام ابن
الحاجب في كافيته وجوب الفتح وبه صرح صاحب المتوسط
وجوز بعض العلما الوجهين بعدها كما بينته في شرح القطر
وبعد القسم اي الاسم المقسم به جوابا له سوا وجدت
اللام في خبرها نحو والعصر ان الانسان لفي خسر او لا نحو حم
والكتاب المبين انا انزلناه لان جواب القسم لا يكون الا جملة
وبعد القول في اول الجملة المحكية به نحو قال اني عبد الله
لان مقول القول لا يكون الا جملة بخلاف الواقعه في اثنايها
نحو قال زيد اعتقادي ان عمرا فاضل وتتعين ايضا اذا دخلت
اللام الابتدايه في خبرها نحو ان الله لعفو غفور ومنه اللام
المعلقه للعامل عن العمل نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون فاللام علقت فعلي العلم والشهاده
اي منعتهما من التسليط على لفظ ما بعدهما فصار لما بعدهما
حكم الابتدا فلذلك وجب الكسر فلولا اللام لوجب الفتح ومن
المواضع الذي يجب فيها الكسر ان يقع في اول الصلة نحو جاني
الذي انه فاضل وفي اول الصفه نحو جاني رجل انه فاضل وفي
اول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد انه فاضل وتتعين

ان

ان المفتوحه اذا حلت محل الفاعل نحو اولم يكفهم انا انزلنا
لوجوب كون الفاعل مفردا ولهذا اوجبوا الفتح بعد لو الشرطيه
نحو ولو انهم صبروا او حلت محل نايب الفاعل نحو قل اوحي الي انه
استمع نفر من الجن لوجوب كون النايب كذلك او حلت محل المفعول
نحو ولا تخافون انكم اشركتم بالله لوجوب كون المفعول مفردا
او محل المبتدا نحو ومن اياته انك ترى الارض خاشعه لوجوب
كون المبتدا كذلك ولهذا اوجبوا الفتح بعد لولا الامتناعيه نحو لولا انك
منطلق او دخل عليها حرف الجر نحو ذلك بان الله هو الحق لان حرف
الجر لا يدخل الا على مفرد او كانت مجرورة بالاضافه نحو انه لحق مثل ما
انكم تنطقون او خبرا عن اسم معنى نحو اعتقادي انه فاضل او معطوفه
على شي مما تقدم او بدلا منه نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم
واني فضلتكم ونحو واذ يعدكم الله احدى الطايفتين انها لكم ويجوز
الامران اي كسر همزة ان وفتحها في المحل الصالح للمفرد والجملة كما اذا
وقعت بعد فا الجزا نحو من عمل منكم سوا الى قوله فانه غفور رحيم
فالكسر على جعل ما بعد الفا جملة تامه والمعنى فهو غفور رحيم والفتح
على جعل ان مع معموليها مبتدا او خبر مبتدا والمعنى فالغفران والرحمه
اي حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمه وبعد اذا الفجاييه اذا لم
يكن معها لام الابتدا نحو خرجت فاذا ان زيدا قايم فالفتح على تاويلها
بمصدر مرفوع بالابتدا والخبر محذوف اي فاذا قيامه حاصل
والكسر على عدم التاويل اي فاذا هو قايم قال ابن مالك وهو اولى
لانه لا يحوج الى تاويل واما اذا كان معها اللام فيجب الكسر نحو خرجت
فاذا ان الشمس لطالعه كذا يجوز الامران اذا وقعت في موضع
التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم فالكسر على انه
تعليل مستانف والفتح على تقدير لام العله اي لانه ومثله
لبيك ان الحمد والنعمه لك والكسر ارجح ويجوز الامران ايضا اذا وقعت

خبرا عن قول ووقع خبرها قولا وفاعل القولين واحد نحو قولي
اني احمد الله فالكسر على معنى قولي هذا اللفظ المفتتح باني فلا يصدق
على حمد بغير هذا اللفظ على معنى قولي حمد الله فيصدق على اي
قول تضمن حمدا فلو لم يقع خبرا عن قول نحو عملي اني احمد الله وجب
فتحها او لم يخبر عنها بقول قولي اني مومن او اختلف القايل
نحو قولي ان زيدا يحمد الله وجب كسرها وتدخل لام الابتدا
بعد ان المكسورة فتزداد الجملة تاكيدا فقط اي دون ساير
اخواتها على واحد من اربعة اشيا الاول على خبرها بشرط كونه
موخرا فلو قدم نحو ان لدينا انكالا لم تدخل اللام مثبتا
غير ماض متصرف خال من قد فلو كان مع تاخره منفيا نحو ان
زيدا لم يقم لم تدخل عليه كما لو كان مع ذلك ماضيا متصرفا خاليا
من قد نحو ان زيدا قام ولا فرق في دخولها في الخبر بين ان يكون
مفردا نحو ان ربك لسريع العقاب وانه لغفور رحيم او ظرفا
نحو ان زيدا لعندك او شبهه نحو وانك لعلى خلق عظيم او جملة
اسمية نحو ان زيدا لابوه قايم او فعلية مصدرة بمضارع نحو ان
ربك ليحكم بينهم او ماض غير متصرف نحو ان زيدا لعسى ان
يقوم او بماض متصرف مقرون بقد نحو ان زيدا لقد سما والثاني
على اسمها بشرط ان لا يليها اما بان يتاخر على الخبر الذي هو
ظرف او شبهه نحو ان في ذلك لعبرة وان عندك لزيدا او معمول
الخبر نحو ان فيك لزيدا راغب وانما اشترطت ذلك لئلا يجتمع
بين حرفي توكيد والثالث على ضمير الفصل هو صيغة ضمير
مرفوع منفصل يقع بين المبتدا والخبر او ما اصله ذلك نحو ان
هذا لهو القصص الحق سمي بذلك لفصله الخبر عن احتماله الصفة
وذلك فيما اصله لهما ثم اتسع في دخلها فيما ليس فيه والكوفيون يسمونه عمادا
لانه يعتمد عليه في تادية المعنى وفصل الخبر عن الصفة ولا محل له

من

من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف وقال اصحابنا اسم
لا محل له من الاعراب كاسم الفعل وقيل بحسب
ما قبله والرابع على معمول الخبر بشرط تقدمه
على الخبر ولم يكن حالا وصلاحية الخبر لدخول
اللام عليه نحو ان زيدا لعمرا ضارب وان من الدار للام
لعند لزيدا جالس فلو تاخر عن الخبر لم
يجز دخولها عليه نحو ان زيدا جالس عندك
كما لو كان مع تقدمه حالا او الخبر غير صالح للام نحو ان
زيدا راكبا ياتيك وان عمرا خالدا ضرب وهذه اللام تسمى اللام
المزحلقة بالقاف او بالفا لانها الداخلة على المبتدا فزحلقت
مع ان الخبر كراهة اجتماع حرفي تاكيد وتتصل ما الزايدة بهذه
الاحرف الستة فيبطل عملها لانها قد زال اختصاصها بالاسما
فوجب اهمالها ولهذا تسمى ما هذه كافة لكفها ما اتصلت
به عن العمل وتسمى ايضا المهيئة لانها هيات هذه الاحرف للدخول
على الافعال نحو انما الله اله واحد مثال الاهمال ان المكسورة ودخولها على الاسم ونحو قل انما يوحى الي مثال دخولها على الاسم ومثال
دخولها على الفعل نحو افحسبتم انما خلقناكم عبثا ونحو كانما زيد
قايم مثال الاهمال كان ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل
نحو كانما يساقون الى ونحو لكنما زيد قايم مثال الاهمال لكن و
دخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل ولكنما اسعى لمجد موثل
ونحو لعلما زيد قايم مثال الاهمال لعل ودخولها على الاسم ومثال
دخولها على الفعل قوله لعلما اضات لك النار الحمار المقيدا ولا يسلب
من هذه الاحرف الا ليت فيجوز فيها الاهمال لانها لم يزل اختصاصها
بالاسما باتصالها بها والاهمال الحاقا لها باخواتها نحو ليتما زيد
قايم بنصب زيد ورفعه وقد روي فيهما قوله قالت الا ليتما

على انه لو لم تكن لما الكافة الله وحدهما الاهمال
ان الفصيح دخولها على الحرف

هذا الحمام لنا ه يروى برفع الحمام على اهمال ليت وبنصبه على اعمالها هذا
على مذهب الجمهور ومن النحاة من جوز اعمال البقيه قياسا على ليت
فان الاعمال لم يسمع الا فيها ومنهم من قاس عليها لعل وحدها ومنهم
من قاس معها ان قال بعض شراح الالفيه ولا يصح القياس في شي
من ذلك لبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها واحترز المولف
بالزايده عن الموصوله فانها لا تبطل عمل هذه الاحرف نحو الحسنون
انما عندهم به وقوله ولكنما يقضى فسوف يكون ومثلها
ما المصدريه نحو يعجبنى انما فعلت حسن اى فعلك حسن وتخفف
ان المكسوره الهمزه عند البصريين لثقل التشديد وكثرة الاستعمال
فيكثر اهمالها اى ابطال عملها فيصير ما بعدها مبتدا او خبر
نحو ان كل نفس لما عليها حافظ بتخفيف ما فهي زايده واهمال ان
هو القياس لزوال اختصاصها بالاسما ونقول بعض وجوه
مشابهتها للفعل والفتح الاخر وكونها على ثلاثه احرف واذا
خففت جاز دخولها على كل ناسخ ولا تدخل على غيره الا نادرا لان
الاصل في دخولها على المبتدا والخبر فاذا فات ذلك اشترط ان لا
تفوت دخولها على ما يقتضى المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب
الامكان والاكثر كون الناسخ ماضيا ونقل اعمالها استصحابا
للحكم الاصلي فيها نحو وان كلا لما ليوفينهم في قراه من خفف ان ولما
في الاثنين اى هذه والتى قبلها فان مخففه من الثقيله وكلا اسمها
واللام في لما لام الابتدا وما نكره خبر ان وليوفينهم جواب
لقسم محذوف والتقدير ان كلا لخلق جمع والله ليوفينهم وقرى
بتشديد لما في الاثنين وتخفيف ان فلما بمعنى الا وان نافيه
وكلا في الثانيه منصوب باضمار ارى وتلزم اللام الابتدائية في خبرها
اذا اهملت ولم يظهر المعنى لانها لما اهملت صارت صورتها
صوره ان النافيه فجي باللام لئلا تشتبه كل من معنى النفي

والاثبات

والاثبات بالاخر واما اذا اعملت او اهملت وظهر المعنى لوجود قرينة
دافعه لاحتمال النفي لم يلزم اللام بل قد يجب تركها نحو ان زيد لن يقوم
هذا مذهب ابن مالك ومن تبعه واما ابن الحاجب فوجب اللام بعدها
اهملت او اعملت وهي في الاول للفرق وفي الثاني لاطراد الباب على سنن
واحد واذا خففت ان المفتوحة الهمزه نفى اعمالها ولكن ولكن يجب
في غير ضروره ان يكون اسمها ضمير الشان وان يكون مع ذلك محذوفا
اذ لو تعمل للزم ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك لان مشابهة ان
المفتوحه بالفعل اكثر من مشابهة المكسوره وقد سمع اعمال المكسوره
المخففه ولم يسمع اهمال المفتوحه المخففه فاوجبوا اعمالها وانما قدروا
اسمها ضمير الشان لانهم وجدوها داخلة على افعال غير ناسخه وقد
تقدم ان المكسوره لا تدخل عليها قياسا لئلا تخرج من اصل وضعها
بالكليه فوجب اعمال المفتوحه في ضمير الشان مقدرا ليكون داخلة
على جملة اسميه ويجرى على السنن السابق وانما اوجبوا حذفه لان
ان المفتوحه قد اثرت في المعنى التغيير من الجمله الى المفرد فاوجبوا تغييرها
في اللفظ لاجل ان يطابق اللفظ المعنى ويجب في غير ضروره ان يكون خبرها
جمله اسميه او فعليه لتكون الجمله مفسره لضمير الشان نحو علم
ان سيكون هذا مذهب ابن الحاجب ومن تبعه واما ابن مالك
فظاهر كلامه كالمغنى ان الشرط كون اسمها ضميرا محذوفا سواء كان ضمير
الشان ام غيره ثم الواقعه خبرا ان كانت اسميه او فعليه صدرت
بفعل جامد او متصرف متضمن دعا لم تحتج الى فاصل والا وجب
فصلها من ان بحرف تنفيس ونفي او قد او لو واذا خففت كان
نفى عملها وجوبا عند الجمهور استصحابا للاصل وحملا لها على ان
المفتوحه لكن تخالفها في ان خبرها لا يلزم كونه جمله وان
اسمها لا يلزم كونه ضمير شان ولا حذفه كما يرشد الى ذلك قوله
ونحو رحذف اسمها وذكره في اللفظ لكنه قليل كقوله

كان ظبية تعطو الى وارق السلم يروى برفع ظبية على ان اسمها
محذوف وبنصبها على حذف الخبر وبجرها على جعل ان زائدة بين الجار و
المجرور واذا كان خبرها مفردا او جملة اسمية لم يحتج الى فاصل والا وجب
الفصل بلم او قد وجوز الزمخشري وابن الحاجب الغاها بل جعله ابن الحاجب
هو الافصح واذا خففت لكن وجب اهمالها لزوال اختصاصها بالاسما
ولانها اضعف من كان في مشابهة الفعل واذا خففت جاز دخول الواو العاطفة
عليها للفرق بينها وبين لكن العاطفة فان هذه لا يجوز دخول الواو عليها وحكى
الاخفش ويونس اعمالها قال الرضي ولا اعرف شاهدا **فصل** في الكلام
على لا العاملة عمل ان بالحمل عليها ولا على ثلاثة اقسام ناهية تختص بالمضارع
وتجزمه وزائدة دخولها في الكلام كخروجها ونافية وهي نوعان
داخلة على معرفة وستاتي وعلى نكرة وهي ضربان عاملة عمل ليس وقد
تقدمت وعاملة عمل ان وتسمى لا التبرئة واليها اشار بقوله
واما لا التي لنفي الجنس فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص
بحيث لا يخرج عنه فرد من افراده خلاف العاملة عمل ليس فانها وان نفت الجنس
لكن على سبيل الاحتمال والظهور وتعمل هذه عمل ان فتنصب الاسم الذي
هو المبتدا لفظا ومحلا وترفع الخبر الذي كان خبر المبتدا على انه خبرها
لانها لتاكيد النفي وان لتاكيد الايجاب فحملت على ان حملا للنقيض على النقيض
كما تحمل النظير على النظير وكان القياس ان لا تعمل لما مر لكنهم اخرجوها
من الاصل واعملوها بشرط اجتماع امور اربعة ان يكون اسمها وخبرها
نكرتين اما تنكير الاسم فانه يدل على عمومه بوقوعه في سياق النفي واما
تنكير الخبر فلئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة وان يكون متصلا بها وان لا يكون
مقدما على خبرها لضعفها في العمل لانها فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها
ولان عملها على خلاف القياس كما مر وان لا يدخل عليها جار فاذا وجدت
هذه الشروط الاربعة وجب اعمالها ان لم تتكرر والا جاز فان كان اسمها
مضافا الى نكرة او مشبها بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه

مضافا

فهو

فهو معرب منصوب لفظا او تقديرا فالاول نحو لا صاحب علم ممقوت
والثاني نحو لا طالعا جبلا حاضر والمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء هو
من تمام معناه اي المشبه كالمثال المذكور فان جبلا متعلق بطالعا
بحيث لا يتم معنى طالعا بدونه كما ان المضاف يتعلق بالمضاف اليه بحيث لا يتم
معناه بدونه والشيء المتصل قد يكون منصوبا بالمشبه كهذا المثال
ومرفوعا نحو لا حسنا وجهه مذموم ومجرورا لا خيرا من زيد عندنا وكان
اسمها مفردا بني على ما كان ينصب به المفرد لو كان ليس كان مضافا
ولا شبيها بالمضاف الاولى به وان كان مثنى او مجموعا فانه مفرد هنا
وانما قال هنا وفي باب الندا لان المفرد في باب الاعراب يقابله المثنى
والمجموع وفي باب العلم يقابله المركب وفي باب المبتدا والخبر يقابله
الجملة وشبهها وفي باب لا والندا يقابله ما ذكر هنا وان كان مفردا
اي موحدا ولفظا فقط او جمع تكسير لمذكر او مونث بني على الفتح نحو لا
رجل حاضر ولا قوم في الدار ولا رجال حاضرون ولا هنود حاضرات
وان كان مثنى او جمع مذكر سالما بني على اليا نيابة عن الفتحة نحو لا رجلين
في الدار مثال المثنى ولا قائمين في السوق مثال الجمع وان كان جمع مونث
سالما بني على الكسر لا تنوين نحو لا مسلمات حاضرات استصحابا للاصل
وكان القياس وجوب الكسر وقد بني على الفتح نظرا للاصل وكان
القياس في بنا المركبات وهو اولى للفرق بين حركته معربا وحركته
مبنيا وقد روي بالوجهين قوله تلذ ولا لذات للشيب وانما
بني اسم لا اذا كان مفردا لتضمنه معنى من فان لا رجل جواب لمن قال
هل من رجل في الدار فكان الواجب ذكرها في الجواب ليتطابقا
الا انه استغني عنها بذكرها في السوال وقد تقدم ان الاسم اذا تضمن
معنى الحرف بني وانما بني على ما ينصب به ليكون البنا على الحركة
او حرف استحقتها النكرة في الاصل قبل البنا ولم يبن المضاف
والمشبه به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم
بها الى ما يستحقه في الاصل من الاعراب واذا تكررت لا مع مفرد

نكرة نحو لا حول ولا قوة الا بالله جاز لك في النكرة الاولى الفتح والرفع
فان فتحتها جاز لك في النكرة الثانية ثلاثة اوجه الفتح على اعمال
الثانية كالاولى والثانية معطوفة على الاولى عطف مفرد على مفرد
وخبر لا محذوف اي لا حول ولا قوة موجودان الا بالله او عطف
جملة على جملة اي لا حول ولا قوة الا بالله فحذف من الاولى استغنا
عنه بالثاني والنصب على جعلها لا زائدة لتاكيد النفي وعطف ما بعدها
على محل اسم لا قبلها فان محله نصب والبنا عارض او على لفظه وان كان
مبنيا لمشابهة حركته حركة الاعراب والكلام حينئذ جملة واحدة
والرفع على تقديرها زائدة وعطف ما بعدها على محل لا الاولى مع اسمها
فان محلهما رفع بالابتدا او على اعمالها عمل ليس جاز لك في النكرة الثانية
وجهان الرفع بتقدير لا الثانية زائدة وعطف ما بعدها على ما
قبلها من عطف مفرد على مفرد او جملة على جملة ويمتنع النصب في النكرة
الثانية لانتفا المجوز له وان عطفت على اسم لا ولم تتكرر لا مع المعطوف
وجب فتح النكرة الاولى لان المجوز لاهمالها هو تكررها وقد انتفى
فوجب المصير الى الاصل وهو البنا وجاز في النكرة الثانية الرفع
بالعطف على محل اسم لا او على لفظه نحو لا حول بالبنا على الفتح وقوةٌ
بالرفع وقوةً بالنصب وقد روي بهما قوله ولا اب وابنا
مثل مروان وابنه وسمع وابن ويمتنع الفتح لعدم تكرار لا واذا نعت
اسم لا المبني معها على الفتح بنعت مفرد متصل باسمها وهذا هو معنى
قوله ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل وذلك نحو لا رجل ظريف
جالس جاز لك في النعت ثلاثة اوجه كما اذا تكرر لا مع النكرة الفتح
على ان الصفة من تتمة الموصوف بان ركبا وجعلا اسما واحدا
ثم جي بلا النفي المجموع النصب حملا على محل اسم لا او على لفظه والرفع حملا
على محل لا مع اسمها وكالمثال المذكور نحو لا ماء ماء باردا عندنا
وانما جاز الوصف بالماء فيه مع انه جامد لان الجامد اذا وصف
بمشتق صح الوصف به وهو هنا كذلك فان فصل بين النعت والمنعوت

الذي هو لا فاصل او لم يكن النعت على غير مفرد بان كان مضافا
او شبيها به او كان مفردا والمنعوت غير مفرد جاز الرفع والنصب
فقط اي دون الفتح لتعذره لانهم لا يركبون ثلثة اشيا ويجعلونها
كشي واحد نحو لا رجل جالس ظريف بالرفع وظريفا بالنصب فهذا
مثال للفصل ونحو لا رجل طالعا بالنصب وطالع بالرفع جبلا حاضر
مثال للنعت لغير المفرد ونحو لا غلام سفر ظريف وظريفا عندنا
واذا جهل خبر لا بان لم يعلم بعد الحذف وجب ذكره عند جميع العرب
فلا يجوز حذفه عند احد لان حذف ما لم يعلم يلزم منه عدم الفائدة
والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه كما مثلنا
وكقوله عليه الصلاة والسلام لا احد اغير من الله واذا علم من
سياق او غيره فالاكثر حذفه استغنى عن ذكره بالعلم به نحو ولو
ترى اذ فزعوا فلا فوت ففوت اسم لا وخبرها محذوف تقديره
لهم ولو ذكر لجاز وكذا حال قالوا لا ضير اي علينا ونحو لا
حول ولا قوة اي موجودان لنا واما بنو تميم فانهم يوجبون
حذفه حين العلم به وهذا الحكم لا يخفى انه لا يقتضي وجوب
الحذف وان دخلت لا على معرفة او نكرة لكن فصل بينها وبين اسمها
وجب في الصورتين اهمالها اما في الاولى فانها لا تعمل في المعارف لانها
وضعت لنفي النكرات واما في الثاني فلانها عامل ضعيف
لا يتصرف في معموله بتقديم ولا تاخير فاذا وقع فصل رجع الى الاصل
وهو الرفع كما قال ووجب رفع ما بعدها على انه مبتدا وخبر ووجب
ايضا فيهما تكرارها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ومثال تكرارها مع
المعرفة ونحو لا في الدار رجل ولا امراة ومثال التكرار مع النكرة و
استفيد من تمثيله ان المراد بالتكرار ان تذكر معرفة اخرى
او نكرة اخرى معطوفة على الاول لا ان تكرر الاول بعينه وانما
وجب التكرار في الصورتين لوقوع كل منهما جوابا لسؤال مقدر

فقصد والمطابقة بين السؤال والجواب فقولك لا فيها رجل ولا
امرأة جواب لمن قال أفي الدار رجل أم امرأة وكذلك لا زيد
في الدار ولا عمرو وجواب لمن قال أزيد في الدار أم عمرو فجعلوا الجواب
مشاكلا للسؤال **واما قولهم** قضية ولا ابا حسن لها فمؤول
على حذف مضاف اى ولا مثل ابي حسن لها ومثل نكرة لا تتعرف
بالاضافة الى المعرفة لتوغله في الابهام وبهذا يجاب عن قوله
عليه الصلاة والسلام اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك
قيصر فلا قيصر بعده **فصل في** على النوع الثالث من النواسخ
وهي افعال القلوب وما الحق به **واما ظن واخواتها فانها تدخل
بعد استيفا فاعلها** اى اخذها فاعلها **على المبتدا والخبر** لبيان النسبة
الواقعة بينهما ناشية من العلم او الظن فانك اذا قلت زيد قايم
احتمل ان يكون الحكم منك عن علم وان يكون عن ظن فاذا قلت
علمت زيدا قايما علم انه على علم او ظننت زيدا قايما علم انه عن
ظن وكذا سائر الافعال **فتنصبهما على انهما مفعولان لها** وهذا النوع
ليس من المرفوعات وانما ذكر تتميما لاقسام الناسخ **وهي نوعان
احدهما افعال القلوب** اى افعال تتعلق بالقلوب وتصدر عنه
لا عن الجوارح والاعضا الظاهرة وليس كل فعل قلبي يتعدى لاثنين
بل القلبي ثلاثة انواع ما لا يتعدى بنفسه كفكر وتفكر وما يتعدى
لواحد كعرف وفهم وما يتعدى لاثنين واليه اشار بقوله
**وهي اربعة عشر فعلا ظننت وحسبت وخلت ورايت
وعلمت وزعمت وجعلت وحجوت وعددت ووهبت
ووجدت والفيت ودريت وتعلم بمعنى اعلم** وقد اشار الى
مثلها على طريق اللف والنشر المرتب بقوله **نحو ظننت
زيدا قايما** فزيدا مفعول اول وقايما مفعول ثان والغالب في ظن
انها تفيد رجحان الوقوع كما مثل وقد ترد لليقين نحو يظنوا انهم

ملاقوا ربهم ومثل ظن حسب يكون في الغالب للرجحان نحو حسبت
زيدا عالما وقد يستعمل لليقين ومنه قول الشاعر
حسبت التقى والجود خير تجارة ... رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا
وكظن ايضا خال تقول استعمالها للرجحان نحو خلتك متحركا وخلت عمرا شاخصا
ولليقين قوله ما خلتني زلت فيكم ضمنا وامارا في الغالب
فيها كونها لليقين وقد ترد للرجحان وقد اجتمعا في قوله تعالى انهم يرونه
بعيدا ونراه قريبا الاول للرجحان والثاني لليقين وعلم مثل راى
في استعمالها للرجحان نحو علمت زيدا اخاك ونحو قوله تعالى
فان علمتموهن مؤمنات ولليقين قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله
واما زعم فانها تفيد في الخبر الرجحان فقط نحو زعمت زيدا صديقا
وقول الشاعر زعمتني شيخا ولست بشيخ ... انما الشيخ من يدب دبيبا
ومثلها جعل نحو قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم
عند الرحمن اناثا ومثلها حجا نحو قول الشاعر
قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة ... حتى المت بنا يوما ملمات
ومثلها عد نحو قول الاخر فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ... ولكنما
ومثلها هب نحو قوله فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرءا هالكا
واما وجد فانها تفيد في الخبر يقينا نحو وجدت الصديق منجيا وقوله
تعالى تجدوه عند الله هو خيرا مثلها والفى نحو قوله انهم
الفوا اباءهم ضالين ومثلها درى نحو قولك دريت زيدا قايما وقوله
دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط ومثلها تعلم نحو قول الشاعر
تعلم شفا النفس قهر عدوها ... فبالغ بلطف في التحيل والمكر والاكثر
وقوع تعلم على ان المشددة وصلتها كقوله تعلم ان للصيد غرة
ولما كان بعض الافعال المذكورة منها ما يستعمل لليقين ومع ذلك
لا يتعدى الى مفعولين اشار الى الاحتراز عن ذلك بقوله
واذا كان ظن بمعنى اتهم وراى بمعنى ابصر وعلم بمعنى عرف لم تتعد

[illegible]

وهذه الثلاثة لا الى مفعول واحد ومثلها حجى بمعنى قصد نحو ظننت
زيدا بمعنى اتهمته ورايت زيدا بمعنى ابصرته وعلمت المسئلة بمعنى
عرفتها وحجوت بيت الله بمعنى قصدته ولا يخفى ان راى بمعنى الصبر
ليست من افعال القلوب فلم يشملها قوله او لا افعال القلوب
وقد تستعمل وجد بمعنى حزن او حقد فلا تتعدى بنفسها يقال وجد
زيد ما اذا حزن او حقد النوع الثاني من الافعال الناصبة
للمبتدي والخبر مفعولين افعال التصيير وسميت بذلك لدلالتها
على تحويل الشي من حالة الى حالة اخرى نحو جعل ورد واتخذ وصير
ووهب واشار بنحو في اولها للاشارة الى عدم انحصارها فيما
ذكر واستفيد من ذكره جعل انها تكون تارة قلبية وتارة تصيرية
واشار الى امثلتها على الترتيب بقوله قال الله تعالى فجعلناه هبا
منثورا فالها مفعوله اول وهبا مفعول ثان ومنثورا نعت هبا
وقال تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا فابراهيم مفعول اول
وخليلا مفعول ثان ونحو صيرت خزفا فالطين مفعول اول وخزفا
مفعول ثان وقالوا في الدعا وهبني الله فداك اي صيرني فهو قليل
فيا المتكلم مفعول اول وفداك مفعول ثان واعلم ان لافعال
هذا الباب ثلاثة احكام الاول الاعمال وهو الاصل وهو واقع في
الجميع اي في جميع افعال هذا الباب الجامد منها والمتصرف القلبي
والتصيري ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف كما سياتي
وقد تعرض الثالث منها لكل فعل يدل على الشك او يتضمن معنى العلم
وان كان قاصرا كما اشار اليه الرضي وانما لم يكتف بقوله وهو
الاصل لانه لا يلزم من اصالة الشي وجوده له لجواز تمنع من ذلك
ومانع وان كان الاصل لانه عدم وجود المانع والحكم الثاني الالغا
وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل القلبي المتصرف
عن العمل بتوسطه بين المبتدا والخبر او تاخره عنهما نحو زيد ظننت قائم

مثال

مثال التوسط ومنه قوله وفي الاراجيز خلت اللوم والخور
فتوسط الفعل بين اللوم والاراجيز فالغى لضعفه لتوسطه ونحو زيد
قائم ظننت مثال التاخر ومنه قوله هما سيدانا يزعمان
فاخر الفعل عن المبتدا والخبر والغى لضعفه بالتاخير وهو اي الالغا
جائز اي هو امر اختياري راجع الى المتكلم فيجوز معه الاعمال لا واجب
لان سببه لا يقتضي ذلك والغا العامل المتاخر عنهما اقوى من اعماله
لضعفه بالتاخير والمتوسط بالعكس فاعماله اقوى من الغائه
لان العامل اللفظي اقوى من المعنوي وهذا ما جزم به في التوضيح وقيل
الالغا والاعمال والاعمال مع التوسط على حد سوى لان ضعف العامل
مع المتوسط سوغ مقاومة الابتدا له فلكل منهما مرجح وبه جزم
في القطر واذا الغي العامل كان ذكره كذكر الظرف في المعنى فقولك
زيد ظننت قائم بمنزلة قولك زيد قائم في ظني كما افاده الرضي
وغيره ولا يجوز العامل المتقدم على معموليه على المشهور وان تقدم
عليه شي فلا يجوز مع تقدمه نحو ظننت زيدا قائما ان يقال في المثال
ظننت زيد قائم برفعهما للكوفيين والاخفش في اجازة ذلك استدلالا
بنحو قوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب واجيب
بان ذلك من التعليق على اضمار لام الابتدا او من الاعمال على جعل
المفعول الاول ضمير الشان محذوفا الثالث التعليق للعامل القلبي المتصرف
وهو ابطال العمل وجوبا لفظا لا محلا لمجي ماله صدر الكلام بعده
اي العامل وما له صدر الكلام وهو لام الابتدا نحو ظننت لزيد قائم
فجملة زيد قائم في محل نصب معلق عنها العامل في اللفظ بلام الابتدا
لان لها الصدر فلا يتخطاها العامل فمن حيث اللفظ روعي ماله الصدر
ومن حيث المعنى روعي العامل فقيل انه عامل معنى وتقدير لان معنى
ظننت لزيد قائم ظننت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب
الجزئين من ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزاها على محل الجملة المعلقة

نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا وما النافيه مطلقا كقوله
تع ماهولاء ينطقون وقولك علمت الله ما زيد قايم ولا النافيه
في جواب القسم كما في التوضيح والشذور ونحو علمت والله لا زيد
قايم ولا عمرو ومثلها ان النافيه في جواب القسم نحو علمت والله ان
زيد قايم لان لهما حينيذ صدر الكلام لحلولهما محل ذوات
الصدر اي الحروف التي يتلقى بها القسم لها الصدر فجملة القسم
وجوابه في المثالين معلق عنها العامل لفظا وهي في محل نصب على المفعوليه
بعلمت وهمزة الاستفهام نحو علمت ازيد قايم ام عمرو وكون احد
المفعولين الاول او الثاني اسم استفهام نحو علمت ايهم او مضافا
الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت ابو من زيد وظاهر عبارته
ان التعليق للاستفهام يجري في الظن وما رايته فيه قال الرضي ولم
يسمع ذكر فيه والحاصل ان الفعل القلبي في هذه الامثله
يجب ابطال عمله بحسب اللفظ وابقا عمله بحسب المعنى لجمله
بعده منصوبة المحل به كانك قلت علمت احدهما بعينه قايما
وعلمت زيد قايم فالتعليق للعامل واجب اذا وجد شي من هذه المعلقات
المتقدمه بخلاف الالغا فانه جايز واعلم ان محل وجوب تعليق
العامل اذا كانت اداة التعليق متقدمه على المفعولين معا او كان
المفعول الاول اسم استفهام او مضافا اليه كما تقدم فان كان
الاستفهام في الثاني نحو علمت زيدا ابو من هو فالتعليق جايز لا واجب
كما هو ظاهر عبارة المتن ويدل لذلك قول التسهيل ونصب علمت
زيدا ابو من هو فالتعليق جايز اولى من رفعه وبذلك صرح في شرحه
في كافيته وقال الرضي اذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فا
الاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا ايوم هو
انتهى ومنهم من منع تسمية ذلك تعليقا وبهذا جزم الزمخشري
في سورة الملك فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا ان هذا لا يسما

تعليقا

تعليقا وانما التعليق يقع بعد الفعل ما يسد مسد المفعولين معا
انتهى والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج
تكون كالشي المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها
وجوده فلا تقدر على الزوج والفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا
عامل معنى وتقديرا قاله الرضي ولا يدخل التعليق ولا الالغا في شي
من افعال التصيير لقوتها ولا في قلبي جامد لعدم تصرفه وهو اثنان هب
وتعلم بمعنى اعلم فانهما ملازمان صيغة الامر وما عداهما من افعال الباب
يتصرف بمعنى انه ياتي منه المضارع والامر وغيرهما من المصدر واسم المفعول
الا وهب من افعال التصيير فلانه ملازم لصيغة الماضي ويثبت للمتصا
رفهن ما ثبت لهن مما تقدم من الاحكام فان كان الفعل قلبيا ثبت
لمتصرفاته الاهمال والالغا والتعليق وان كان من افعال التصيير
ثبت لمتصرفاته العمل فقط وتقدم بعض امثله المضارع من ذلك
ومثال اعمال المصدر نحو اعجبني ظنك زيدا عالما واسم الفاعل
نحو انا ظان زيدا عالما ومثال الالغا نحو زيد ظني قايم وزيد
قايم انا ظان والتعليق نحو انا ظان ما زيد قايم واعجبني ظنك
ما زيد قايم ويجوز حذف المفعولين لافعال القلوب بالاجماع
او احدهما الاول او الثاني عند الجمهور لكنه قليل وكان ينبغي ان لا يحذف
لان المفعولين هنا بمنزلة اسم واحد اذ مضمونهما هو المفعول
به في الحقيقه لان معنى ظننت زيدا قايما ظننت قيام زيد فحذف
احدهما كحذف بعض اجزا الكلمه الواحده لدليل يدل على حذفهما
نحو قوله تع اين شركاي الذين كنتم تزعمون فحذف مفعولي
تزعمون بدليل ما قبلهما عليهما اي تزعمونهم شركاي ومن حذف
الاول نحو ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا
لهم اي بخلهم هو خيرا لهم ومن حذف الثاني ما اذا قيل لك من
ظننته قايما فتقول في جوابه ظننت زيدا تقديره اي ظننت زيدا قايما

= فحذف ثانيهما لدلالة السوال عليه واما حذفهما فاحدهما لغير
دليل فلا يجوز لعدم الفايدة حينيذ وعد صاحب الجرومية
من هذه الافعال الناصبة للمبتدى والخبر سمعت اذا دخل على مالا
يسمع تبعا للاخفش ومن وافقه قال ابو حيان ولا بد حينيذ
ان تكون مفعولها الثاني جملة مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول
كذا لا سمعته يخرج اذ الخروج لا يسمع فزيدا مفعولا اول وجملة
يقول كذا في محل نصب على انها مفعول ثان مثله قوله تع
سمعنا فتى يذكرهم وبهذه الاية احتج الاخفش ولا حجة فيها
كما ستعرفه فان دخلت على ما يسمع تعدت الى واحد فقط
بلا خلاف نحو سمعت القران ومذهب الجمهور انها لا تنصب
مفعولين بل هي فعل متعد الى واحد لانها من افعال الحواس وهي لا
تتعدى الا الى واحد وان كان ذلك الواحد معرفة كالمثال
الاول فالجملة التي بعده وهي يقول في محل نصب على انها حال من
المفعول لان الجملة بعد المعارف احوال وان كان نكرة كما في الاية
التي احتج بها الاخفش فالجملة التي بعده وهي يذكرهم في محل نصب
على انها صفة لان الجمل بعد النكرات صفات والله اعلم ولما فرغ من
مرفوعات الاسما شرع في منصوباتها فقال

باب المنصوبات من الاسما

المنصوبات جمع منصوب
لما مر وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهو الفتحة والكسرة والالف
واليا المنصوبات من الاسما بالاستقرا خمسة عشر منصوبا وهي
على سبيل الاجمال والتعداد المفعول به نحو ضربت زيدا ومنه الاسم
المنادى بجميع اقسامه نحو يا عبد الله كما سياتي بيانه في محله
وثانيها المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة ويسمى المفعول
المطلق لعدم تقييده بحرف نحو ضربت ضربا وكل منهما يسمى مفعولا
فيه لوقوع الفعل وثالثها المفعول من اجله نحو قمت اجلالا لك

وخامسها المفعول معه نحو سرت والنيل وسادسها المشبه
بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه بالنصب وسابعها الحال
نحو جا الامير راكبا وثامنها التمييز في بعض احواله نحو طاب محمد نفسا
وتاسعها الاستثنا في بعض احواله ايضا نحو فشربوا منه الا قليلا
وعاشرها خبر كان واخواتها نحو زيد قايما وحادي عشرها خبر الحروف
المشبهة بليس نحو ما زيد قايما وثاني عشرها خبر افعال المقاربة
نحو كاد زيد يقوم وثالث عشرها اسم ان واخواتها نحو ان زيدا
قايم ورابع عشرها اسم لا التي لنفي الجنس نحو لا صاحب علم ممقوت
وقد تقدم الكلام على خبر كان وما بعده في المرفوعات وخامس عشرها
التابع للمنصوب وهو اربعة اشيا كما تقدم في المرفوعات
ان التابع للمرفوع كذلك ولم يذكر مفعولي ظن واخواتها لاندراجها في المفعول
به كالمنادى ولها ابواب يذكر فيها تفاصيلها وقد شرع في ذلك على الترتيب
المذكور فقال

باب المفعول به

وهو الذي
فعل به فعل والمفاعيل خمسة وبدا بها لانها اصل في النصب وغيرها
محمول عليها وبدا منها المفعول به لانه احوج للاعراب للالتباسه
بالفاعل لانه اكثر استعمالا وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل اي فعل
الفاعل نحو ضربت زيدا فزيدا مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الضرب
عليه وركبت الفرس فالفرس مفعول لوقوع الفعل الذي هو الركوب
عليه وليس المراد بوقوع الفعل الوقوع الفعلي الذي هو الركوب
الحسي كما في هذين المثالين لعدم جريانه في مثل من نحو واتقوا
الله ونحو يقيمون الصلوة بل الوقوع المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل
بشي من غير واسطة بحيث لا يعقل الفعل بدون تعلق ذلك الشي سوا
نسب اليه الفعل بطريق الاثبات كما مثل وبطريق النفي نحو لم اضرب
زيدا وعلامة المفعول به ان تخبر عنه باسم مفعول من لفظ
فعله وهو على قسمين ظاهر ومضمر فقسمان احدهما متصل

بعامله ما يستقل بنفسه وهو اثنى عشر ضميرا اثنان للمتكلم وخمسه
للمخاطب وخمسه للغايب نحو الياء من اكرمني للمتكلم وحده واخواته
وهي اكرمنا للمتكلم ومعه غيره او للمعظم نفسه واكرمك بفتح الكاف
للمذكر المخاطب واكرمك بكسرها للمونثه المخاطبه واكرمكما للمخاطب
مطلقا واكرمكم لجمع المذكر المخاطب واكرمكن لجمع المونث المخاطب
مطلقا واكرمه للمذكر الغايب واكرمها للغايبه واكرمهما للمثنى
الغايب وثانيهما منفصل يستقل بنفسه وهو ايضا اثنا عشر ضميرا
على ما تقدم نحو اياي اكرمت واخواته من اياها واياك واياكِ
واياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهم اياهن وقد تقدم ذلك جميعه
في فصل المضمر وبيان المتصل والمنفصل منه والاصل فيه اي في المفعول به
ان يتاخر عن الفاعل بان يذكر بعده لكونه فضله نحو وورث سليمن
داود وقد يتقدم على الفاعل بان يتوسط بينه وبين الفعل اما
جوازا نحو ضرب سعدى موسى واما وجوبا نحو زان الشجر نوره
وقد يتقدم على الفعل والفاعل جميعا جوازا ووجوبا فريقا هدى واياما
تدعوا كما تقدم جميع ذلك في باب الفاعل وذكره هنا زياده وايضاح
ويجوز ادخال اللام عليه عند تقدمه نحو ان كنتم للرويا تعبرون
والذين هم لربهم يرهبون وتسمى هذه اللام مقويه لانها تقوت
العامل حتى وصل الى المتقدم لانه بتقدمه عليه ضعف عن الوصول
اليه وانما جاز تقديم المفعول ولم يجز تقديم الفاعل لان الفاعل
مرفوع فلو قدم اشتبه بالمبتدا بخلاف المفعول لان اعرابه
النصب فلو انتفى الاعراب منه لفظا امتنع تقديمه على الفعل ايضا
والناصب للمفعول به اما فعل متعدى كما تقدم او وصف نحو ان
الله بالغ امره او مصدر نحو ولولا دفع الله الناس او اسم فعل نحو
عليكم انفسكم والاصل في ناصبه ان يكون مذكورا وقد يضمر
كما اشار اليه بقوله ومنه اي ومن المفعول به ما اضمر اي قدر

عامله جوازا لقيام قرينة تدل عليه نحو واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم
قالوا خيرا اي انزل خيرا ووجوبا في سبعه مواضع ذكر منها هنا
موضعين احدهما باب الاشتغال اي اشتغال العامل
عن نصب الاسم السابق وحقيقته ان يتقدم اسم ويتاخر عنه
فعل او وصف مشتغل بالعمل في محل ضمير الاسم السابق او بالعمل
في اسم ملابسه اي الضمير عن العمل لفظا او محلا في الاسم السابق لولا
اشتغاله بذلك العمل فيه نحو زيدا ضربته مثال لما اشتغل فيه
الوصف بالضمير وقوله الان او غدا للاشاره الى ان شرط الوصف
بالضمير ان يكون عاملا ولا بد مع ذلك ان يكون صالحا للعمل فيما قبله
وخرج عن ذلك نحو زيدا انت ضاربه امس لانه غير عامل وزيدا
انا ضاربه لان الصله لا تعمل فيما قبلها وزيدا ضربت غلامه مثال
لما اشتغل فيه الفعل بالملابس ولم يذكر مثالا لما اشتغل فيه الوصف
بالملابس من الاول قوله تعالى وكل انسان الزمناه طايره
في عنقه فالنصب في ذلك يعني ان الاسم في جميع الامثله المذكوره
منصوب بمحذوف اي بعامل محذوف اي العامل محذوف فعلا كان او وصفا
وجوبا لا يجوز اظهاره مماثل للمذكور معنى او مستلزم له يفسره ما بعده
فلا يجمع بينهما لامتناع الجمع بين المفسر والمفسر والتقدير في المثال الاول
اضرب زيدا اضربه في الثاني انا ضارب زيدا انا ضاربه وفي الثالث
اهنت زيدا ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانه صاحبه
عرفا وفي الرابع الزمنا كل انسان الزمناه والجمله المفسره في الامثله
كلها لا محل لها من الاعراب واشار الى الموضع الثاني بقوله ومنها
اي من المواضع التي اضمر عاملها وجوبا المنادى بجميع انواعه
وهو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا وتقديرا
لكن انما يظهر نصبه اذا كان مضافا او شبيها به نحو يا عبد الله
ويا طالعا جبلا واشار الى كونه مفعولا به بقوله فان اصله

ادعو عبد الله فحذف الفعل واُنيب يا عنه اى وعوض حرف الندا
عنه للتخفيف وليدل على الانشا فان الفعل وان اريد به الانشا
لكنه يوهم الاخبار نظرا على اصله وانما وجب الحذف لامتناع الجمع
بين العوض والمعوض عنه وقد افهمت عبارته كغيره ان يا عبد الله
جملة وان المنادى ليس احد جزئيها والمنادى خمسة انواع المفرد
العلم وهو ما كان تعريفه سابقا على الندا والنكرة المقصوده
وهو ما عرض تعريفها فى الندا بان قصد بها معين والنكرة غير المقصوده
بالذات وانما المقصود واحد من افرادها والمضاف والشبيه
بالمضاف وقد اشار الى بيان حكمها بقوله فاما المفرد العلم
والنكرة المقصوده فيبنيان على ما يرفعان به فى حال الاعراب
وهو اولى من قول الاصل فيبنيان على الضم لفظا او تقديرا اذا كانا
مفردين نحو يا زيد ويا رجل لمعين ويا موسى او جمع تكسير لمذكر
او مونث يا زيود ويا رجال ويا هنود ويا اسارى او جمع مونث
سالما نحو يا مسلمات او مركبا تركيبا مزجيا نحو يا معدى كرب
ويا سيبويه او اسنادا يا مسمى به باطاب الزمان ويبنيان
على الالف فى التثنيه اى فى المثنى نيابة عن الضمة نحو يا زيدان
ويا رجلان مرادا بهما المعين وعلى الواو فى الجمع المذكر السالم نيابة
عن الضمة نحو يا زيدون مرادا به معين ايضا وانما بنى مع
اصله الاعراب لمشابهته لكاف ادعوك فى الافراد والتعريف
وتضمن معنى الخطاب وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وبنى
على الحركه ليعلم ان له اصلا فى الاعراب وكانت ضمة اشارة له
باقوى الحركات اذ كان معربا فى الاصل واذا اضطر الى تنوينه
جاز ان ينون مضموما ومنصوبا واذا وصف بابن مضاف لعلم
نحو يا زيد بن سعد جاز لك ضمه وفتحه واعلم ان اكثر النحاة
على ان العلم اذا نودى ينكر ثم يعرف كما اذا اضيف لئلا يجتمع

تعريفان فى يا زيد وهو ممتنع بدليل امتناع يا الرجل وذهب
اخرون الى ان العلمية باقية بعد الندا والممتنع انما هو اجتماع اداتى
فى تعريف وايد هذا بنحو يا هذا ويا عبد الله ويا الله اذ لا يقبل
التنكير والثلاثه الباقيه منصوبه لفظا لا غير لقصورها عن
المفرد المعرفه فى الشبه بالكاف الاسميه والنكره غير المقصوده
كقول الاعمى او فى معناه الغريق يا رجلا خذ بيدي والمضاف سوا
كانت الاضافه محضه نحو يا عبد الله ام لا نحو يا حسن الوجه
والمشبه بالمضاف فى توقف معناه على شى كتوقف المضاف على المضاف
اليه سوا كان الشى مرفوعا نحو يا حسنا وجهه او منصوبا نحو
يا ضاربا زيدا او يا طالعا جبلا ام مجرورا نحو يا خيرا من زيد
ويا رحيما بالعباد وقد تقدم فى باب لا النافيه للجنس بيان المشبه
بالمضاف وهو ما لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر وقد تقدم ايضا
بيان المراد بالمفرد فى هذا الباب وهو انه ما لا يكون مضافا ولا
شبيها به فيدخل فيه المركب المزجى والمثنى والمجموع كما تقدم والله اعلم
فصل واذا كان المنادى مضافا الى يا المتكلم اضافة محضة جاز لك
فيه ست لغات لكثرة استعماله وكثرة ذلك يستتبع فيه
التخفيف احدها حذف اليا والاجتزا اى الاكتفا بالكسرة الدالة عليها
نحو يا عباد فاتقون ويا قوم ان كان كبر عليكم مقامى وهى الافصح و
الاكثر فى كلامهم الثانيه اثبات اليا الساكنه نحو يا عبادى لا خوف
عليكم وهى فى الاولى الثالثه اثبات اليا مفتوحه نحو يا عبادي
الذين اسرفوا وهذه اليا يوقف عليها بها السكت حفظا للفتحه
فيقال يا عباديه وهذه اللغه تلى ما قبلها ثم تليها الرابعه وهى قلب
الكسره التى قبلها اليا فتحه وقلب اليا اى ثم قلبها الفا للتخفيف نحو يا حسرتا
على ما فرطت ثم تليها الخامسه وهى حذف الالف والاجتزا بالفتحه
تدل عليها نحو يا غلام وهذا وان كان واردا لكنه شاذ السادسه

حذف الالف وضم الحرف الذي كان مكسورا كالمنادى المفرد اكتفا عن الاضافه
بنيتها وانما يفعل ذلك فيما كثر فيه ان لا ينادى الا مضافا وحملا للقليل على الكثير
كقول بعضهم يا امة لا تفعلي بضم الميم حكاه يونس وقرى رب السجن بضم البا
وهي ضعيفه جدا فان كان المنادى المضاف الى اليا معتلا نحو يا فتى ويا قاضي
فليس فيه الا لغه واحده وهي اثبات اليا مفتوحه او صحيح الاخر ولكن
اضافته غير محضه نحو يا مكرمي ويا ضاربي فليس له الا لغتان
اثبات اليا مفتوحه او ساكنه فان كان المنادى المضاف الى اليا ابا
او اما جاز لك فيه مع هذه اللغات الست اربع لغات اخر احدها
ابدال اليا تا مكسوره عوضا عن اليا وكسرت لمناسبة اليا وهو الاكثر
يا ابت ويا امت بكسر التا وبها قرا السبعه غير ابن عامر في يا ابت
الثانيه فتح التا المخففه وبها قرى ابن عامر الثالثه الجمع بين التا والالف
فيقال يا ابتا يا امتا لانه جمع بين العوضين وبها قرى شاذا
واذا وقف على ذلك جى بها الوقف فيقال يا امتاه الرابعه الجمع بين
التا ويا المتكلم فيقال يا ابتي ويا امتي يا ابتا جمعا بين العوض والمعوض
وهما لا يكادان يجتمعان واذا كان المنادى مضافا الى اليا الداله
على المتكلم مثل يا غلام غلامي لم يجز فيه الا اثبات اليا مفتوحه
او ساكنه ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى الا اذا كان ابن عم
او ابن ام او بنت عم او بنت ام فيجوز فيهما اربع لغات لكثرة استعمالها
في النداء خصا بالتخفيف احدها وثانيها حذف اليا اكتفا بالكسره الداله
عليها مع كسر الميم وفتحها وبهما قرى في السبعه في قوله تعالى قال
ابن ام وثالثها اثبات اليا كقول الشاعر
يا ابن امي ويا شقيق نفسي ... انت خليتني لدهر شديد ورابعها
قلب اليا الفا كقوله يا ابنة عما لا تلومي واهجعي فليس يخلو
منك يوما مضجعي واثبات اليا وكذا الالف المنقلبه عنها
شاذ في التوضيح وغيره ولا يكادون يثبتون اليا والالف

الا في الضروره **باب المفعول المطلق** الذي لم يقيد بالجار والظرف
لصحة اطلاق المفعول عليه من غير تقييد بصله تضم اليه بخلاف بقيه
المفاعيل فلا يصح اطلاق ذلك عليها الا بعد تقييدها بان يقال
مفعول به وله وفيه ومعه وهو المصدر الفضله الموكد لعامله
ان لم يزد مدلوله على مدلول عامله اذا كان مصدرا والا فالمصدر
المفهوم منه او المبين نوعه بان دل على هيئة صورة الفعل وعدده
فالموكد لعامله نحو عجبني ضربك زيد ضربا واما نحو وكلم الله موسى
تكليما وقولك ضرب ضربا فالمفعول المطلق موكد لمضمون عامله
لا لنفسه وهذا لا يجوز تثنيته وجمعه باتفاق لان مدلوله
معنى واحد والتثنيه والجمع تقتضيان التعدد ولانه بمثابة
تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع والمبين نوع عامله او باضافة نحو
واحذناهم اخذ عزيز مقتدر او وصفه مع ثبوت الموصوف
نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو ان اعمل صالحا اي عملا
صالحا وقولك ضربت زيد اضرب الامير اي ضربا مثل ضربه او بلام العهد
نحو ضربت الضرب الذي تعرفه او باسم خاص نحو رجع القهقري وهذا
يجوز تثنيته وجمعه على المشهور لاختلاف انواعه كسرت سيري
زيد الحسن والقبيح والمبين لعدد عامله نحو فدكتا دكة واحده
وقولك ضربت زيد ضربتين او ثلاث ضربات او الفا وهذا لا خلاف
في جواز تثنيته وجمعه وقسمان لفظي ومعنوي لانه اما ان يوافق
عامله في معناه ولفظه معا او في معناه دون لفظه فان وافق
المصدر لفظ فعله ومعناه بان اتحدت مادته ومادة فعله
فهو لفظي كما تقدم من الامثله وان وافق معناه فعله دون
لفظه بان اختلفت مادته ومادة فعله فهو معنوي
نحو جلست قعودا او قمت وقوفا فالقعود والجلوس بمعنى واحد
وكذا القيام والوقوف ولكن المادة مختلفه وعلم من كلامه

انه لا يشترط في المفعول المطلق ان يكون ناصبه من لفظه اكتفا بالمرافقه
في المعنى وبه جزم ابن الحاجب ونظر بعضهم في كون الجلوس والقعود بمعنى واحد
لثبوت الفرق بينهما في المعنى الا ترى انه يقال للزمن انه مقعد ولا يقال انه
انه مجلس قال الامام الراغب رحمه الله تع القعود انما يقابل به القيام والجلوس
انما يقابل به الاتكا فيقال للقايم اقعد وللنايم اجلس فقد بان تباينهما
وافتراقهما والمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل الصادر من الفاعل
او القايم بذاته بخلاف اسم المصدر فانه وان دل على الحدث لكنه غير
جار على الفعل كالغسل والوضوء وتقريبه اي حد المصدر الى فهم المبتدي
ان يقال هو الذي يجي ثالثا في تصريف الفعل كما اذا قيل لك صرف
نحو ضرب يضرب ضربا فضربا مصدر لانه وقع ثالثا في تصريف الفعل
فقد جرى العرف بتقديم الماضي والاتيان بالمضارع بعده ثم المصدر
والا فلا يمتنع التكلم بالمصدر بعد الماضي وقد تنصب اشيا على
المفعول المطلق وان لم يكن مصدرا لدلالتها عليه وذلك على سبيل النيابه
عن المصدر فمن ذلك نحو كل وبعض حال كونهما مضافين للمصدر نحو فلا
تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نايب عن المصدر المحذوف والاصل
فلا تميلوا ميلا كل الميل ومثله نحو ولو تقول علينا بعض الاقاويل
وضربته بعض الضرب وهذا انما ناب عن المصدر المحذوف المبين لنوع
عامله وكالعدد للمصدر نحو فاجلدوهم ثمانين جلده فثمانين
مفعول مطلق نايب عن المصدر المحذوف والاصل فاجلدوهم
جلدا ثمانين وجلده تمييز وكاسما الالات المعهوده للفعل
نحو ضربته سوطا او عصى او مقرعه والاصل ضربته ضربا
بسوط او عصى او مقرعه ثم توسع في الكلام فحذف المصدر واقيمت
الاله مقامه وهذا والذي قبله مما ناب عن المبين لعدد عامله
واما النايب عن المؤكد للعامل فلم تمثل به نحو اغتسل غسلا والله
انبتكم من الارض نباتا باب المفعول فيه هو المسمى

عند البصريين ظرف الزمان وظرف المكان لوقوع الفعل فيه اذ لا بد
له من زمان ومكان يقع فيه وظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب
باللفظ الدال على المعنى بتقدير معنى في الداله على الظرفيه فخرج عن ذلك
ما نصب بتقدير ولم يكن اسم زمان ولا مكان نحو وترغبون ان تنكحوهن
اذ التقدير في وما نصب من اسم الزمان ولا بتقدير في نحو تخافون يوما
فانه مفعول به لا فيه وما كان مرفوعا او مخفوضا منه فانه
ليس بظرف والمنصب حكم له وقد تقدم انه لا يوجد في التعريف وقد ذكره
المولف عده من ظرف الزمان يصدق عليها التعريف وهي نحو قولك صليت
اليوم واعتكفت الليله وجيتك غدوه وبكره وسحرا وغدا وعتمه
وصباحا ومساء ولا اكلمك ابدا وامدا وحينا وعاما وشهرا
واسبوعا وساعة وظرف المكان هو اسم المكان المنصوب
باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه بتقدير معنى في الداله على الظرفيه
وقد ذكرت ايضا عده امثله نحو جلست امام الكعبه وخلف
المقام وقدام الحطيم ووراء الحجر وفوق المنبر وتحت الميزاب وعند الملتزم
ومع سدنة الكعبه وازاء الحجر الاسود اي مقابله وحذاه بالذال المعجمه
وتلقاه وهذه الثلاثه الاخيره معناها واحد تقول هذا بازايه
اي بحذايه وجلس تلقاه اي حذاه وحذا الشي ازاه وكذلك امام
وقدام معناهما واحد وكذا خلف ووراء وثم بفتح الثا المثلثه
اسم اشاره للمكان البعيد كما مر وهنا بضم الها اسم اشاره للمكان القريب
وبفتحها وكسرها مع تشديد النون للمكان البعيد كما مر ايضا وجميع
اسما الزمان معرفه كانت او نكره محدوده كانت كيوم وشهر او غير
محدوده كحين وزمان تقبل النصب على الظرفيه بتقدير في ولا فرق في ذلك
بين المختص منها بوصف او غيره وبين المحدود والمبهم ونعني بالمختص
منها ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس او اليوم ونعني بالمحدود منها ما يقع
جوابا لكم [struck] الاستفهاميه كالاسبوع والشهر فاذا قيل كم اعتكفت

فانك تقول مجيبا له اعتكفت اسبوعا او شهرا او عاما ويعني بالمبهم
منها ما يقع جوابا للشي منها ويدل على قدر من الزمان غير معين
كالحين والوقت تقول ابتداء جلست حينا وساعة ووقتا
وتنصب على جهة التاكيد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل وقضيته
عطف المولف المعدود على المختص وعبارة ابن هشام في جامعه
وما صلح من الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان فمختص او لكم كيومين
فمعدود او لهما فمختص معدود كاسما الشهور غير ما اضيف اليه
شهر وهو الربيعان ورمضان وغيرهم فهو مبهم كحين واما اسما المكان
فلا ينتصب منها على الظرفيه بتقدير في الا ثلثة انواع الاول المبهم
او ما في حكمه والمراد بالمبهم ما لا يختص بمكان بعينه كاسما الجهات
الست اذ ليس لها حد ولا نهايه معينه وهي فوق وتحت ويمين
وشمال وامام وخلف فان خلفك يتناول ما وراء ظهرك الى انقطاع
الارض وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له
ست حالات وما اشبهها في الابهام كارض ومكان والثاني
في اسما المقادير الداله على مسافه معلومه كالميل وهو اربعة الاف
خطوه والفرسخ وهو ثلاثة اميال والبريد وهو اربعة فراسخ نحو سرت
ميلا او فرسخا او بريدا وظاهر عبارته انه ليس بمبهم وبه
صرح بعضهم واكثرهم على انه مبهم قال ابن هشام وحقيقه
القول فيه ان فيه ابهاما من جهة انه لا يختص ببقعه بعينها
واختصاصا من جهة دلالته على كميه معينه قال فعلى هذا
يصح فيه القولان والثالث ما كان مشتقا من مصدر عامله
سوا كان عامله فعلا ام اسما نحو جلست مجلس زيد قال الله تعالى انا كنا نقعد
منها مقاعد للسمع ونحو سرني جلوسي مجلسك فان كان مشتقا
من غير ما اشتق منه عامله نحو ذهبت في مرمى زيد ورميت
في مذهب عمرو ولم يجز في القياس نصب شي منه على الظرف بل يجب

التصريح

٦٧

التصريح معه كما يرشد اليه قوله وما عدا هذه الثلثه الانواع
من اسما المكان لا يجوز انتصابه على الظرفيه فلا تقول جلست البيت
ولا صليت المسجد ولا قمت الطريق بالنصب فيهن ولكن حكمه ان تجره بفي الظرفيه
مصرحا بها واما قولهم دخلت المسجد وسكنت البيت او الشام
فانه منصوب تشبيها بالمفعول به على التوسع باسقاط الخافض واجرى
القاصر مجرى المتعدي الا انه مع دخلت مطرد لكثرة استعماله
وهذا هو مذهب الفارسي واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه وقيل
ان ما بعد دخلت مفعول به ورد بان مصدره فعول وهذا من
المصادر للازمه غالبا ولان نظيره وهو غرت ونقيضه وهو
خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك حملا للنظير على النظير
وللنقيض على نقيضه وقيل مفعول فيه حملا له على المكان
المبهم في نحو [illegible] وذلك لكثرة استعمال المستدعيه
للخفه وصححه ابن الحاجب وانما استاثر ظرف الزمان مطلقا
بصلاحيته للنصب على الظرفيه على ظرف المكان لان اصل العوامل
الفعل ودلالته على الزمان اقوى من دلالته على المكان
لانه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وهي الفعل فلما كانت
دلالته على الزمان قويه تعدى الى المبهم وغيره من الزمان
فلما كانت دلالته على المكان ضعيفه اختص بما ذكره المولف
لان الفعل دلالته عليه في الجمله باب المفعول
معه هذا خاتمة المفاعيل وجعل اخرها للتردد في كونه قياسا
او سماعيا ولكون العامل لا يصل اليه الا بواسطة الواو وهو الاسم
المنصوب بما سبقه من فعل وما فيه حروفه ومعناه الذي
يذكر بعد واو بمعنى مع لمصاحبة معمول الفعل وهذا هو المراد بقوله
لبيان من فعل معه الفعل لا المشاركه فيه وان اوهم ذلك
والمراد بمصاحبته ان يكون مع الفاعل في صدور الفعل عنه ومع

المفعول فى وقوع الفعل عليه فى زمن واحد مسبوقا ذلك الاسم بجملة
فيها فعل او فيها اسم فيه معنى الفعل وحروف فالاول نحو جا الامير
والجيش اى مع الجيش واستوى الماء والخشبة اى مع الخشبه
وعدد المثال لافادة ان ما بعد الواو ويكون صالحا لمشاركة
ما قبله فى حكمه كالمثال الاول وقد لا يكون كذلك الا ترى
ان الخشبة لم تكن معوجه حتى تستوى وانما المقصود الما بلغ
فى ارتفاعه الى الخشبه فاستوى معها اى ارتفع والخشبة هنا
مقياس يعرف به قدر ارتفاع الما وزيادته المثالى نحو ابا سر
والنيل اى معه ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلثه اقسام
قسم يجب نصبه مفعولا معه وقسم يترجح نصبه مفعولا معه
على عطفه وقسم بعكسه فاشار الى الاول بقوله وقد
يجب النصب على المفعوليه لمانع يمنع من العطف نحو المثالى
الاجوين لامتناع العطف فيهما من جهة المعنى نعم ان فسر
استوى الماء بمعنى تساوى لم يمتنع العطف فيهما بالرفع فى الثانى
منهما لان المعنى حينيذ تساوى الماء والخشبه فى العلو اى
صعد الماء حتى بلغ الخشبه فليست الخشبة ارفع منه
ونحو قولك لم تنه عن القبيح واتيانه لا تنه عن القبيح واتيانه
بالنصب اذ لو جر بالعطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن
اتيانه وهذا خلاف المعنى المراد ونحو مات زيد وطلوع الشمس
بالنصب اذ العطف يقتضى التشريك فى المعنى وطلوع الشمس لا يقوم
به الموت وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاكم اى مع شركائكم
وليست الواو عاطفه لان اجمع لا يقع على الشركا لا يقال
اجمعت شركائى انما يقال جمعت شركائى واجمعت امرى
وقد يترجح النصب مفعولا معه على العطف لامر اصناعى نحو
قمت وزيد الان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن الا مع

الفصل

الفصل فرجح النصب على الرفع لسلامته من ارتكاب وجه ضعيف
عنه منلو جه والفرق بين الرفع والنصب معنى لان النصب
يقتضى مشاركة زيد للمتكلم فى القيام فى وقت واحد بخلاف
الرفع فان زيدا وان شارك المتكلم فى القيام فى وقت واحد
لا يلزم ان تكون قيامهما فى وقت واحد ورجحان النصب
فيما ذكر هو فى التوضيح وجزم ابن الحاجب فى كافيته بوجوبه
وكذا ابن هشام فى القطر وقال انه الاصح وقد يترجح العطف
عليه اى على النصب نحو المثال الاول هو جا الامير والجيش ونحو جا
زيد وعمرو فالعطف فيهما وفيما اشبههما هو مما خال عن ضعف
من جهة اللفظ والمعنى ارجح لانه الاصل فى الواو وقد امكن ومحل
رجحان النصب والعطف اذا قطع النظر عن مراد المتكلم
لاختلاف معنى النصب والا فالعطف فلا يتصور رجحان فان
قلت شرط المفعول معه ان يسبق بفعل او ما فى معناه او حروفه
فما نصع فى قولهم ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة ثريد
بالنصب مع عدم الشرط المذكور فالجواب ان الفعل موجود تقديرا
لان انت فاعل بفعل محذوف والتقدير ما تكون وكيف تصنع فلما
حذف الفعل وحده برز ضميره وانفصل فصل واما
المشبه بالمفعول به وهو معمول الصفه المشبهه باسم الفاعل
المتعدى لواحد فنحو وجهه من قولك زيد حسن وجهه
بنصب الوجه والاصل زيد حسن وجهه بالرفع لكنهم لما قصدوا
المبالغه حولوا الاسناد عن الوجه الى الضمير المستتر فى الصفه راجع
الى زيد ليفيد تعميم الحسن له فقيل زيد حسن وجهه اى هو ثم
نصب وجهه تشبيها بالمفعول به لان من حسن وجهه حسن
اسناد الحسن الى جملته وليس مفعولا به لان الصفه قاصره كفعلها
ولا تمييز لانه معرفة بالاضافه وسياتى الكلام عليه زياده فى محله

فالرفع اما اذا نظر اليه فانه يقتضيه
المعنى نصا تعين النصب م س

باب الحال

يذكر ويؤنث لفظا ومعنى هو الاسم المنصوب
بالفعل او شبهه ومعناه المفسر لما ابهم من الهيئات اي هيئات
ما هو له وصفاته التي هو عليها وقت صدور الفعل منه او وقوعه عليه
بخلاف التمييز فانه وان كان مفسرا لكنه للذوات لا للهيئة واما
النعت وان حصل به بيان الهيئة لكنه ضمنا وانما المقصود به
بالذات تخصيص المنعوت وياتي الحال لبيان هيئة ما هو له
اما من الفاعل نحو جاء زيد راكبا فراكبا حال من زيد مبين هيئته وقت
مجيئه فان قولك جاء زيد لا يعلم منه على اي هيئة جاء وكذا قوله تعالى
فخرج منها خائفا فخائفا حال من فاعل خرج مبين هيئته وقت خروجه
او من المفعول نحو ركبت الفرس مسرجا فمسرجا حال من المفعول مبين
هيئته وقت وقوع الركوب عليه وكذا قوله تع وارسلناك للناس
رسولا فرسولا حال من الكاف في ارسلناك مبين هيئته وقت ارساله
او منهما معا نحو لقيت عبد الله راكبين فراكبين حال من عبد الله
ومن التاء في لقيت عبد الله والمعنى لقيت عبد الله حال كوني راكبا
وكونه راكبا فان قلت لقيت عبد الله راكبا احتمل كون الحال من
الفاعل او من المفعول وياتي الحال ايضا من المجرور بحرف نحو مررت
بهند جالسة او بمضاف ان كان المضاف بعضه نحو لحم اخيه ميتا
او كبعضه نحو ان اتبع ملة ابرهيم حنيفا او عاملا في صاحب الحال
نحو اليه مرجعكم جميعا ولا يكون الحال الا نكرة لان المقصود بيان
الهيئة وهو حاصل بالنكرة فلا حاجة الى تعريفه احترازا عن العبث
والزيادة لا لغرض وان وقع في كلامهم بلفظ المعرفة تؤول بنكرة
محافظة على ما استقر للحال من لزوم التنكير نحو جاء زيد وحده
فوحده معرفة بالاضافة وهو حال من زيد فيؤول بنكرة
اما من معناه كما هو في المثال اي جاء زيد منفردا او من لفظه
كما في مثل رجع عوده على بدئه وفعلته جهده وطاقته اي جاهدا

عايدا

عايدا وفعل جاهلا ومطيعا والغالب في الحال كونه مشتقا من
مصدر للدلالة على متصف به كما تقدم وقد يقع جامدا مؤولا بمشتق
كان دل على تشبيه نحو بدت الجارية قمرا فقمرا حال من الفاعل وهو جامد
مؤول بمشتق اي مضيئة وكان دل على مفاعلة من الجانبين نحو بعته
البر يدا بيد فيدا حال من الفاعل والمفعول ويد بيان وفيه معنى
المفاعلة اي متقابضين وكان دل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا
ورجلين رجلين ورجالا رجالا وضابطه ان ياتي بالتفصيل
بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا قال الرضي والمختار كما قاله المرادي
ان الجزء الثاني وما قبله منصوبان بالعامل لان مجموعهما هو الحال
فان الحالية مستفادة منهما اي مترتبين لا من احدهما ونظيره
في الخبر هذا حلو حامض ولا يكون الحال الا من تمام الكلام اي بان تقع
بعد جملة تامة متركبة من مبتدا او خبر او من فعل وفاعل
فلا يكون ركنا للكلام بمعنى انه ليس احد جزئي الجملة وان توقف
حصول الفائدة عليه وليس المراد بتمام الكلام ان يكون الكلام
مستغنيا عنه كما قال المكودي لان الفائدة قد تتوقف عليه
بدليل قوله تع ولا تمش في الارض مرحا وقوله تعالى وما خلقنا
السموت والارض وما بينهما لاعبين الا ترى ان الكلام لا تتم فائدته
المقصودة بدون ذكر مرحا ولاعبين ولا يكون صاحب الحال
وهو من الحال وصف له في المعنى الا معرفة كما تقدم في الامثلة
لانه محكوم عليه التعريف او نكرة بمسوغ من المسوغات
تقربه حينئذ من المعرفة كما يقع المبتدا نكرة بمسوغ لصاحب
الحال بمنزلة المبتدا وهو بمنزلة الخبر من المسوغات ان يتقدم
عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل فجالسا حال من رجل
وسوغ مجيئه منه تقدمه عليه وقيل انه حال من الضمير
المستكن في الظرف وهو ظاهر ويلزم على الاول مجيء الحال

من المبتدا وجوز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح
المنع وان جعل رجل في المثال فاعلا بالظرف لزم عمل الظرف من غير
اعتماد وهو ضعيف ومن المسوغات ان يكون صاحبها مخصصا
اما بوصف كما سياتي او باضافة وذلك نحو قوله تع في اربعة
ايام سوا فسوا حال من اربعة لاختصاصها بالاضافة الى الايام
او واقعا بعد نفي وذلك قوله تع وما اهلكنا من قرية الا لها
منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية وهي نكرة عامة
لوقوعها في سياق النفي من التخصيص بالوصف نحو قراءة بعضهم
ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بالنصب فمصدقا حال
من كتاب وهو نكرة لتخصيصه بالظرف ولا يتعين ذلك لجواز
كونه حالا من الضمير المستكن في الظرف بعد حذف الاستقرار
وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه
مائة بيضا وفي الحديث فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
قاعدا وصلى وراءه رجال قياما ولا يقاس عليه ويقع الحال ظرفا
كما يقع الخبر ظرفا رايت الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان في موضع
الحال من الهلال وجار ومجرور نحو فخرج على قومه في زينته
ففي زينته في موضع الحال من الضمير المستتر في خرج ويتعلقان
اذا وقع كل منهما حالا بمستقر ان قدرا في موضع المفرد او استقر
ان قدر في موضع الجملة حال كونهما محذوفين وجوبا
لكنهما كونا مطلقا وشرط الظرف وعديله ان يكونا تامين
كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يقعا حالا ويقع الحال جملة
اسمية او فعلية فيحكم على محلها بالنصب خبرية اي محتملة
للصدق والكذب لا انشائية لا خارج له فلا فيه لعاملها
والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيدت بها والانشاء لا خارج
له فلا يصلح للقيد ولا بد لها حينئذ من رابط يربطها

لمن

لمن هي له كما اشار الى ذلك بقوله وهي مرتبطة تلك الجملة الواقعة
حالا اما بالواو والضمير معا نحو الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم
الوف فجملة وهم الوف حال من فاعل خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير
وهو هم او مرتبطة بالضمير فقط نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو
فبعضكم مبتدا وعدو خبره ولبعض متعلق بالخبر والجملة حال من
فاعل اهبطوا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والربط بالضمير
وحده في الجملة الاسمية ضعيف او مرتبطة بالواو فقط نحو لئن
اكله الذئب ونحن عصبة فجملة ونحن عصبة حال من الذئب
مرتبطة بالواو فقط ولا مدخل لنحن في الربط لعدم عوده الى صاحب
الحال من الذئب وقد يستشكل بعضهم وقوع مثل هذه الجملة
حالا مع انها ليست مبينة لهيئة الفاعل والمفعول واذا وقعت
بل الهيئة زمن الفعل وقد قالوا الفعل ما بين هيئة الفاعل والمفعول
فالهيئة بزمن الفعل واذا وقعت الجملة الفعلية المصدرة بالماضي حالا
فلا بد معها من قد ظاهرة او مقدرة نحو جاء زيد وقد ركب غلامه
ونحو جاؤكم حصرت صدورهم **باب التمييز** ويقال له التفسير
والتبيين وهو مصدر بمعنى المميز بكسر الياء اسم فاعل هو الاسم المنصوب
بما سبقه من فعل او شبهه او ذوات مبهمة المفسر لما انبهم من الذوات
باعتبار الوضع او النسب الكائنة في جمل او شبهها عبر ابن الحاجب عن هذا
بالذات المقدرة فخرج عن ذلك الحال فانها ليست مفسرة لابهام
ذات او نسبة والنعت فانه مخصص او مقيد ورفع الابهام به انما
حصل ضمنا والذات المبهمة الرافع لابهامها التمييز اربعة انواع
احدها العدد الصريح من احد عشر فما فوقها الى المائة نحو اشتريت عشرين
غلاما فان عشرين عدد مبهم يتردد النظر في جنسه فبذكر التمييز
اندفع ذلك الابهام وكذا ملكت تسعين نعجة وغير الصريح وهو كم
الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقد يكون التمييز واجب الجر

بالاضافه كتمييز الثلاثه والمائه والالف وكم الخبريه كما سياتي فا
النصب ليس صفة لازمه للتمييز بخلاف الحال والثاني المقدار اي ما
يعرف به قدر الشي وهو ثلاثه اقسام لانه اما كيل كقولك اشتريت
قفيزا برا او وزن وذلك كقولك اشتريت منا سمنا او منا كعصا
وهو لغة في المن بالتشديد او مساحه وذلك كقولك اشتريت شبرا
ارضا والمراد بالمقدار في هذه الامثله هو المقدار الالاله التي يقع
بها التقدير والا لوجب الاضافه نحو اشتريت قفيز ابر يريد
المكيل الذي يكال به البر والثالث شبه المقدار المكيل والوزن والمساحه
فشبه الكيل نحو عندي سقاما ونحي سمنا وشبه الوزن نحو مثقال
درهم خيرا نحو تمييز لمثقال ذره ومثقال ذره شبيه بما يوزن
به وشبه المساحه نحو ما في السماء موضع راحه سحابا ومما يحتمل
الوزن والمساحه قولهم على التمر مثلها زبدا وانما كانت
هذه الامور تشبه ما ذكر لا عينه لانها ليست معده لذلك وانما
تشبهه والرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا فالخاتم
فرع الحديد لانه مصنوع منه فيكون هو الاصل بهذا الاعتبار ومثله
هذا باب ساجا فالباب فرع الساج والساج نوع من الخشب
وهذه جبة خزا فالجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير ولا يتعين
في هذا النوع النصب بل يجوز رفعه وجره وهو الاكثر كما سياتي
وقد فهم من حد التمييز انه قسمان ما يرفع ابهام ذات مبهمه
كما تقدم وما يرفع ابهام نسبته واليه اشار بقوله والمبين
لابهام النسبه نوعان محول وغير محول فالمحول له ثلاث حالات
لانه اما محول عن فاعل نحو تصبب زيد عرقا وتفقا اي امتلا
بكر شحما وطاب محمد نفسا وقوله تعالى واشتعل الراس
شيبا فعرقا تمييز لابهام نسبة التصبب الى زيد وشحما تمييز
لابهام نسبة التفقا الى بكر ونفسا تمييز لابهام نسبة الطيب

الى محمد

الى محمد وشيبا تمييز لابهام نسبة الاشتعال الى الراس والاصل
في هذه الامثله تصبب عرق زيد وتفقا شحم وطابت نفس محمد
واشتعل شيب الراس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل
ابهام في النسبه ثم جي بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا
مبالغة وتاكيدا فان ذكر الشي مجملا ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره
مفسرا اولا واما محول عن مفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فعيونا
تمييز لابهام نسبة التفجير الى الارض والاصل وفجرنا عيون الارض
فحول الاسناد عن المفعول الذي هو المضاف وجعل تمييزا واوقع
الفعل على الارض ومثله غرسة الارض شجرا او محول عن غيرهما
بان يكون محولا عن المبتدا وهو الواقع بعد اسم التفضيل نحو انا اكثر
منك مالا اصله مالي اكثر منك فحذف المضاف وانفصل الضمير
المضاف واقيم مقام المضاف وارتفع فصار اللفظ انا اكثر
منك ثم جي بالمحذوف تمييزا ومثله نحو زيد اكرم منك ابا
واجمل منك وجها الاصل ابو زيد اكرم منك ووجهه اجمل منك
وشرط هذا التمييز ان يصلح للفاعليه بعد جعل اسم التفضيل
فعلا كما في هذه الامثله والناصب له اسم التفضيل او غير محول
عن شي اصلا وهو النوع الثاني نحو امتلا الاناء ماء لان مثل
هذا التركيب وضع ابتدا هكذا غير محول والاكثر وقوعه بعد ما
يفيد التعجب نحو ما احسنه رجلا واحسن به ابا ولحسبك به
ناصرا ولله دره فارسا اي لله در فروسيه وهو مدح كماله
بكمال فروسيته والدر في الاصل مصدر در اللبن يدر وسمي اللبن
نفسه درا وهو هنا كنايه عن فعله الممدوح الصادر عنه
اي ما اعجب فعله ويحتمل التعجب من لبنه الذي ارتضعه من
ثدي امه اي ما اعجب هذا اللبن الذي نزل منه هذا الولد
الكامل في هذه الصفه والمؤلف رحمه الله تعالى مثل به للتمييز

عن النسبه وانما يتاتى اذا كان مرجع الضمير معينا معلوما
والا فهو تمييز المفرد كما مثل به صاحب المفصل وكذا المرادي وقيل
ان فارسا منصوب على الحال والمعنى التعجب منه في حال كونه فارسا
قال الدماميني والتمييز اولى لانه ثنا مطلق والحال ثناء مقيد
بحاله ونصرحهم بمن في لله دره من فارس دليل على انه تمييز
هند ولا يكون التمييز عند البصريين الا نكره فان ورد بلفظ
المعرفه اول بنكره معنى كقوله ٭ وطبت النفس يا قيس السرى
ولا يكون الا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم في الحال اى
بان يقع بعد جمله تامه وان توقف حصول الفايده عليه وقد
يقع قبل تمام الكلام نحو عشرون درهما عندي الناصب للتمييز
الذات المبهمه هو تلك الذات كعشرين في عشرين درهما وصح
عليها وان كانت جامده لشبهها باسم الفاعل لانها طالبه
له في المعنى والناصب للتمييز النسبه هو الفعل المسند كطاب
زيد نفسا او شبهه نحو زيد تصبب عرقا وزيد احمل هند وجها
وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل ولا يتقدم التمييز مطلقا على عامله
اى جامدا كان او متصرفا فلا زيد رطلا ولا رجلا ما احسنه
ولا نفسا طاب محمد لما تقدم ان المقصود هو الابهام اولا ثم
التفسير وازاله الابهام وتقديمه على العامل ينافي ذلك
المقصود والله اعلم وندر تقديمه على الفعل المتصرف كقوله
٭ تهجر ليلى بالفراق حبيبها ٭ وما كان نفسا بالفراق تطيب ٭
وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي واختاره ابن مالك
في شرح العمده باب المستثنى وهو المذكور
بعد الا واحدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا او اثباتا
وادوات الاستثنا الذى هو اخراج ما بعد الا او احدى
اخواتها من حكم ما قبلها ايجابا او سلبا ثمانيه وهى اربعه

اقسام

اقسام الاول حرف باتفاق وهو الا وبدا بها لانها اصل ادواته
والثاني اسمان باتفاق وهما غير وسوى بلغاتها الاربع فانه
يقال فيها سِوى بكسر السين والقصر كرضى وسُوى بالضم والقصر
كهدى وسَواء بفتحها والمد كسما وسِواء بكسرها والمد كبنا وهذا
عونها وقل من ذكرها والثالث فعلان باتفاق وهما ليس ولا يكون
ذكر الاتفاق منتقد اما ليس فالخلاف فيها مشهور فمنهم من ذهب
الى حرفيتها مطلقا ومنهم من خصه لكن بما اذا كانت للاستثنا
والاصح انها فعل كما تقدم في صدر المقدمه واما لا يكون فلا يحسن فعد فعلا
فصلا بان يعد متفقا على فعليته لانه مركب من حرف وفعل والمركب
منهما لا يكون فعلا ومن عده فعلا فقد تجوز في الكلام والرابع مردد
بين الفعليه والحرفيه فيستعمل تاره فعلا وتاره حرفا وهو عند الجميع
وعدا عند غير سيبويه وحاشا عند المبرد والمازني ومن تبعهما ويقال
فيها حاش بحذف الالف الاخيره وحشا بحذف الالف الاولى وقيد ابن الحاجب
حرفيتها بالاستثنا اذا علمت ذلك فالمستثنى بالا ينصب وجوبا اذا
كان الكلام قبلها تاما موجبا بفتح الجيم تاخر المستثنى عن المستثنى
منه او تقدم عليه والكلام التام هو ما ذكر فيه المستثنى منه
والموجب هو الذى لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه من نفي واستفهام نحو قوله
تعالى فشربوا منه الا قليلا فقليلا مستثنى بالا وهو واجب النصب
وما قبله وهو شربوا كلام تام لذكر المستثنى منه وهو الواو في شربوا
وموجب لعدم تقدم نفي واستفهام عليه وكقولك قام القوم الا زيدا
وخرج الناس الا عمرا بنصب وجوبا بالشروط المذكوره وسوا كان
الاستثنا متصلا بان كان المستثنى بعض المستثنى منه كما مثلنا او
منقطعا بان لم يكن كذلك بان كان من غير جنس المستثنى منه نحو قام القوم
الا ابن مشيرا بالقوم الى جماعه خاليه عن زيد ولم يكن نحو قام القوم
الا حمارا ولا بد حينيذ ان يكون ما قبل الا دالا على المستثنى كما ذكره

بعضهم كما مثل وهذا لا يجيء قام القوم الا ثعبانا وانما وجب نصبه
لامتناع البدل لاقتضائه فساد المعنى لان المبدل منه في حكم الساقط
كذا قيل والناصب للمستثنى المتصل هو الا عند ابن مالك ومن تبعه وقيل
ما قبل الا من فعل او شبهه بواسطة الا وقيل غير ذلك واما المنقطع
فالناصب نصب لكن للاسما وخبرها له عند سيبويه ما قبله وكثير
من المتاخرين لما راوا ان الا فيه قبلها بمعنى لكن قالوا انها هي الناصبة
نصب لكن للاسما وخبرها محذوف في الغالب وان كان الكلام تاما غير
موجب بان تقدمه نفي او شبهه جاز في المستثنى متصلا كان او منقطعا
البدل اي بدل البعض عند البصريين فيعرب اعراب ما قبله من رفع ونصب
وجر وجاز فيه النصب على الاستثناء ولكن الارجح في المستثنى المتصل
البدل اي يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه فيتبعه في اعرابه نحو قوله
تعالى ما فعلوه الا قليلا منهم برفع قليل بدل من الواو في فعلوه بدل
بعض من كل ونحو ما رايت القوم الا زيدا وما مررت بالقوم الا زيد والا
بما الارجح الاتباع للمشاكلة واذا تعذر الابدال على اللفظ لمانع ابدل على
المحل نحو ما جاني من احد الا زيد برفع زيد على البدلية من محل احد
وهو الرفع لانه فاعل ولا يجوز جره حملا على اللفظ لان البدل في نية
تكرار العامل فيلزم زيادة من في الاثبات وهي غير جائزة عند الجمهور
والمراد بشبه النفي فيما تقدم النهي نحو ولا يلتفت منكم احد الا امراتك
بالرفع في قراءة ابي عمرو وابن كثير فامراتك بدل من احد بدل بعض من كل
والاستفهام نحو ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون بالرفع
في قراءة الجميع فالضالون بدل بعض من فاعل يقنط المستتر فيه ولم يوت
معه ولا مع ما قبله بضمير لان قوة تعليق المستثنى بالمستثنى منه
تغني عن الضمير فاندفع ما قيل انه لا يصح اعراب ما ذكر بدلا لان بدل
البعض لا بد فيه من ضمير والنصب في المستثنى المتصل عربي جيد
وقد قرئ في السبع في قليل من قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا منهم

وفي امراتك من قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك وقيل
بالنصب استثني من اهل الامن احد واستشكل بان ذلك يمنع من الاسرا
بها وقد اسري بها وان كان الاستثناء منقطعا فالحجازيون يوجبون
النصب على الاستثناء نحو ما بها احد الا حمارا وعليه قراءة السبعة
ما لهم به من علم الا اتباع الظن بنصب اتباع وتميم يرجحونه
اي النصب حيث امكن تسلط العامل على المستثنى ويجيزون الاتباع
للمستثنى منه في اعرابه نحو ما قام القوم الا حمارا بالنصب والا حمار
وبالرفع ونحو ما رايت القوم الا حمارا بالنصب لا غير وما مررت باحد
الا حمارا بالنصب والا حمار بالجر ويقراون الا اتباع الظن بالرفع على انه
بدل من العلم باعتبار المحل بدل البعض تنزيلا لما ليس من الجنس منزلة الجنس ولا
يجوز ان يقرا بالخفض على الابدال باعتبار اللفظ لما تقدم قريبا واما اذا
لم يمكن تسلط العامل على المستثنى نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فالنصب
واجب عند الجميع وان كان الكلام حينئذ ناقصا وهو الذي لم يذكر
قبلها
للمستثنى منه يسمى الكلام استثناء مفرغا لان ما قبل الا تفرغ لطلب
ما بعدها فالمستثنى مفرغ له كان اعراب المستثنى الذي بعد الا
على حسب العوامل المقتضية له اذ لا عمل لالا في اللفظ فتعطي ما
يستحقه لو لم توجد الا من رفع ونصب وخفض وشرطه كون
الكلام غير ايجاب بان يشتمل على نفي او شبهه لتفيد فائدة صحيحة
نحو ما قام الا زيد برفع زيد على الفاعلية وما رايت الا زيدا بنصبه
على المفعولية وما مررت الا بزيد بجره بالباء كما لو لم توجد الا ولا مستثنى
في ذلك اسم عام محذوف تقديره ما قام الا زيد ما قام احد الا زيد
وكذا الباقي في هذه امثلة النفي اشار اليه بمثال من القران
كقوله تعالى وما محمد الا رسول ومثال النهي ولا تقولوا على
الله الا الحق فالحق منصوب على المفعولية بتقولوا ولا تجادلوا
اهل الكتاب الا بالتي هي احسن فجر ما بعد الا بالباء لان ما قبلها

بطلت مجرورا ومثال الاستفهام فهل يهلك الا القوم الفاسقون والاستثناء
المفرغ من قبيل المتصل ويكون في الاحوال في الظروف والمصادر وربما
وقع بعد الايجاب عند وجود قرينة تدل على ان المراد بالمستثنى
منه بعض معين بدخل فيه المستثنى قطعا نحو قرات الا يوم الجمعة
اي قرات كل يوم من ايام الاسبوع الا يوم الجمعة وهذا معنى صحيح بخلاف
جاني الا زيد اي جاني كل احد الا زيد فانه معنى غير صحيح والمستثنى
بغير وسوى بلغاتها المتقدمة مجرورا دايما بالاضافة اي باضافتها
اليه بملازمة الاضافة والمضاف مجرور لا غير والاصل في غير ان يكون
صفة بمعنى مغاير نحو جاني رجل غير زيد لكنها حملت على الا واستعملت
في الاستثنا كما حملت الا عليها واستعملت صفة نحو لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا والسبب في حمل كل منهما على الاخر دلالة كل منهما
على المغايرة ويعرب غير لفظا وسوى تقديرا على ما اختاره ابن مالك
بما يستحقه المستثنى بالا من الاعراب في ذلك الكلام وقد عرفت
تفصيله وكانهما لما جر بهما المستثنى انتقل اعرابه اليهما
فيجب نصبهما بعد الكلام التام الموجب كما في نحو قاموا غير زيد وسوى
زيد ويجوز الاتباع للمستثنى منه في اعرابه والنصب بعد الكلام
التام المنفي كما في نحو ما قاموا غير زيد وسوى زيد برفع غير وسوى
ونصبهما والارجح الاتباع في المتصل والنصب في المنقطع عند تميم
ان امكن تسلط العامل على المستثنى نحو ما فيها احد غير حمار واوجبه
الحجازيون واذا قيل ما قام القوم غير زيد وعمرو جاز جر عمرو عطفا
على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو
ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ ويعربان بحسب العوامل بعد الكلام
المنفي غير التام كما قام غير زيد وسوى زيد برفعهما وما رايت غير زيد
وسوى زيد بنصبهما
بجرهما وما مررت بغير زيد وسوى بجرهما واذا
مدت سوى فان قيل سواء بالمد مع فتح السين وكسرها فان كان اعرابها

ظاهرا

ظاهرا في اخرها واذا قصرت من غير همزة في اخرها مع كسر السين وضمها
كان اعرابها مقدرا على الالف في اي الالف منع من ظهورها التعذر
والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير وانما وجب نصبه
لانه خبرهما نحو قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا بنصب زيد على انه
خبرهما واسمهما ضمير مستتر فيهما وجوبا عايد على اسم الفاعل
المفهوم من الفعل السابق اي ليس القايم او لا يكون القايم زيدا وجملة
الاستثنا هل هي حال فمحلها النصب او مستانفة فلا محل لها قولان
صحح ابن عصفور الثاني والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز جره
بهما فالجر الاول قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا ونصبه
بهما وهو عند غير سيبويه اما عنده فالنصب متعين بعدا والجر
بحاشا فانه التزم فعليه عدا وحرفيه حاشا نحو ما قام القوم
خلا زيدا بالنصب وخلا زيد وعدا زيدا بالنصب وعلى زيد بالجر وحاشا
زيدا بالنصب وحاشا زيد بالجر فان جررت بكل منهما فهي حروف جر
غير متعلقة بشي والاولى احرف جر وان نصبت بكل منهما فهي افعال
ماضية متعدية به الى المستثنى وفاعلها ضمير مستتر فيها
وجوبا يعود الا على ما عاد اليه اسم ليس ولا يكون وفي على الجملة
المستثنى بها البحث السابق فيهما ومحل جواز الوجهين اذا
تجردت من ما كما يعلم من كلامه الاتي الا ان سيبويه لم يسمع
ولم يسمع في المستثنى بحاشا الا الجر فالتزم حرفيتها واوجبه
كما تقدم ونفى النصب وغيره سمع النصب ايضا فجوزه والمثبت
مقدم على النافي ولا يستثنى بها الا فيما فيه تنزيه نحو ضرب
القوم حاشا زيد وكذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيدا
لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب وجزم به الرضي وقد يستعمل
للتنزيه فقط فتكون اسما مبنيا نحو قلن حاشا لله ما علمنا
عليه من سوء وتتصل ما المصدرية بعدا وخلا فيتعين حينيذ النصب

بهما المستثنى لان ما المصدريه لا تدخل الا على الفعل وجوز جمع
الجر بهما بتقدير ما زايده قال في المغني فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد
لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا بالسماع
فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه ولا يستعمل حاشا الا نادرا
بخلاف عدا وخلا تقول قام القوم ما عدا زيدا بالنصب لا غير
وقال لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل ومحل ما وصلتها
نصب على الحال اي مجاوزين زيدا او على الظرفيه على تقدير مضاف
اي وقت مجاوزتهم زيدا قال ابو حيان والافعال التي يستثنى بها
لا تقع في المنقطع لا تقول ما في الدار احد خلا حمارا واما خبر كان
واخواتها وخبر الحروف المشبهه بليس وخبر افعال المقاربه
واسم ان واخواتها واسم لا التي لنفي الجنس فتقدم الكلام عليها
في المرفوعات استطرادا فلا حاجه الى اعادتها واما التوابع
التي من جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا فسياتي الكلام
عليها ان شا الله تعالى ولما انهى الكلام على المنصوبات اخذ يتكلم
في المخفوضات فقال

باب المخفوضات

من الاسما ذكر الظرف لبيان الواقع لا للاحتراز والمخفوضات
اسما مشتمله على علم المضاف اليه وهو الجر سوا كان بالكسر او بالفتح
او اليا المخفوضات المشهوره ثلاثه مخفوض بالحرف ومخفوض
بالاضافه اي بسببها لان الاصح ان المضاف عامل في المضاف
اليه ومخفوض بالتبعيه بقولهم عند بعضهم وهو المراد بقوله
وتابع للمخفوض بالحرف والمضاف وهو ضعيف لان العامل
في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل فيرجع الجر في التابع
الى الجر بالحرف او الاضافه واما الجر بالمجاوره فهو شاذ ولهذا لم يذكره
فالمخفوض بالحرف هو ما يخفض بمن والى وعن وعلى وفي والبا واللام
والكاف وحتى والواو والتي للقسم والتا المثناه فوق له ايضا

ورب بضم الرا ومذ ومنذ فهذه اربعة عشر حرفا كلها مستويه في
الاختصاص بالاسما والدخول عليها المعاني وغيرها لم يتعرض المولف
فاستحقت ان تعمل لما تقدم من الاصل في كل حرف مختص ان يعمل
فيما اختص به وتسمى حروف الجر فاضيفت الى الاعراب الذي هو اثرها
واستظهر هذا الرضي قال كما سميت بعض الحروف حروف وحروف
النصب فالسبعة الاولى مشتركه بين الظاهر والمضمر فتاره
تجر الاسم الظاهر زمانا او غيره وتاره تجر المضمر ولهذا قدمها مثال
من منك ومن نوح والى نحو والى الله مرجعكم اليه مرجعكم
وعن نحو طبقا عن طبق رضي عنهم ورضوا عنه وعلى نحو وعليها
وعلى الفلك وفي نحو وفي الارض ايات ومنها ما تشتهيه الانفس
والبا نحو امنوا بالله امنوا به واللام نحو لله ما في السموات له ما في
السموات واما السبعة الاخيره فهي تختص بالظاهر اي تخفضه ولا تدخل
على المضمر وتنقسم بالنسبة الى عملها فيه اربعة اقسام فمنها
ما لا يختص بظاهر بعينه بل يجر كل ظاهر كان وهو ثلاثه احرف
الكاف وحتى والواو ومثال الكاف نحو ورده كالدهان وزيد
كالاسد وقد تدخل على المضمر في ضروره الشعر كقوله
وام اوعال كها او اقربا ، مثال حتى نحو حتى مطلع الفجر
وقولهم اكلت السمكه حتى راسها بالجر وقد تدخل على المضمر
ايضا كقوله انت حتاك تقصد كل فج ، وانما قال بالجر
لان ما بعد حتى في المثال يجوز رفعه ونصبه ايضا كما سياتي
ولا يجر بحتى الا اخر ومتصلا باخر فلا يقال سهرت البارحه
حتى نصفها والى تمثيلين للاشاره الى ان الجر بها تارة يكون
بكونه واجبا وذلك اذا كان ما بعدها اسما غير داخل فيما
قبلها كالايه وتاره يكون جائزا وذلك اذا كان جزءا مما
قبلها ولم يتعذر دخوله كالمثال وانما امتنع العطف بحتى في الايه

لانها انما تعطف بعضا على كل كما سياتي ومثال الواو نحو والله والرحمن
ولا يجمع بينهما وبين فعل القسم بخلاف با القسم ومنها ما تختص بالله
اي بلفظه و لفظ رب بفتح الرا حال كونه مضافا للكعبه او ليا
المتكلم وهو حرف واحد وهو التا اي تا القسم ولا يجمع بينها
وبين الفعل ايضا نحو تالله تفتؤ ونحو ترب الكعبه وتربي لافعلن والغالب
احولها على لفظ الجلاله ندر حفظها بغير ذلك كقولهم تالرحمن وتحياتك
ومنها ما تختص جره الزمان المعين غير المستقبل وهو حرفان مذ ومنذ
ماضيا لا ان وهما فيه بمعنى من نحو ما رايته منذ يوم الجمعة
او مذ يوم فلان ؟ وحاضرا وهما فيه بمعنى في نحو ما رايته منذ
او مذ يومنا ولا يدخلان على زمن مستقبل ولا مبهم فادخل على
حكمه حلم نظر فيهما واضافتهما اليها نحو ما رايته منذ جاني
او مذ كان عندي او على اسم مرفوع نحو ما رايته منذ يوم الجمعه
او مذ شهر فانهما مبتدان بمعنى اول المده او جميعها وما بعدهما
خبرا وبالعكس ومنها ما يختص جره بالمنكرات غالبا وهو حرف
واحد رب بضم الرا والغالب في مجرورها وصفه اذا كان
اسما ظاهرا وقيل بوجوبه لان التقليل نوع من الجنس
ومن وصف النكره يستفاد نوع الجنس واختاره ابن
الحاجب نحو رب رجل في الدار ولها صدر الكلام من بين حروف
الجر لانها موضوعة لانشا التكثير والتقليل واستعمالها
في الاول كثير ومنه قوله عليه الصلاه والسلام
يا رب كاسيه في الدنيا عارية يوم القيمه ومن الثاني
الا رب مولود وليس له اب وذكر في المغني ان رب
حرف زايد لا يتعلق بشي فمحل مجرورها نحو رب رجل صالح
عندي رفع على الابتدا ونحو صالح لقيته رفع او نصب
نصب على المفعوليه وفي رب رجل صالح لقيته رفع او نصب

رجل في

كما في

كما في نحو هذا لقيته ويجوز مراعاه محله كثيرا وان لم يجز نحو مررت
بزيد وعمرو الا قليلا وقد تدخل على ضمير غايب ملازم للافراد وان
كان التمييز مثنى او مجموعا والتذكير وان كان مونثا
والتفسير بتمييز مطابق للمعنى نحو قوله ربه فتيه دعوت الى
ما يورث المجد دايبا فاجابوا واوجب الكوفيون مطابقه
الضمير فيما ذكروا لاصح الاول وانما التزم افراده وتذكيره
لرجوعه الى المقدر في الذهن كالضمير في نعم رجلا وقد تحذف
رب اذا كان مجرورها نكره ويبقى بعد حذفها عملها وجوبا بعد
الواو كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله على بانواع
وبعد الفا كثيرا كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
فالهيتها عن ذي تمائم محول وبعد بل قليلا كقوله
بل مهمه قطعت بعد مهمه وابقا عملها اذ بعد بل كقوله
رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياه من جلله
ويزاد ما كثيرا بعد من وعن والبا فلا تكفهن عن عمل الجر
فمثال من نحو مما خطيئتهم ومثال عن نحو عما قليل ومثال البا
نحو فبما نقضهم وتزاد ما بعد الكاف ورب والغالب
تكفهما عن العمل قال سيبويه جعلوهما مع ما بمنزله واحد
فيدخلان حينيذ على الجمل الاسميه والفعليه فالاسميه
كقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه
مضاربه والفعليه نحو ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات
وقد لا تكفهما ما يدخلها عليهما فيبقى عملهما كقوله
ربما ضربه بسيف صقيل بين بصرى وطعنه نجلاء
وقوله ننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم
ويروى ايضا مظلوم عليه وظالم

فصل في الثالث

من المخفوضات واما المخفوض بالاضافه وهي اسناد

الهموم ليبتلي

اسم للى عنده بتنزيله من الاول منزلة التنوين مما قبله فنحو غلام زيد
وضارب بكر فزيد مخفوض باضافة غلام اليه وكذا بكر مخفوض باضافة
ضارب اليه ويجب عند قصد الاضافه تجريد المضاف من التنوين
الظاهر كما في غلام زيد او المقدر كما في هذه دراهمك ومما يشبهه التثنيه
اي المثنى والجمع للمذكر السالم او شبههما نحو غلاما زيد واثنا عشر وكاتبو
عمرو وعشرون زيد ووجه الشبه كونهما يليان علامة الاعراب
كالتنوين بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين
فانها لا تحذف لانتفاء الشبه وانما وجب تجريده من التنوين والنون
المذكوره لانهما يدلان على كمال الاسم والاضافه تدل على نقصانه
والشيء الواحد لا يكون كاملا ناقصا في حاله واحده وهذا هو معنى
قول النجم سعيد وانما حذف التنوين لئلا يجتمع الاتصال والانفصال
معا وما احسن قول بعضهم * كاني تنوين وانت اضافه * فحيث تراني لا تحل مكاني
والطف منه واحسن قول الآخر * علمت باب المضاف تفاولا * ورقيبه يوبه بالتنوين

والاضافه المعنويه بالاستقراء على ثلاثة اقسام ما يقدر باللام التي للملك
والاختصاص وهو الاكثر في كلامهم والاصل في الاضافه بدليل ان كل



اضافه امتنع جعلها بمعنى من او في تكون بمعنى اللام نحو غلام زيد
وثوب بكر اي غلام لزيد وثوب لبكر وما اشبه ذلك وليس معنى
غلام زيد وغلام لزيد كما يوهمه اطلاق قولهم هنا في مثل غلام
زيد انه بمعنى اللام كما نبه عليه الرضي وغيره وقال ايضا لا يلزم
فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة التخصص الذي
مدلول اللام فقولك طور سينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح
اظهار اللام في مثله ومنها ما يقدر بمن البيانيه وذكر كثير
نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد مما الاول فيه
بعض الثاني وصلح لان يخبر به الا ترى ان المضاف في هذه الامثله بعض
للمضاف اليه وصالح لان يخبر عنه بالمضاف اليه كان يقال هذا الثوب خز

ونحو في هذا النوع المقدر بمن نصب المضاف اليه على التمييز
فيقول هذا خاتم حديدا او ثوب خزا او باب ساجا فان المضاف فيه
فرع على التمييز كما تقدم في بابه وقيل على الحال ونحو رفعه
على انه تابع للمضاف عطف بيان او بدلا او نعتا بتاويله بالمشتق
ويوخذ من كلامهم ارجحيه الاضافه على غيرها ومنها ما يقدر
بفي كما ذهب اليه ابن الحاجب واختاره ابن مالك وذلك حيث كان المضاف
اليه ظرفا للاول ولكنه قليل نحو مكر الليل ونحو يا صاحبي السجن
وفي الحديث فلا يجدون اعلم من عالم المدينه واكثرهم نفى هذا
القسم وما اوهم معنى في فهو محمول على ان الاضافه فيه بمعنى اللام
مجازا والاضافه مطلقا نوعان لفظيه اي منسوبه الى اللفظ لافادتها
امرا لفظيا كما سياتي ومعنويه اي منسوبه الى المعنى لافادتها
معنى في المضاف كما سياتي ولو قدم هذا على قوله اولا والاضافه
على ثلاثه اقسام وجعل الثلاثه المذكوره اقساما للمعنويه كما اشرنا
الى ذلك لكان اولى فان عبارته تقتضي اللفظيه كالمعنويه
في انقسامها الى ما ذكر من الاقسام وليس الامر كذلك فاللفظيه
ضابطها امران امر في المضاف وامر في المضاف اليه فالاول ان يكون
المضاف صفه تشبه المضارع في كونها للحال والاستقبال
والثاني ان يكون المضاف اليه معمولا لتلك الصفه فاعلا لها او مفعولا لها
قبل الاضافه والمراد بالصفه اسم الفاعل نحو هذا ضارب زيد الان
او غدا فضارب اسم فاعل مضاف الى منصوبه معنى واسم المفعول
نحو زيد مضروب العبد الان او غدا فمضروب اسم مفعول مضاف
الى مرفوعه معنى ومثله الصفه المشبهه باسم الفاعل نحو زيد
حسن الوجه واما الاضافه المعنويه فهي ما انتفى فيها الامران
اي كون المضاف صفه والمضاف اليه معمولها نحو غلام زيد او انتفى
الاول اي كون المضاف اليه صفه نحو اكرام زيد فان اكرام مضاف

الى معموله وليس له صفه دوالثانى فقط نحو هذا كاتب القاضى فكاتب وان كان صفه لكنها غير مضافه الى معمولها ومثله هذا ضارب زيد امس فان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى الماضى وكذا اضافه اسم التفضيل نحو زيد افضل القوم ومن المعنويه ايضا نحو هذا مضروب زيد لان المضاف اليه ليس معمولا للمضاف وكما تسمى هذه الاضافه معنويه لافادتها امرا معنويا لانها تنقل المضاف من الابهام الى التعريف او التخصيص كما سياتى تسمى ايضا محضه لانها خالصه من تقدير الانفصال وتفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفه نحو غلام زيد مشار الى غلام معين لان هيئة التركيب الاضافى موضوعه للدلاله على معلوميه المضاف ومحل ما قاله اذا لم يكن المضاف شديد الابهام كغير ومثل موضوعه مستحقا لتنكير لا تقبل التعريف كجا زيد وحده ورب رجل واخيه فان كان كذلك فلا يتعرف بالمضاف اليه المعرفه وتفيد تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكره او معرفه والمضاف غير في نحو غلام رجل ومثلك لا يبخل غيرك لا يجود فغلام وان كان غير معين لكنه بالاضافه تخصص بخروج غلام امراة عنه اذ التخصيص تقليل الاشتراك ويكون هذه الاضافه تفيد ما ذكر وجب تجريد المضاف من ادات التعريف لانه لو كان معرفه لم يحتج الى التعريف فلا يقال الغلام زيد ولا ركم الا ان جرد الاول من ال وقد بر الشيوع فى الثانى وكذا لا يجوز اجازه المعرفه الى النكره لان اضافه الى النكره تفيد التخصيص وهذا التعريف الذى هو اقوى من التخصيص فتكون الاضافه لغوا فاما المضمرات والموصولات واسما الاشاره فتمتنع اضافتها لاستحاله التعريف عنها واما الاضافه اللفظيه التى هى اضافه الوصف الى معموله فلا تفيد المضاف تعريفا

لوقوع

٧٨

لوقوع المضاف فيها صفه للنكره نحو هذا بالغ الكعبه وحالا نحو ثانى عطفه ولدخول رب عليه كقوله يارب غابطنا لو كان يطلبكم ومن ثم امتنع مررت بزيد حسن الوجه ولا تخصيصا لما يعلم مما سياتى وانما تفيد امرا لفظيا وهو التخفيف فى اللفظ اما فى لفظ المضاف فقط لا د بحذف التنوين للاضافه والتخصيص حاصل قبلها او بحذف النون التاليه للاعراب كضاربا زيد وضاربو عمرو واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره فى الصفه كالقايم الغلام فان اصله القايم غلامه بحذف الضمير من غلامه واستتر فى القايم واضيف القايم اليه معا نحو زيد قايم الغلام اصله قايم غلامه فالتخفيف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفه ولكون هذه الاضافه تفيد التخفيف فقط جاز نحو الضارب زيد والضاربو بكر وامتنع نحو الضاربو زيد وكان القياس امتناع نحو الضارب الرجل ولكنهم اجازوا حملا له على الوجه المختار فى الحسن الوجه وتسمى هذه غير محضه لانها فى نيه الانفصال كما علم مما مر وقد اختلفوا فى الجار للمضاف اليه على اقوال ثلاثه والصحيح منها ان المضاف اليه مجرور بالمضاف لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله لا بالاضافه التى هى معنى على ما قيل ان اضمار الجار اليه فى العمل عند تعذر اللفظ ولا بالحروف المقدر على ما قيل لان اضمار الجار ضعيف ولان معنى غلام لزيد كما تقدم وتابع المجرور من نعت وغيره ياتى فى التوابع ان شا الله تعالى باب اعراب الافعال المضارعه تقدم فى صدر المقدمه ان الفعل من حيث هو ثلثه انواع ماض وامر ومضارع فان الفعل الماضى وفعل الامر مبنيان على ما تقدم فيهما وان المعرب

من الافعال انما هو للمضارع لكن انما يعرب اذا لم يتصل بنون الاناث
فان اتصل بها بني معها على السكون كما مر ولا بنون التوكيد المباشرة له من
غير حاجز فان اتصل بها من غير حاجز بني على الفتح كما تقدم وتقدم ان الفعل
المضارع يدخله من انواع الاعراب المتقدمه ثلثه كما ان الاسم
المتمكن يدخله منها ثلثه الرفع بحركة او حرف والنصب بحركة
او حرف او حذف والجزم بالسكون او حذف حرف اذا علمت ذلك فالاعراب
المذكور خاص بالمضارع اى منفرد به من بين قسميه وهو في حالة
تجرده من ناصب وجازم مرفوع ابدا ورفعه على الصحيح بتجرده
مما ذكر لا بحرف المضارعه ولا بحلوله محل الاسم ويستمر على رفعه
حتى يدخل عليه ناصب فينصبه او يعطف على منصوب او يدخل
عليه جازم فيجزمه او يعطف على مجزوم مثال تجرده مما ذكر اياك نعبد
واياك نستعين يعلم ما تسرون وما تعلنون ولما ذكر الناصب
والجازم اخذ في بيان ذلك مقدما الاول فقال والنواصب التي تنصبه
قسمان قسم متفق على نصبه وهو ما ينصب المضارع بنفسه وقسم
مختلف فيه فى انه ينصب المضارع والاصح ان النصب بان مضمرة
بعده وفي عبارته تجوز من جهة تسميه غير الناصب ناصبا
فالقسم الاول المتفق عليه اربعة احدها ان المصدرية بفتح الهمزة
وسكون النون تنصب المضارع ان لم يسبق بعلم ولا ظن وهي معه
فى تاويل المصدر فيقع فاعلا نحو يعجبني ان تفعل ومفعولا نحو يريد الله
ان يخفف عنكم ومبتدا نحو وان تصوموا خير لكم ومجرورا نحو من
قبل ان ياتي وقد تهمل حملا على ما المصدرية كقوله ان تقرآن على اسما
ويحكما لعملت ما المذكوره حملا عليها كالحديث كما تكونوا يولى
عليكم ومن العرب من يجزم بها كقوله تعالوا الى ان ياتنا الصيد
نحطب وتتصل بالماضي وكذا بفعل الامر على الاصح والان لم يوول
بالمصدر لفوات معنى الامر وان سبقت بعلم اي بلفظ دال على اليقين

وان لم يكن بلفظه نحو علم ان سيكون افلا يرون الا يرجع فهي مخففة
ان الثقيله تنصب الاسم وترفع الخبر لا حقيقة تنصب المضارع
واسمها ضمير الشان محذوف وجوبا والفعل بعدها مرفوع
بالتجرد وهو وفاعله مرفوع المحل على انه خبرها كما تقدم في باب
النواسخ وقد تكون مخففه وان لم تسبق بعلم نحو واخر دعواهم
ان الحمد لله فان سبقت بظن فوجهان اى جاز ان تكون ناصبه
وان تكون مخففه نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة قرى
في السبعة بالنصب اجرى للظن على اصله لانه باعتبار دلالته
على عدم الوقوع يلايم ان الناصبه الداله على الرجا والطمع والرفع على
تاويله بالعلم فيلايم ان المخففه الداله على التحقيق والنصب
ارجح لان التاويل خلاف الاصل ولهذا اجمعوا عليه في الم احسب الناس
ان يتركوا والثاني ما ينصب بنفسه لن وهي حرف بسيط
لا مركب لنفي المستقبل ولا تقتضي تابيد النفي ولا تاكيده ولا
دعا خلافا لمن زعم ذلك نحو لن نبرح عليه عاكفين لن تنالوا البر
والثالث كي المصدريه وهي المسبوقة باللام التعليليه لفظا نحو لكيلا
تاسوا او باللام تقديرا نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي و
لكن حذفت اللام للاستغنا عنها بنيتها وان لم تقدر اللام فكي
جاره تعليليه والفعل بعدها منصوب بان مضمرة بعدها
وجوبا لا تظهر الا في الشعر وعلامة التعليليه ظهور ان بعدها
نحو جئتك كي ان تكرمني او اللام نحو جئتك كي لتكرمني اذ لا يجوز حينئذ
جعلها مصدريه فان ظهرت اللام قبلها وان بعدها جاز
كونها مصدريه وكونها جاره كقوله اردت لكيما ان تطير بقربتي
وما افهمه كلامه من ان كي حرف مشترك يكون ناصبا وجرا
وهو مذهب الجمهور وجبت فيه كي بالمصدريه وكان
ينبغي ايضا تقييده ان بذلك لاخراج المفسره والزايده

لانهما لا ينتصبان المضارع والرابع اذن وهي حرف بسيط لا مركب
من اذ وان والقياس الغا وها لعدم اختصاصها ومن ثم اشترط
لاعمالها ثلاثة امور اشار الى الاول بقوله ان صدرت في اول الكلام
المجاب بها فان وقعت حشوا فيه نحو انا اذا اكرمك جوابا لمن قال انا
اتيك اهملت والى الثاني بقوله وكان الفعل بعدها مستقبلا
فان كان بمعنى الحال كقولك لمن يحدثك انا اذا اظنك صادقا
اهملت لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال
والى الثالث بقوله متصلا بها او منفصلا عنها بالقسم او بلا
النافيه فان فصل بينها وبين المضارع بغير ما ذكر اهملت لضعفها
مع الفصل بالعمل فيما بعدها فاغتفر في الفصل بالقسم لانه زايد جي به
للتاكيد وبلا النافيه لتنزلها منزلة العدم اذ النافي كالجزء
من المنفي فاذا استوفت اذن الشروط الثلاثه عملت نحو اذن اكرمك
جوابا لمن قال انا اتيك واذن والله اكرمك جوابا له ايضا
وهذا مثال للفصل بالقسم فيه واذا لا احيك جوابا لمن قال انا اتيك
مثال الفصل بلا النافيه وقوله جوابا الخ متعلق بالامثله
الثلاثه وتسمى اذن حرف جواب لوقوعها في كلام مجاب
به كلام اخر سوا وقعت في صدره او حشوه او اخره وجزا
لان مضمون ما هي فيه جزا لمضمون كلام اخر وقد نظم بعضهم
الشروط الثلاثه وما يجوز الفصل به على قول ضعيف في ثلاثه
ابيات ذكرها في شرح القطر والقسم الثاني وهو ما ينصب
المضارع باضمار ان بعدها قسمان باعتبار جواز الاضمار ووجوبه
ما تضمر ان جوازا بعده ولو ظهرت في الكلام لجاز وما تضمر ان
بعده وجوبا فيمتنع اظهارها فالاول خمسه من الحروف
وهي لام كي التعليليه حيث لم يكن معها لا واضيفت الى كي لانها
تخلفها في افادة التعليل عند حذف نحو جيتك لا زورك ولام

التعليل

التعليل تصدق بلام العاقبه نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا
وحزنا وبلام التاكيد عند بعضهم نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين
فنسلم منصوب بان مضمرة جوازا بعد اللام وانما اضمرت بعدها
ان لكون حرف الجر داخلا على الاسم والاربعه الباقيه الواو والفا
وثم واو العاطفات على اسم خالص اي ليس في تاويل الفعل اي ولم
يقصد به معنى الفعل مثال الواو نحو قوله الاولى
ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف
فتقر منصوب بان مضمرة معطوف على لبس وانما اضمرت ان كيلا يلزم
عطف الفعل على الاسم ومثال الفا قوله لولا توقع معتر فارضيه
ما كنت اوثر اترابا على ترب فارضيه منصوب على تقدير
ان لعطفه على توقع ومثال ثم قوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله
كالثور يضرب لما عافت البقر فاعقله بالنصب على تقدير ان
لعطفه على وقتلي ومثال او قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه
الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا في قراءة من نصب
رسولا بان مضمرة لعطفه على وحيا وخرج بقوله خالص نحو
الطاير فيغضب زيد الذباب فان يغضب معطوف على اسم وهو
الطاير لكنه لا ينصب لان الاسم المذكور في تاويل الفعل الذي يطير
والقسم الثاني وهو ما تضمر ان بعده وجوبا سته من الحروف
احدها كي الجاره التعليليه كما تقدم قريبا اثنا الكلام على المصدريه
وثانيها لام الجحود وهي المسبوقة بكون منفي ماض لفظا ومعنى
او معنى فقط نحو وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم
فيعذب ويغفر منصوبان بان مضمرة وجوبا بعد اللام
وان والفعل في تاويل مصدر مجرور باللام واللام متعلقة بمحذوف
هو خبر كان وتقديره وما كان الله مريدا لتعذيبهم ولم يكن
الله مريدا لغفرانهم وسميت اللام بذلك لملازمتها الجحد اي النفي

من تسمية العام بالخاص اذ الجحد لغة انكار ما تعرفه لا مطلق
الانكار وتثنيتها حتى الجارة وانما ينصب المضارع باضمار ان
ان كان الفعل بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وان كان
بالنسبة الى زمن المتكلم حالا او مستقبلا او ماضيا نحو لن نبرح
عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فرجوع موسى عليه السلام
مستقبل بالنسبة الى الامرين ونحو وزلزلوا حتى يقول الرسول
في قراة من نصب فان قول الرسول مستقبل بالنظر الى ما قبله
واما بالنظر الى زمن المتكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا
والغالب فيها ان تكون للغاية كالآتيين السابقين وعلامتها
صلاحيته الى موضعها وقد تكون للتعليل نحو اسلم حتى تدخل
الجنة وعلامتها صلاحية كي موضعها ويحتملها المثال السابق
وانما اضمرت ان بعدها لتكون مع الفعل في تاويل مصدر مجرور
بحتى ولا يجوز اظهار ان بعدها في الشعر ولا في النثر وقد افهم كلامه
ان الاستقبال شرط لانتصاب الفعل بعدها ثم ان كان استقباله
بالنظر الى زمن المتكلم فالنصب واجب حينئذ وان كان
بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان فان انتفى الاستقبال
بان اريد ما بعدها الحال تحقيقا او حكاية فهي حرف ابتدا
وما بعدها واجب الرفع لعدم الناصب والجازم ويجب مع ذلك
ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي
فيما بينهما وجب تحقيق الاتصال المعنوي لتحقيق الغاية التي هي
مدلولها نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجعونه الان ورابعها
بمعنى الى بان صلحت مكانها فالا وكي نحو لالزمنك او تقضيني
حقي اي الا ان تقضيني حقي او الى ان تقضيني حقي وكقوله لاستسهلن
الصعب او ادرك المنى فما انقادت الامال الا لصابر والثاني
لاقتلن الكافر او يسلم اي الا ان يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم

كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيم والفعل في هذه الامثلة
ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متشبك من الفعل المتقدم
لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل اي ليكون لزوم مني او عطا منك
وليكونن كسر مني لكعوبها او استقامة منها وهذا يظهر لك ان او
المذكورة ليست مرادفة للحرفين المذكورين كما توهمه عبارة المولف
وخامسها فا السببية وهي التي يقصد بها الجزا بان يكون ما قبلها
سببا لما بعدها وسادسها واو المعية اي التي تفيد معنى مع بان
يكون ما قبلها مصاحبا لما بعدها حالة كونها مسبوقين بنفي محض
اي خالص من معنى الاثبات او طلب بالفعل اي بصيغته لا اصالتة
في ذلك بخلاف النفي المحض فانه لا فرق فيه بين ان يكون بالفعل او الحرف
او الاسم مثال الفا بعد النفي نحو لا يقضى عليهم فيموتوا ونحو ما تاتينا
فتحدثنا اذا قصدت السببية اي ما تاتينا محدثا فسكوت المقصود
نفي الثاني لانتفاء الاول ومثال الواو بعده ايضا نحو ولما يعلم الله الذين
جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ومثال الفا بعد الطلب نحو لا تطغوا فيه
فيحل عليكم غضبي والواو بعده نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
بنصب تشرب اي لا يكن منك اكل السمك مع شرب اللبن والطلب يشمل
سبعة اشيا الامر نحو زرني فاكرمك والنهي كما تقدم والدعا نحو اللهم
تب علي فاتوب والاستفهام نحو هل تاتيني فاكرمك والعرض الا تنزل عندنا
فتصيب خيرا والتحضيض نحو هلا اتقيت الله فيغفر لك والتمني نحو ليت
مالا فاحج منه فهذه سبعة مع نفي ثمانية وهي المعبر عنها بالاجوبة
الثمانية وما بعدها الفا في هذه الامثلة في تاويل مصدر معطوف
على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفا والحق الترجي بالتمني وتبعه ابن مالك
قال انه يجب قبوله لثبوته سماعا كقراة حفص عن عاصم لعلي ابلغ
الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب وامثلة الواو وهي امثلة
الفا بتبديل الفا بالواو وقال ابو حيان في الارتشاف ولا احفظ النصب

جا بعد النوا و وفي الدعا ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجا ولا يسع
ان يقدم على ذلك الاسماعا وتقيد الفا السببيه والواو بالمعيه لاخراج
العاطفتين على صريح الفعل والمستانفتين وسبق النفي او الطلب لاخراج
نحو زيد ياتينا فيحدثنا فيمتنع نصبه والنفي بالمحض لاخراج النفي المنتقض
بالا نحو ما تاتينا الا فتحدثنا والنفي المسلو لنفي نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا
والنفي التالي لاستفهام تقريري نحو الم تاتنا فاحسن اليك او بالمصدر
فيمتنع النصب فيها والطلب بالفعل لاخراج الطلب بغيره فيمتنع منه
النصب سوا كان باسم الفعل نحو صه فاحسن اليك او بالمصدر نحو سقيا
فيرويك الله او بلفظ الخبر حسبك حديث فينام الناس **والجوازم**
للمضارع ثمانية عشر جازما وترجع الى خمسة عشر كما سيظهر لك
وهي نوعان جازم لفعل واحد وجازم لفعلين فالاول سبعة
ولا خلاف في حرفيتها **وهي لم نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد**
فلم جرم فهي حرف النفي للمضارع وقلبه ماضيا ويلد مجزوم وكذا بعده
وثانيها لما اختها في افاده ما ذكر **نحو لما يقض ما امره** لكنها تمتاز
عنها باتصال نفيها بالحال ولتوقع ثبوته ويجوز حذف مجزومها
وبعدم مصاحبتها لاداة الشرط بخلاف لم فان النفي بها لا يلزم اتصاله
بالحال بل قد يكون متصلا نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا وقد يكون
منقطعا نحو لم يكن شيئا مذكورا اي ثم كان وقد يكون مستمرا
كالاية السابقه فلا يجوز حذف مجزومها الا في ضروره ويجوز اتصالها
باداة شرط نحو ان لم ولو لم ويجوز رفع الفعل بعدها في لغه بخلاف لما
وثالثها الم وهي حرف لم والهمزه لا مدخل لها في العمل وان دخلت عليه
ولشدة امتزاجها بها صارت كالجزء منها **نحو الم نشرح** لك صدرك
المتر ان الله وقد يسرح بنصب نشرح فاستدل به بعضهم على ان
لم تنصب في لغة قال ابن مالك وهو عند العلما محمول على انه موكد بنون
الخفيفه ففتح لها ما قبلها ثم حذفت النون **ورابعها الما** وهي لما

قرنت

٦٥

قرنت بهمزة الاستفهام كما تقدم في الم كقوله
على حين عاتبت المشيب على الصبا ۝ وقلت الما اصح والشيب وازع
وقوله البكر يا بني بكر الكم ۝ الما تعرفوا منا اليقينا
الما تعرفوا منا ومنكم ۝ كتائب يطعن وترتميا
وخامسها لام الامر وهي التي يطلب بها الفعل **ومثلها لام الدعا** وهي
التي في الحقيقه لام الامر ولكن سميت بذلك تادبا نحو لينفق ذو سعة
مثال لام الامر **ومثال لام الدعا** وهي لام الامر ولكن سميت بذلك تادبا
ليقض علينا ربك مثال الدعا وهي لام الطلب محركه وبالكسر تسليها
باللام الجاره لان الجزم بمنزله الجر نعم ان وليت عاطفا جاز
تسكينها نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وتدخل على فعل الغايب
والمتكلم والمخاطب بالمجهول دون المعلوم استغناعنه بصيغة
فعل ولا يجوز حذفها الا في ضرورة الشعر **وسادسها لا** المستعمله
في الدعا وهي لا الناهيه في الحقيقه **نحو لا تحزن** ولا تخافوا مثال
للا الناهيه ونحو ربنا **لا تواخذنا** مثال للا الدعائيه وعملت لا الجزم
لانها تقتضي لام الامر او نظيرتها بخلاف لا النافيه اذ لا طلب فيها
وتصحب فعل المخاطب والغايب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم كقوله
اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد ۝ بها ابدا ما دام فيها الجراضم
وسابعها الطلب في قول ضعيف **اذا سقطت الفا من المضارع**
الواقع **بعده** اي الطلب **وقصد به الجزا** للطلب السابق عليه فان
قدر مسببا عنه **نحو قل تعالوا اتل** فاتل فعل مضارع تقدمه
طلب وهو تعالوا وقصد به الجزا فان التلاوه مسببه عن اتيانهم
مجزوم بالطلب وعلامة جزمه حذف الواو والاصح ان الجزم باداة
الشرط مقدره وفعل الشرط دال على ذلك الطلب المذكور والتقدير
تعالوا فان تاتوني اتل عليكم **ومثله نحو قفا نبك من ذكرى حبيب** ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل اي ان تقفا نبك فالبكا مسبب

عن وقوعهما والطلب كما تقدم شامل للامر كما مثل والنهي نحو لا تدن
من الاسد تسلم والدعا نحو رب اغفر لي ادخل الجنه والاستفهام
نحو هل تكرمني اكرمك والتمني نحو ليت لي مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل
عندنا فتصيب خيرا والتحضيض نحو لولا تاتنا تحدثنا ولا يشترط
في الطلب هنا ان يكون بالفعل بل نجزم الفعل في جوابه وان كان
بغير الفعل نحو اين بيتك ازرك وحسبك حديث ينم الناس وقوله
مكانك تحمدي او تستريحي ويشترط في الجزم بعد النهي صحة اقامه
شرط منفي مقامه نحو لا تكفر تدخل الجنه ولا يقال لا تكفر تدخل النار
وخالف الكساي في هذا الشرط فجوز الجزم في المثال بتقدير ان
بغير نفي محتجا بقوله عليه الصلاة والسلام لا ترجعوا بعدي
كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فانه لا يصح تقدير لا فيه
مع انه ورد مجزوما وهذا ونحوه محمول عند غيره على ابدال الفعل
من الفعل ولا حجة له في قراة بعضهم ولا تمنن تستكثر لجواز كونه
وصل بنية الوقف مع ما فيه من تحصيل تناسب الافعال المذكوره
معه والاحسن جعله بدلا مما قبله لاختلاف معنيهما لعدم دلالة
الاول على الثاني فان سقطت الفا بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت
او المنفي او بعده ولم يقصد لما بعدها الجزا تعين الرفع والنوع
الثاني وهو ما يجزم فعلين بدخوله عليهما ليدل على ان الاول منهما
مسبب والثاني مسبب احد عشر جازما وسميا ادوات الشرط لافا
دتها ان ما بينهما شرط وسبب لما يليه وهو ان حرف موضوع
للدلاله على مجرد تعليق الجواب على الشرط نحو ان يشا يذهبكم
ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله وما
موضوع للدلاله على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط نحو وما تفعلوا من
خير يعلمه الله ما ننسخ من اية او ننسها نات بخير منها او مثلها
ومن اسم موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط ومن يعمل سوءا يجز به

ومن

ومن يتق الله يجعل له مخرجا ومهما وهو كما في وضع له كقوله
اغرك مني ان حبك قاتلي وانك مهما تامري القلب يفعل
وقولك مهما تعطني اتك عليه واذ ما وهو كان نحو اذ ما تقم اقم
وقوله وانك اذ ما اتيت ما انت امر به تلف من اياه تامر اتيا
واي بالتشديد موضوع بحسب ما يضاف اليه فيكون لمن يعقل
في نحو ايهم يقم اقم ولما لا يعقل في نحو اي الدواب تركب اركب
وللمكان في نحو اي مكان تجلس اجلس وللزمان في نحو اي يوم
تصم اصم معك وقد مثل لاي بمثال ليس الجواب فيه فعلا لافادة
ان ذلك غير لازم فيه كما يعلم ايضا مما سياتي نحو ايا ما تدعوا
فله الاسما الحسنى فجملة له الاسما الحسنى من المبتدا والخبر في محل
جزم جواب الشرط والفا رابطه لجمله الشرط ومتى موضوع
للدلاله على الزمان ثم ضمن معنى الشرط كقوله متى اضع العمامه تعرفوني
وقوله متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد
وايان وهو كمتى كقوله ايان ما تعدل به الريح تنزل وكقوله
ايان نؤمنك تامن غيرنا واذا لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا
واين موضوع للدلاله على المكان ثم ضمن معنى الشرط نحو اينما تكونوا
يدرككم الموت وقوله اينما الريح تميلها تمل وانى وهو كاين وكقوله
فاصبحت انى تاتها تستجر بها تجد حطبا جزلا ونارا تاججا
وقوله خليلي انى تاتياني تاتيا اخا غير ما يرضيكما لا يحاول
وحيثما وهو كاين كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا
في غابر الازمان وهذه الادوات الاحدى عشر الجازمه للفعلين
كلها اسما حتى مهما الا ان واذ ما فانهما حرفان الاول بالاتفاق
والثاني على الاصح واذا كان ما عداهما اسما فلا بد له من محل من الاعراب
اما النصب او الرفع لان اسما الشرط معمول له لفعل الشرط او بالابتدا
لا غيره فما كان منها اسم زمان او مكان فهو في محل نصب على الظرفيه

بفعل الشرط وان كان بغير ذلك فهو في محل رفع على الابتدا ان كان
فعل الشرط غير متعدي نحو من يقم اقم معه والا فان وقع عليه
الفعل نحو من تضرب اضرب او على ضميره او متعلقه نحو من رايته او اخاه
فاكرمه فهو في محل نصب ويجوز في هذا المثال الرفع ايضا على الابتدا
وقد افهم كلامه ان الجزم بحسب الزايد واذ المخصوص باقتران ما بهما
كما لفظيه واما غيرهما فهو قسمان قسم لا يلحقه ما وهو من ومهما
وما واني وقسم يجوز فيه الامران وهو الباقي ويسمى الاول من
الفعلين المجزومين باحد هذه الادوات شرطا لتعلق الحكم عليه
ولا يكون ماضي المعنى لانه مفروض حصوله في المستقبل ثم يمتنع
مضيه فلا تقول ان قام زيد امس فاما قوله تعالى ان كنت
قلته فقد علمته فالمعنى ان تبين اني كنت قلته ويسمى الثاني منهما
جوابا لترتبه على الاول ترتب الجواب على السوال جزا لان مضمونه
جزا المضمون الاول وهو كالشرط في المستقبل ويمتنع تعلق الحاصل الثابت
على حصول ما يحصل في المستقبل واما في قوله تعالى ان كان قميصه
قد من قبل فصدقت فالمعنى ان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها ثم الفعلان
ان كانا مضارعين فالجزم للفظهما او ماضيين فالجزم لمحلهما او
مختلفين ماضيا ومضارعا او عكسه فلكل منهما حكمه ولا يكون الشرط
الا جملة فعلية خبرية فعلها متصرف غير مقرون بقد او حرف تنفيس
او ناف غير لا ولم واما الجواب فيكون جملة فعلية بجميع اقسامها
وجملة اسمية فاذا لم يصلح الجواب ان يجعل شرطا بان كان احد الامور
التي لا تصلح ان تقع شرطا كان كان جملة اسمية او فعلية فعلها طلبي
او منفي بغير لا ولم وجب اقترانه بالفا ليحصل الربط بين الجواب
وشرطه مثال الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل
شيء قدير والفعلية التي فعلها طلبي نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني
والتي فعلها مقرون بناف نحو وما يفعلوا من خير فلن يكفروه وان

تولّيتم

تولّيتم فما سالتكم من اجر فالفا في هذه الامثلة ونحوها واجبة
الذكر لا يجوز تركها الا في ضرورة او ندور وهي متعينة للربط فيما
عدا الجملة الاسمية اما فيها فلا يتعين بل يجوز الربط بها او باذا
الفجائية لشبهها بها في الدلالة على التعقيب وفي عدم الابتدا
بها نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
ويعتبر في الجملة المقرونة باذا ان تكون انشائية نحو ان عصى زيد
فويل له وان لا تقترن باداة نفي نحو ان يقم زيد فما بكر قايم ولا بان
نحو ان قام زيد فان بشرا قايم فهذه المواضع الثلاثة يتعين
فيها الفا ولا يجوز فيها اذا واستغنى المولف عن ذكرها احالة
على المثال فانه جامع لها وقد اقتضت عبارته ان الجواب
اذا صلح ان يجعل شرطا لا يجب اقترانه بالفا بل يجوز وبه صرح
ابن الحاجب فيما اذا كان الجواب مضارعا مثبتا او منفيا بلا قال
الرضي الجزا ان كان مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه
وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته وقوعه موقعه
وذكر صاحب الجرومية في الجوازم كيفما نحو كيفما تفعل افعل والمشهور فيها عدم الجزم
والجزم بها مذهب كوفي وهو شاذ لاستحالة المعنى فانها لازمة
لعموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرا اقرا كان معناه اي حالة وكيفية
تقرا اقرا انا مثلها وهذا المعنى متعذر لان رعاية جميع كيفيات قراة المخاطب
في قراته امر صعب وتقدير الجزم بها عند الكوفي بانضمام ما بها قال
المولف كالدماميني ولم نقف لها على شاهد في كلام العرب وقد
جزم باذا لكن لا يقع ذلك الا في ضرورة الشعر كقوله
استغن ما اغناك ربك بالغنى * واذا تصبك خصاصة فتجمل
بالجيم او بالحا المهملة وقوله واذا تصبك خصاصة فارج الغنى
والى الذي يعطي الرغايب فارغب وهو ايضا شاذ للمنافات بين اذا
وان الشرطية وذلك ان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي

موضوعة الابهام والشك وكلمة اذا موضوعه للتحقيق فهما
متنافيان ولما انتهى الكلام على ما يعرب بالاصاله والاستقلال
اخذ يتكلم على ما يعرب تبعا لغيره وهو اربعة اشيا وبدا منها بالنعت
فقال باب النعت ويقال له الوصف والصفه
النعت هو التابع اى التالى لما قبله فلا يتقدم عليه وهو كالجنس
شامل لغيره من التوابع وقوله المشتق او المؤول به مخرج
لغيره منها ما عدا التابع المشتق المكرر به لفظ المتبوع نحو زيد قايم
قايم فانه خارج بقوله المباين للفظ متبوعه والمراد بالمشتق
ما دل على حدث وصاحبه وهو اسم الفاعل كضارب واسم المفعول
كمضروب والصفه المشبهه كحسن واسم التفضيل كاعلم بخلاف
اسم الزمان والمكان والاله فلا ينعت بها لعدم دلالتها على ذلك
وان كانت مشتقه من المصدر للدلاله على معنى منسوب اليه
والمراد بالمؤول بالمشتق ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق وهو الاسم
عن المكانى نحو مررت بزيد هذا اى الحاضر واسم الموصول غير من وما
نحو مررت بزيد الذى قام اى المعلوم قيامه وذو بمعنى صاحب
نحو مررت برجل ذى مال اى صاحبه ومثلها ذو الطائيه
واسما النسب نحو مررت برجل دمشقى اى منسوب اليها ونظرت
الى رجل تمار اى منسوب الى التمر ومن ذلك اى المؤول بالمشتق الجمله
فانها قد ينعت بها نحو جانى رجل قام ابوه لان ذلك فى معنى قايم ابوه
وشرطها ان تكون خبريه مشتمله على ضمير ربطها بالموصوف ليحصل
بها تخصيصه والا لكانت اجنبيه عنه وشرط المنعوت بها ان يكون
نكره او فى معناها لانها فى حكم النكره لتاويلها بالمفرد النكره فلا يجوز
ان ينعت بها المعرفه نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجمله
ترجعون فى محل نصب نعت ليوما وهو نكره وقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى
فجمله يسبنى فى محل جر نعت اللئيم وهو وان كان معرفه لفظا لكنه نكره

فرق على الفرق بين النعت والصفه ان النعت لا يطلق الا فيما لا يتبدل كالطول والقصر والسواد والبياض ونحو ذلك من الاشيا اللازمة والصفه لما يتصور زواله ويتبدل كزيد عاقل وحليم وجاهل وسفيه وحدر وتوهد وقايم وقاعد ومسلم وكافر وغنى وفقير ونحو ذلك فالصفه اعم والنعت اخص انتهى كذا وجدته والله سبحانه اعلم

معنى فجاز ان ينعت نظرا الى معناه وان نظر الى لفظه فهو حال وكذا المصدر
ينعت به كثيرا ولكنه مع ذلك سماعى وهو عند الكوفيين مؤول بالمشتق
وعند البصريين على تقدير مضاف وعلى كل من القولين يلزم افراده وتذكيره
تقول مررت برجل عدل وبامراة عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل
وانما التزم ذلك على القول الاول لان المصدر من حيث هو لا يثنى
ولا يجمع ولا يونث فاجرى على اصله واما على الثانى فكانهم قصدوا
بذلك التنبيه على ان اصله برجل ذى عدل وبامراة ذات عدل وبرجلين ذوى
عدل وبرجال ذوى عدل فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف اليه
على ما كان عليه والنعت حقيقيا كان او سببيا يتبع المنعوت
فى اثنين من خمسه اى فى رفعه ونصبه وخفضه اى فى واحد
منها وفى تعريفه وتنكيره اى فى واحد منهما فلا ينعت معرفه بنكره
ولا نكره بمعرفه ولا يكون النعت اعرف من منعوته بل مساويا له
او دونه ثم ان كان رفع النعت ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه
ايضا فى اثنين من خمسه اى فى تذكيره وتانيثه اى فى كل واحد
منهما وفى افراده وتثنيته وجمعه اى فى كل واحد منها
فتصير هذه مع ما مر مطلقا المنعوته فى اربعه من عشره سوا
كان معناه له كالامثله الاتيه ام لسببيه نحو جا الرجل
الحسن الوجه بنصب الوجه تقول فى النعت الحاوى على من هو
له حالة الرفع من التذكير والافراد والتعريف قام زيد العاقل
وحاله النصب ورايت زيدا العاقل وحاله الخفض مررت بزيد
العاقل وتقول مع التانيث والافراد والتعريف جات هند
العاقله فى النصب ومررت بهند العاقله فى الخفض وتقول
مع التنكير والافراد والتذكير جا رجل عاقل فى الرفع ورايت
رجلا عاقلا فى النصب ومررت برجل عاقل فى الخفض تقول
مع التثنيه والتذكير والتعريف جا الزيدان العاقلان

في الرفع ورايت الزيدين العاقلين في النصب ومررت بالزيدين
العاقلين في الخفض وتقول مع التثنيه والتذكير والتنكير جا
رجلان عاقلان ورايت رجلين ولتعريف جا الزيدون
العاقلون في الرفع ورايت الزيدين ويقول مع الجمع
والتذكير والتنكير جا رجال عاقلون ورايت رجالا عاقلين
ومررت برجال عاقلين وتقول مع التثنية والتانيث
والتعريف جات الهندات العاقلتان في الرفع ورايت
الهندين العاقلتين في النصب ومررت بالهندين
العاقلتين في الخفض وتقول مع التثنية والتانيث
والتنكير جات امراتان عاقلتان ورايت امراتين عا
قلتين ومررت بامراتين عاقلتين وتقول مع الجمع
وال والتانيث والتعريف جات الهندات العاقلات
في الرفع ورايت الهندات العاقلات في النصب
ومررت بالهندات العاقلات في الخفض وتقول مع الجمع والتانيث
والتنكير جات نسا عاقلات ورايت نسا عاقلات ومررت
بنسا عاقلات فالنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر
ويسمى نعتا حقيقيا او رفع الضمير البارز لم يعتبر حال المنعوت
في الخمسه الاخيره اي في التذكير والتانيث والافراد والتثنيه
والجمع بل يعطى النعت حكم الفعل الحال محله فيجب افراده لرفعه
ما ذكر وموافقته في التذكير والتانيث لمرفوعه لا لمنعوته
وهذا قال وان كان فاعله مونثا انث النعت وان
كان مذكرا كمررت برجل حسنة امه وان كان فاعله مذكرا
ذكر النعت وان كان المنعوت به مونثا كمررت بامراة قايم
ابوها و يستعمل النعت بلفظ الافراد وجوبا كما تقدم ولا يثنى
ولا يجمع لحلوله محل الفعل فان كان المنعوت مثنى او مجموعا

تقول

تقول في التعريف والافراد جا زيد القايمة امه بتانيث النعت
كما تقول قامت امه وتقول وجات هند القايم ابوها بتذكير النعت
كما تقول قام ابوها وتقول في التذكير والافراد مررت برجل قايمه
امه كما تقول قامت امه وبامراة قايم ابوها كما تقول قام ابوها
وتقول في التثنيه والجمع مع التنكير مررت برجلين قايم ابواهما
كما تقول قام ابواهما ومع التعريف مررت بالزيدين القايم ابواهما وتقول
في الجمع مع التذكير مررت برجال قايم اباوهم كما تقول قام اباوهم
ومع التعريف مررت بالمسلمين القايم اباوهم الا ان سيبويه استثنى
من كونه كالفعل في الافراد مسله واحدة فانه قال اذا كان الاسم
المرفوع بالنعت جمعا كالمثال الاخير فالاحسن في النعت ان يجمع
جمع تكسير فيقال مررت برجال قيام اباوهم ومررت برجل قعود
غلمانه فهو افصح من قولك مررت برجال قايم اباوهم وبرجل قاعد
غلمانه بالافراد للنعت الذي هو قياس الفعل والافراد كما بعد
افصح من جمع النعت جمع التصحيح نحو مررت برجال قايمين
اباوهم وبرجل قاعدين غلمانه بل هو ضعيف لا فصيح لانه يشبه
اباوهم وقعدوا غلمانه وهذا ضعيف لاختصاصه بلغة طي وهذه
امثله النعت الرافع للاسم الظاهر المحتمل لضمير المنعوت ويسمى
نعتا سببيا الجر بانه على غير ما هو له ومثال النعت الرافع
للضمير البارز قولك جاني غلام امراة ضاربته هي كما تقول ضربته
هي وجاتني امراه رجل ضاربها هو كما تقول ضربها هو وجاني
غلام رجلين ضاربهما هما وجاني غلام رجال ضاربه هم كما تقول
ضربه هم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وجمع التكسير كضوربه
افصح من الافراد الذي هو افصح من جمع التكسير التصحيح كما تقدم
حرفا بحرف النعت والنعت فايدته حقيقيا او سببيا تخصيص
المنعوت ان كان نكرة نحو مررت برجال صالح فصالح خصص

الرجل ورفعه عنه احتمال الشركه وموضحه ان كان معرفه نحو جائني
زيد العالم فتما اذا كان زيدان او زيود فالعالم اخرج زيدا من الابهام
واظهر المراد به والفرق بين التخصص والتوضيح ان التناول في التخصيص
بحسب المعنى وفي التوضيح بحسب اللفظ والاصل في النعت ان يوتى به
لاحد هذين المعنيين وقد يكون لمجرد المدح اي مدح المنعوت
اي الثنا عليه وذلك فيما اذا تعين المنعوت عند المخاطب بدون النعت
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم اذا تعين كذلك نحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد الترحم عليه نحو اللهم ارحم عبدك
المسكين او للتوكيد اي لتوكيد المعنى الذي علم من المنعوت
نحو تلك عشرة كاملة فان معنى النعت مفهوم من لفظ عشرة ضمنا
وفايده ذكره تاكيد ذلك المعنى واذا كان المنعوت معلوما بدون
النعت حقيقة او ادعا جاز في النعت الاتباع لما قبله في اعرابه
وهو الاصل وجاز فيه القطع عنه اذا لم يكن للتاكيد او جاريا
على مشاربه ومعنى القطع ان ترفع النعت الجاري على وفق ما قبله
من نصب او جر على انه خبر مبتدا محذوف او تنصبه ان كان
الجاري على وفق ما قبله من نصب او جر محذوف فيقطع من الجر الى الرفع
والنصب نحو الحمد لله الحميد فقد اجاز فيه سيبويه ثلاثة اوجه
الجر على الاتباع وهو الاصل والرفع بتقدير هو على انه مبتدا والحميد
خبره والنصب على المفعوليه بتقدير امدح ويجوز القطع من
الرفع الى الرفع ايضا فيصير في نعت كل من المرفوع والمجرور ثلاثة
اوجه وللمنصوب وجهان ثم النعت المقطوع ان كان
لمجرد مدح او ذم او ترحم وجب حذف المبتدا والفعل وان
كان لغير ذلك جاز ذكرهما ولا فرق في جواز القطع بين اتحاد
النعت وتعدده واذا تكررت النعوت اي تعددت بلا توحد
فان كان المنعوت معلوما بدونها بان استغنى عن جميعها جاز
اتباعها

اتباعها كلها وقطعها وجاز الجمع بينهما وهو اتباع البعض وقطع
البعض لكن بشرط تقديم النعت على النعت المقطوع وانما اشترط
لان الاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل من النعت والمنعوت
بجمله اجنبيه او لما فيه من الرجوع الى الشي بعد الانصراف عنه
وان لم يعرف مسماه الا بمجموعها كلها لتنزيلها منه منزلة الشي الواحد
وان تعين بعضها بان استغنى عن بعضها دون بعض جاز فيما
عدا ذلك البعض الذي تعين الاوجه الثلاثه الاتباع والقطع
الى الرفع والنصب والجمع بين الاتباع والقطع بشرط تقديم المتبع
وتعين الاتباع في البعض الذي تعين به
باب العطف
هو لغة الرجوع الى الشي بعد الانصراف عنه والعطف اصطلاحا
نوعان عطف بيان وعطف نسق ولكل واحد منهما احكام
تحصل معرفتها بعد معرفته فعطف البيان اي فمعطوف البيان
هو التابع لما قبله المشبه للمنعوت في توضيح متبوعه ان كان
معرفة بحسب معنى فيه وعطف البيان توضيحه بحسب الذات
نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
فعمر عطف بيان لابي حفص ذكر لايضاحه وفي تخصيصه ان
كان نكرة بنا على تجويزه في النكرات نحو هذا خاتم حديد بالجر ويجوز
بالرفع عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه وانما قال بالرفع لانه
لا يجوز فيه النصب والجر ايضا كما تقدم وخرج بقوله المشبه
للنعت فانه يشبه الشي غيره وانما يعلم بقية التوابع لكونها
غير موضحه ولا مخصصه ففهم منه ان البيان والمبين
لا يختلفان تعريفا وتنكيرا وسمي هذا عطف بيان لان المتكلم
رجع الى الاول فاوضح به ولم يحتج الى حرف لانه عين الاول
ويفارق النعت في كونه جامدا غير مؤول بالمشتق والنعت
مشتق او مؤول بمشتق لانه يدل على معنى منسوب

الى غيره والجامد لا دلالة له على ذلك بالوضع ويوافق عطف بيان
متبوعه كالنعت الحقيقي في اربعة من عشرة في واحد من وجوه
الاعراب الثلاثة وفي واحد من التذكير والتانيث وفي
واحد من التعريف والتنكير وفي واحد من الافراد والتثنية
والجمع اي وضح هذه العشرة التي مرت في النعت ويصح في عطف
البيان اي ويصح فيما حكم عليه انه عطف بيان باعتبار كونه
موضحا او مخصصا لمتبوعه ان يعرب بدل كل من كل باعتبار كونه
مقصود بالنسبة على نية تكرار العامل لافادة تقرير معنى الكلام
وتوكيده في الغالب اي في غالب استعمالاتهم وخرج به
ما اذا اوجب ذكره او امتنع احلاله محل الاول ففي هاتين
المسئلتين يمتنع الحكم عليه بالبدلية فالاولى نحو قولك هند
قام زيد اخوها فاخوها عطف بيان لزيد لا بدل منه
لان البدل في نية تكرار العامل فيصير من جملة اخرى فيخلو الجملة
المخبر بها من رابط لها بالمبتدا الثانية نحو يا زيد الحارث
عطف بيان اذ لا يحل محل الاول لاستلزامه اجتماع ال
وحرف الندا وهو ممتنع وقد يتعين في التابع ان يعرب
بدلا لا عطف بيان وذلك اذا كان الاول اوضح من الثاني
نحو قرا قالون علي عيسى بدلا لا عطف بيان لان البيان
لا يكون دون مبينه في الايضاح بل مثله واوضح واما
عطف النسق اي المعطوف بالحرف عطف نسق بفتح السين
والنسق ما جا على نظام واحد يقال هذا النسق هذا
اي على نظمه فسمي التابع المذكور نسقا لان ما بعد حرف
العطف على نظم ما قبله في اعرابه فهو التابع الذي
يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف
العشرة تقول تابع يتنا ول ساير التوابع وقوله الذي

يتوسط

يتوسط الحرف ان يكون تبعية الثاني للاول بواسطة الحرف
فلا ترد الصفة المعطوفة على مثلها ولا الجملة المقترنة بثم المؤكد
بها جملة اخرى لان التبعية حاصلة فيهما بغير الحرف واطلاق
العطف عليهما مجاز وقد صرح ابن الحاجب في اماليه بان مثل
جاني زيد العالم والعاقل ليس بعطف على التحقيق وانما هو باق
على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف
بنوع من الشبه من المعطوف لما بينهما من التغاير وهي الواو
وثم وحتى في بعض المواضع وام واو واما على راي ضعيف
وبل ولا ولكن وهذه الحروف قسمان لانها اما ان تقتضي التشريك
في الاعراب والمعنى او في الاعراب فقط فالسبعة الاولى وهي
الواو واما وما بينهما تقتضي التشريك في الاعراب لان ما بعدها
يتبع ما قبلها ان كان مثبتا او منفيا فما بعدها يشاركه
في ذلك والثلثة الباقية تقتضي التشريك في الاعراب فقط
اي دون المعنى واذا تقرر هذا ان الحروف تشترك ما بعدها
فيما قبلها في الاعراب فان عطفت انت بها على مرفوع لفظا
او تقديرا من اسم او فعل رفعت ذلك المعطوف لفظا وتقديرا او على
منصوب كذلك نصبت ذلك المعطوف كذلك او على اسم مخفوض
خفضت ذلك المخفوض كذلك او على مضارع مجزوم كذلك
جزمت ذلك المعطوف كذلك فيتبعه عطف النسق تكون
في جميع الاعراب لوروده في الاسما والافعال لا في النعت
وما شابهه فانه لا يدخل فيه الجزم لخصوصيته بالاسما
وشرط عطف الفعل على الفعل اتحاد زمانيهما في الاستقبال
والمضي سوا اتحد نوعاهما في الفعلية او اختلف نحو صدق
الله ورسوله مثال عطف الاسم على الاسم في الرفع ونحو ومن
يطع الله ورسوله مثال في النصب ونحو امنوا بالله ورسوله

مثاله في الخفض ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع نحو ان تومنوا
بالله ورسوله وتجاهدوا وفي النصب لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه
وفي الجزم نحو وان تومنوا وتتقوا يوتكم اجوركم ولا يسالكم
اموالكم وانما تعددت هذه الحروف لتعدد معانيها و ملكها
الواو لمطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي
للمعطوف عليه من غير ملاحظ فيها بقيد معيته ولا غيره وان
كانت في الخارج لا تنفك عن ذلك ولهذا قال في المغني وقول
بعضهم انها للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق
وانما هي للجمع لا بقيد فتقول جا زيد وعمرو فيحتمل مجيئهما
معا وسبق زيد لعمرو بمهلة وبدونها والعكس ومن ثم جاز
نحو جا زيد وعمرو قبله او معه او بعده قال ابن مالك وكونها
للمعية راجح وللترتيب كثير وعكسه قليل والقول بانها للترتيب
يرده قولهم لذا اختصم زيد وعمرو وتضارب بكر وخالد
والمال بين هذا وابني وقد ترد للتقسيم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف
وقوله كما الناس مجروم وجارم وذكر ابن مالك ان استعمالها
فيه اجود من او والفا للجمع بين المتعاطفين في الحكم والترتيب
المعنوي بان يكون المعطوف بها لاحقا للمعطوف عليه في حكمه
والتعقيب اي وقوع المعطوف عليه بلا مهلة نحو اماته فاقبره
والتعقيب في كل شي بحسبه يقال تزوج فلان فولد له
اذا لم يكن بين الزواج والولادة الا مدة الحمل مع لحظة للوطي
ومقدمته وان كانت مدته متطاولة وتقول دخلت
مكة والمدينة اذا لم يكن بينهما الا مسافة الطريق ولا
يعترض على الترتيب بقوله اهلكناها فجاها باسنا لان
المعنى اردنا اهلاكها وقد يكون الفا للترتيب الذكري بان
يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ والذكر

عقب وقوع المعطوف

فقط

فقط لان المعنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول واكثر ما يكون
هذا في عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى نحو توضى فغسل وجهه
ويديه ومسح راسه ورجليه وتقتضي الفا السببية كثيرا
ان كان المعطوف جملة نحو فوكزه موسى فقضى عليه ونحو رقي
ما عرم ثم كالفا في افادتها الجمع والترتيب ولكنها تخالفها
في كونها للمهلة اي التراخي بان يكون المعطوف بها متراخيا
عن المعطوف عليه في حكمه بالزمان نحو فاقبره ثم اذا شا انشره
واما قوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملايكة
اسجدوا فالتقدير خلقنا اباكم ثم صورناه فحذف المضاف وقد تخلف
عن التراخي نقول ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب
لان ثم في ذلك للترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين والعطف
بحتى قليل في كلامهم وانكره الكوفيون بالكلية وحملوا جا
القوم حتى ابوك ورايتهم حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك
وعلى ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل وهي كالواو
للجمع بين المتعاطفين وفي افادتها الترتيب خلاف
وجعل في التسهيل القول بعدم افادتها هو الاصح واقتصر عليه
ابن هشام في المغني العطف بها شرط فيه ثلاثة امور ان يكون
المعطوف بها اسما ظاهرا كما ان ذلك شرط مجرورها فلا يقال
قام الناس حتى انا وكونه ظاهرا لم يشترطه الا ابن هشام
الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره وان يكون بعضا
من المعطوف عليه حقيقة او حكما لتقييد قوة او ضعف
فلا يقال جا زيد حتى عمرو ولا الرجال حتى النسا وان يكون
غاية له اي للمعطوف عليه ومعنى الغاية اخر الشي نحو
قوله قهرناكم حتى الكماة فانتم تهابوننا حتى بنينا الاصاغر
وقولك واكلت السمكة حتى راسها بالنصب لما بعدها

بتقدير كونها عاطفة ولا خلاف حينئذ في وجوب دخول ما
بعدها في قبلها ويجوز الجر له على أن حتى والمثال جارة وذلك تقدم
في المخفوضات وفي دخول الغاية حينئذ فيما قبلها احتمالات
ويجوز الرفع له على أن حتى فيه ابتدائية اي كون ما بعدها مستانفا
لا تعلق له بما قبله من حيث الاعراب ورأسها مبتدأ والخبر
محذوف اي حتى رأسها ماكول وانما جاز ذلك فيها لان ما بعدها
جزء مما قبلها ولم يتعذر دخوله فيما قبله وقد منع بعض النحويين
الرفع في هذا المثال ونحوه مما الخبر فيه غير مذكور لئلا يلزم
تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ثم الغاية قد تكون في زيادة
حسية نحو فلان وهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف او معنوية
نحو مات الناس حتى الانبياء او نقص ذلك نحو المؤمن يجزى بالحسنات
حتى مثقال ذرة ونحو غلبك الناس حتى الصبيان وام موضوعة
لطلب التعيين من المخاطب ان كانت واقعة بعد همزة داخلة على احد
المستويين في العلم في ظن المتكلم بعد ثبوت احدهما عنده فاذا قيل
ازيد عندك ام عمرو وهو عالم بان احدهما عند المخاطب والسؤال
بام والهمزة انما هو عن تعيينه فيجاب بالتعيين لانه هو المطلوب
المستفهم فيقال في الجواب عن السؤال المذكور زيد او يقال عمرو
ولا يقال لا ولا نعم ولا احدهما عندي واعلم ان ام
نوعان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المسبوقة
بهمزة يطلب بها التعيين كما مثلنا او همزة التسوية
وهي الداخلة على جملة في محل المصدر سواء كانت هي والجملة المعطوفة
عليها فعليتين او اسميتين او مختلفتين نحو سواء عليهم
أأنذرتهم ام لم تنذرهم ونحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم
صامتون وسميت ام فيهما متصلة لان ما قبلها وما بعدها
لا يغني احدهما عن الاخر والفرق بينهما ان المسبوقة بهمزة

التسوية

التسوية لا يستحق جوابا لان المعنى فيهما ليس على الاستفهام والكلام
معها يحتمل التصديق والتكذيب لانه خبر ولا يقع الا بين جملتين
معهما يحتمل التصديق والتكذيب لانه خبر في تاويل المصدر بخلاف
ام التي ذكرها المؤلف في جميع ذلك واما المنقطعة فهي الخالية من ذلك
ومعناها الاضراب مطلقا ولم يتعرض لها المؤلف وتختص بالجمل نحو ام هل
تستوي الظلمات اي بل هل واو موضوعة لاحد الشيئين او الاشيا
منهما مفيدة للتخيير بعد الطلب ايضا وقيل ما يمتنع فيه الجمع مع قبله
او للاباحة بعد الطلب ايضا وقيل ما يمتنع فيه الجمع مع قبله فالاول
نحو تزوج هندا او اختها ويمتنع الجمع بينهما ومن التخيير اما
الكفارة او الفدية والثاني جالس الزهاد او العلماء ويجوز الجمع بينهما
واذا دخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم آثما او كفورا
اي لا تطع واحدا منهم لانها تدخل للنهي عما كان مباحا وكذا حكم
النهي الداخل على التخيير ومفيدة للشك من المتكلم بعد الخبر وشك
المخاطب ناشئ عنه والابهام على السامع بعد الخبر ايضا مع علم المتكلم
بالحال ويعبر بالتشكيك اي ايقاع السامع في الشك والتفصيل في ذي
النسبة بعد الخبر ايضا فالاول نحو لبثنا يوما او بعض يوم والثاني
نحو وانا او اياكم لعلى هدى والثالث نحو كونوا هودا او نصارى
اي قالت اليهود كونوا هودا او نصارى وقالت النصارى كونوا
نصارى اي وقد تاتي للتقسيم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وللاضراب
والاضراب نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون
ولمطلق الجمع كقوله لنفسي تقاها او عليها فجورها اي وعليها
بكسر الهمزة المسبوقة بمثلها مثل او مفيدة بعد الطلب التخيير او الاباحة
وبعد الخبر الشك والابهام والتفصيل نحو تزوج هندا واما اختها
مثال للتخيير وبقية الامثلة واضحة نحو تعلم اما فقها واما نحوا
ونحو جاء اما زيد واما عمرو ونحو اما شاكرا واما كفورا وقد

وقد يستغنى عن اما الثانيه بالا كقوله فاما ان يكون اخي
بصدق فاعرف منه غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك
وتتقيني وقد تستغنى عنها وعن الواو باو نحو قام زيد وعمرو
وقد يستغنى عن الاولى كقوله سقته الرواعد من صيف واما
خريف فلم يعد ما وقيل انها عاطفه كالاولى وان افادت ما
افادت او وان العطف انما هو بالواو لئلا يلزم اجتماع حرفي
عطف يكون احدهما لغوا وان اما حرف تفصيل كالاولى فانها
حرف تفصيل لا عطف باتفاق واختار هذا القول ابن مالك واجيب
بان الواو تعطف اما الثانيه على اما الاولى واما تعطف ما بعدها
على ما بعد اما المتقدمه قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف
غريب وبل موضوعه للاضراب غالبا وشرط العطف بها افراد
معطوفها وان سبق بايجاب او امر او نفي او نهي ومعناها بعد الاولين
صرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو قام زيد بل عمرو اي بل
قام عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يجر عليه
حكم الا بالقيام ولا بعدمه والاخبار عنه بالقيام ابتدا لم يكن عن
قصد فلهذا اضرب عنه بل ومعناها عند الاخرين تقرير حكم
ما قبلها واثبات نقيضه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو
فزيد منفي عنه القيام واجاز المبرد مع هذا صرف حكم ما قبلها
الى ما بعدها فالمعطوف عليه كانه مسكوت عنه فعلى قوله
يجوز ما زيد قايما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعد واستعمال
العرب على خلاف ما اجازه ولكن موضوعه للاستدراك وشرط
العطف بها افراد معطوفها ووقوعها بعد نفي او نهي وعدم اقترانها
بالواو وهي كبل في نعدهما في ايهام تقدم الحكم لمتلوها وتثبت نقيضه
لتاليها نحو مررت برجل صالح لكن طالح اي لكن مررت بطالح
فان وقعت بعد ايجاب او امر او تلت واوا او تليها جمله فهي

ابتدا

ابتدا للاستدراك ولا موضوعه لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه
عما بعدها وقصره على المعطوف عليه اذ لا يعطف بها الا بعد ايجاب
نحو جا زيد لا عمرو فالمجي ثابت لزيد منفي عن عمرو او امر نحو اضرب
زيد الا عمرو او ندا نحو يا ابن اخي لا ابن عمي ومحل العطف بها ما اذا لم يقترن
بعاطف فان اقترنت به نحو جا زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد
لما قبلها وليست عاطفه باب التوكيد ويقال
له التاكيد وهو مصدر بمعنى الموكد بكسر الكاف وعرفه ابن مالك
في شرح الكافيه بانه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره
والتوكيد ضربان توكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكريره
وتوكيد معنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظته فاللفظ
اعاده اللفظ الاول بعينه وانما تكون اراده المتكلم ان يدفع
غفله السامع وظنه الغلط وهو جار في كل لفظ سوا كان
اسما نحو جا زيد زيد او فعلا خاليا من الفاعل نحو قوله اتاك
اتاك اللاحقون او فاعله المضمر نحو احسن احسن او صرفا نحو
قوله لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا
ولا فرق في اللفظ المكرر بين ان يكون مفرد كما تقدم او مركبا
اضافيا او مزجيا او جمله اسميه او فعليه والاكثر اقترانها
بالعطف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وقد يتعين تركه
اذا توهم التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا قيل وجريانه
في كل لفظ مناف لتعريف التابع بانه كل ثان اعرب باعراب
سابقه من جهة واحده ثم التوكيد اللفظي ليس مقصورا على
اعادة الاول بعينه بل يكون ايضا تقويه للاول بموافقه له
معنى نحو فجاجا سبلا لان الفجاج والسبل واحد وان اختلفا
لفظا قال الدماميني او بموافق له في الزنه يحصل به مع التقويه
تزيين اللفظ وتحسينه وان لم يكن له في حال الافراد معنى حسن

لسن وشيطان ليطان والتوكيد المعنوي هو تابع يقرر امر المتبوع
في النسبة او الشمول وله الفاظ معلومة تحفظ ولا يقاس عليها
الفاظ اخر وهي النفس والعين ويوكد بهما لرفع توهم الاسناد الى غير
المتبوع الا ترى ان قولك جا زيد ظاهر في نسبة المجي الى زيد ويحتمل
في ان يكون الجاي خبره او متاعه او غيره ذلك بارتكاب مجاز
فاذا اثبت له بالنفس والعين المعبر بها عنها وقلت جا زيد
نفسه او عينه ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وثبت الفعل الحقيقة
الموكد وكل جميع وعامه وكلا وكلتا وهذه يوكد بها لرفع
ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فانك اذا قلت جا اهل مكه
احتمل مجي الكل وهو ظاهر واحتمل مجي علمايهم واشرافهم بما ظاهره
العموم فتفق لكلهم او جميعهم او عامتهم ارتفع ذلك الاحتمال
المجازي وعلم ان المراد جميعهم ولم يتخلف منهم احد وكذا
اذا قلت جا الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما افاد ذكر كلا
وكلتا رفع احتمال ان الجاي احد الزيدين او احد المراتين
والتوكيد لجميع وعامة غريب وهذه الالفاظ كلها يجب
اتصالها بضمير الموكد بفتح الكاف افرادا وتثنيه وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لترتبط به ولتدل على من هو له نحو جا
الخليفة نفسه او عينه وهند نفسها او عينها والقوم كلهم
او جميعهم والقبيلة كلها او جميعها والزيدان كلاهما والهندان
كلتاهما ولك ان تجمع بينهما اي النفس والعين بشرط ان تقدم
النفس على العين لان النفس هي الجملة والعين مستعارة
لها ويجب افراد النفس والعين الا ولى افرادهما مع المفرد

مطابق

مع المذكر والمونث اذا كد بهما كما تقدم وجمعهما جمع قلة على
افعل م العين مع المثنى المذكر او المونث او ما في معناه
ومع الجمع كذلك تقول في تثنية المذكر جا الزيدان او زيد

وعمرو

وعمرو او نفسهما او عينهما وفي تثنية المونث جات الهندان
او هند وسعدى انفسهما او اعينهما وكان القياس انفساهما
او اعيناهما لكنهم عدلوا عن ذلك في اللغة الفصحى كراهة اجتماع
تثنيتين فيما هو كالمثنى الواحد وتقول في جمع المذكر جا الزيدون
او زيد وعمرو وبكر انفسهم او اعينهم وفي جمع المونث جات
الهندات او هند وسعدى وسلمى انفسهن او اعينهن وجمعهما
على افعل مع الجمع واجب ومع المثنى راجح لا واجب كما هو قضية كلامه
بل يجوز معه افرادهما وتثنيتهما نحو جا الزيدان انفسهما او
اعينهما او نفسهما او عيناهما والحاصل لفظ النفس والعين
طبق الموكد في الافراد والجمع واما في التثنيه فيجوز فيه مع الجمع
والافراد والتثنيه وكل افصح مما بعده وكل وجميع وعامه يوكد
بها اي بكل منها المفرد المذكر والمونث ان اتجزا العامله نحو اشتريت
العبد كله والامه جميعها لانها لرفع توهم اراده الخصوص فلابد
من القيد المذكور ليمكن توهم ارادة البعض بالكل فلا يقال جا
زيد كله لعدم الفايده لان زيدا لا يتجزا بنفسه ولا بعامله والجمع
المذكر والمونث لصحة قيام الحكم ببعض احاده ولا يوكد بهما استعما
كلا وكلتا تقول جا الجيش كله او جميعه او عامته وجات
القبيله كلها او جميعها او عامتها وجا الرجال كلهم او جميعهم
او عامتهم وجات النسا كلهن او جميعهن او عامتهن
واما كلتا وكلا فانما يوكد بها المثنى خاصه لانهما مثنيين
معنى فلا يستعملان في المفرد والجمع وانما يوكد بهما المثنى ان صح
حلول المفرد ومحله ليمكن توهم ارادة البعض بالكل نحو جا
الزيدان كلاهما او جات الهندات كلتاهما فلا يقال اختصم
الزيدان كلاهما اذ لا يحتمل اراده احدهما ولا بد مع ذكر ان
يتحد معنى المسند الى الموكد فلا يقال مات زيد وعاش عمرو

وكلاهما واذا اريد تقوية التوكيد عند احتياج المقام اليه فيجوز
يوتى بعد كله اي بعد لفظه كله باجمع وبعد توكيدها بجمعا وبعد
كلهم باجمعين وبعد كلهن بجمع قال الله تعالى فسجد الملئكة كلهم
اجمعون وتقول جا الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعا والنسا
كلهن جمع ولما كان الغالب في هذه الالفاظ لا يوكد بها الا بعد كل جي بها
غير مضافة الى الضمير للتوكد كما مثل والتوكيد بالمراد نحو اكتعين واصغين
وابصعين وسياتي وقيل ان كلا يرفع احتمال التخصيص واجمع يرفع
احتمال التعريف ورد بقوله تعالى ولاغوينهم اجمعين اذا
الاغوي لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت
وقد يوكد باجمع وجمعا واجمعين وجمع اي بكل منها استقلالا
اي وبدون كل وهو وان كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة
الى التوكيد بها مع كل نحو لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم
اجمعين ان المالح وحم اجمعين ولو شا لهداكم اجمعين قال الدماميني
وما صرح به في المغني من انه انما يوكد باجمع واخواته بعد التوكيد
بكل سهو وقد يولى باجمع بتوابعه وهي اكتع وابصع بالصاد
المهملة وابتع نحو جا القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون
ابتعون والجميع توكيد للموكد السابق كالصفات المتواليه
وقيل كل منها ماكد لما قبله وهي اي الفاظ التوكيد بمعنى واحد
اي متحدة المعنى وكذلك لا يعطف بعضها على بعض اي جميعها
بل يورد متتابعة من غير عطف لان الشي الواحد لا يعطف
على نفسه بخلاف الصفات فانها يجوز ان تتعاطف لتعدد
معانيها وقد افهمت عبارته انه لا يجوز تقدم توابع اجمع
عليه وهو كذلك لانه ادل على المقصود وهو الجمعيه وذكرها
دونه ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعيه
بل قيل لا معنى لها في حال الافراد وكما يوتى بعد اجمع بما ذكر

يوتى

يوتى بعد جمعها بكتعها وبصعها وبتعا وبعد جمع بكتع وبصع فظاهر
كلام بعضهم انه يتعين الاتيان بها على هذا النمط ومجيها على خلاف
ذلك نادر والتوكيد اي الموكد بكسر الكاف تابع للموكد بفتحها في رفعه
ان كان مرفوعا ونصبه ان كان منصوبا وخفضه ان كان مخفوضا
وتعريفه ان كان معرفة ولم يقل وتنكيره لان الالفاظ التوكيد كلها
معارف باضافتها للضمير الموكد لفظا وما لم يضف فهو معرفة
بنية الاضافة او بالعلمية والجنسية واذا كان كذلك فلا تجري
الا على المعارف ولهذا لا يجوز توكيد النكرة بها عند البصريين
واجازه بعض الكوفيين ان كانت النكرة محدودة كيوم وليلة
وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار والتوكيد من الفاظ
الاحاطة كصمت اسبوعا كله وعليه جا قوله بالبيت عده حول
كله رجب بخلاف نحو صمت زمنا كله لانتفا الشرط الاول وبخلاف
نحو صمت شهرا نفسه لانتفا الشرط الثاني اختاره ابن مالك
وصححه ابن هشام في توضيحه ولم يتعرض المولف رضي الله تعالى عنه
و ربانا للحزم اذا المدحد له هنا لان الفاظ المذكوره ولا توكد
بها الا الاسما باب البدل وسمي بالمكرر قوله
هو التابع شامل لجميع التوابع وقوله والمقصود بالحكم
دون متبوعه مخرج لبقية التوابع المعطوف ببل بعد الاثبات
فان النعت والتوكيد وعطف البيان مكملات للمقصود
وليست مقصودة والمعطوف بلا اي بعد الايجاب وببل ولكن
بعد النفي ليس مقصودا بالحكم قبله بل المقصود به انما هو ما قبله
وانما المعطوف بنفسه اخر والعطف به الى المقصود به انما هو
المعطوف عليه وخرج بلا واسطة المعطوف ببل بعد الاثبات
فانه وان كان هو المقصود بالحكم وظاهر التعريف المذكور ان
المبدل منه ليس مقصودا بالحكم وانما ذكر توطية ومقدمة

التابعه والبدل جار في الاسما والافعال وحكمه التشريك في الاعراب
ولهذا قال وان ابدل اسم من اسم او فعل من فعل تبعه في
جميع اعرابه من رفع ونصب وخفض وجزم لانه من جملة التوابع
فيوافق متبوعه في واحد مما ذكر وسياتي الكلام على نفسه العشره
والبدل من حيث هو على اربعة اقسام الاول بدل الشي من
الشي اي بدل شي من شي هما متحدان فيما صدقا عليه
لا في المفهوم ويقال بدل الكل من الكل والاولى ان يقال بدل كل من
كل وسماه ابن مالك البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى
كما سياتي وانما يطلق الكل على ذي اجزاء وهو ممتنع هنا نحو جا
زيد اخوك فاخوك بدل من زيد بدل شي من شي وبصدقان
على ذات واحده وان اختلفا مفهوما قال الله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم صراط الذين فصراط الذين بدل من الصراط بدل الشي
من الشي وقال تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراة الجر فالاسم
الكريم بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل ولا يحتاج
هذا البدل الى رابط يربطه بالمبدل منه لاتحادهما الثاني
بدل البعض من الكل بان يكون مدلول الثاني بعضا من مدلول
الاول سوا كان ذلك البعض قليلا او كثيرا او مساويا خلافا
لمن زعم انه لا يكون الا فيما دون النصف نحو اكلت الرغيف
ثلثه او نصفه او ثلثيه وضربت زيدا راسه ولا بد
باتصاله بضمير يرجع منه للمبدل منه ليحصل منه الربط بينهما
اما مذكور ذلك الضمير كالامثله المذكوره او مقدر كقوله
تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
فمن استطاع بدل من الناس والضمير العائد على المبدل
منه مقدر اي منهم وجعل ابن مالك اتصاله كثيرا لا شرطا
الثالث بدل الاشتمال بينه وبين الاول ملابسه

بغير الكليه

٦٤

بغير الكليه والجزئيه سوآ اشتمل الاول على الثاني او العكس وشرطه
ان يبقى النفس عنه ذكر الاول مسوقه اليه نحو اعجبني زيد علمه
وسلب عمرو ثوبه وسمي بذلك لاشتمال معنى الكلام عليه فانك
اذا قلت اعجبني زيد فمعلوم ان ذاته لم تكن معجبة لك فكانك
قلت اعجبني شي من زيد وهذا المعنى بطريق الاجمال الشامل
للعلم وغيره وهذا الوجه في التسميه يستعمل لسائر اقسام بدل الاشتمال
ولا بد من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه اما مذكور كالمثالين
او مقدر كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار فالنار بدل اشتمال
من الاخدود والضمير العايد اليه مقدر اي النار فيه وقيل الا نقد
والاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير وجعل ابن مالك اتصاله بالضمير
كثيرا لا شرطا كبدل البعض ولا بد فيه من امكان فهم معناه عند
حذفه ومن حسن الكلام تقدير حذفه ولا جعل ذلك نحو اعجبني
زيد اخوه بدل اضراب لعدم صحة الاستغنا عنه بالاول وكذلك
نحو سرجت زيدا فرسه لانه وان فهم معناه في الحذف فلا يحسن
استعماله مثله وان جا شي منه حمل على الاضراب او الغلط الرابع
البدل المباين للمبدل منه بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه
وهو ثلثه اقسام الغلط ان لم يقصد ذكر متبوعه بل سبق اليه اللسان
وبدل النسيان ان قصد ذكر متبوعه ثم تبين فساد قصده وبدل
الاضراب بان قصد كل منهما قصدا صحيحا نحو رايت زيدا الفرس
هذا مثال يصلح للثلاثه لانك اذا اردت ان تذكر الفرس بان
تقول ابتدا رايت الفرس فغلطت بان سبق لسانك الى غيره فقلت
رايت زيدا الفرس فهذا بدل الغلط بالاضافه اي بدل عما ذكر غلطا
وهو المبدل منه لا البدل ولهذا قالوا بدل الغلط ولا يقع هذا
في فصيح الكلام وان قلت رايت زيدا قاصدا الاخبار عن رويته
ثم ظهر لك فساد ذلك القصد بان تذكرت انك لما رايت

ونسا

الاحسن الفرس فابدلته اي لفظ الفرس منه اي من زيد فهذا
بدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا وهذا لا يقع ايضا في فصيح الكلام
ومتعلقه الجنان وبدل الغلط متعلقه اللسان وكثير من النحويين
لم يفرقوا بينهما وسموا القسمين بدل الغلط وان اردت الاخبار
اولا بانك رايت زيدا ثم بدا لك ان تضرب عنه من غير ان
يتبين لك فساده بان تخبر بانك رايت الفرس ويكون الاول
في حكم المتروك فهذا بدل الاضراب ويسمى ايضا البدا بالدال
المهملة والمد لان المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو له ان يخبر بشيء غيره
احترز من غير ابطال الاول والاحسن في هذه الثلاثة ان يعطف
فيها التابع ببل فيكون من عطف النسق ببل تشعر بان ما قبلها ذكر
عن قصد الا انه اضرب عنه فيخرج الكلام عن كونه صدر عن غلط
او نسيان **تنبيه** ذكر بعض النحاة قسما خامسا وهو بدل
كل من بعض واحتج له بقوله رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات
فيمن رواه بنصب طلحة على انه بدل من اعظما واجيب
بانه على تقدير مضاف اي اعظم طلحة او على ان المراد بها الذات
تسمية للجزء بالكل وعلى كل فهو من بدل الكل واما الجوزاء في
درجة الاسد برجه فهو داخل في بدل الاشتمال لان البرج عبارة
عن مجموع الدرجات وكذا في نحو نظرت الى القمر فلكه ملابس القمر
بغير الكلية ولما ذكر المؤلف امثلة الاقسام الاربعة المتعلقة
بابدال الاسم اشار الى بدل الفعل من الفعل بقوله ومثال ابدال
الفعل من الفعل قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف
له العذاب فيضاعف بدل كل من يلق لان مضاعفة العذاب
هي لقي الاثام والفعلان مجزومان الاول بالحذف والثاني بالسكون
وقد اجرى الشاطبي الاقسام الاربعة في الفعل كما هو مقتضى عبارته
فبدل الكل كما مثل وبدل البعض ان تصل تسجد لله يرحمك وبدل

الاشتمال

الاشتمال نحو من يصل الينا يستعن بنا يعن وبدل الغلط نحو ان تاتنا
تسلنا نعطك وكما يبدل الفعل من الفعل تبدل الجملة من الجملة
اذا كانت الثانية اوفى بتادية المقصود من الاولى نحو امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا
واعلم انه اذا ابدل اسم من اسم وجب موافقته له في واحد
من الافراد والتثنية والجمع في غير بدل البعض ما لم يمنع مانع ولا
يجب موافقته له في التعريف والتنكير والاظهار والاضمار
فيجوز ابدال المعرفة من المعرفة كما تقدم ومن النكرة نحو صراط
مستقيم صراط الله والنكرة من النكرة نحو مفازا حدائق
ويجوز بدل النكرة من المعرفة نحو يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه
فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة اقسام واربعة
في اربعة ستة عشر ويجوز ابدال الظاهر من الظاهر كما مر والمضمر
من المضمر الموافق له نحو رايتك اياك ومن الظاهر كرايت زيدا اياه
وخالف في ذلك ابن مالك فمنع وقوع الضمير بدلا فان وقع في الكلام
ما يوهم الثاني فهو توكيد او الثالث فهو من وضع النحويين
وابدال الظاهر من المضمر نحو ضربته زيدا نعم لا يبدل الظاهر
من مضمر حاضر بدل كل الا اذا افاد الاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا
واخرنا فهذه اقسام اربعة ايضا مع الاقسام الاربعة للبدل
نظير ستة عشر على ما عرفت وامثلة جميع ذلك ظاهر لمن تامل

باب الاسماء العاملة عمل الفعل اعلم ان الاصل في العمل للافعال
وما عمل من الاسماء فلشبهه بالفعل ويعمل عمل الفعل من الاسماء السبعة
المصدر واسم الفاعل وامثلة المبالغة واسم المفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل وانما لم يتعرض المصنف
لعمل اسم المصدر لان اعماله مختلف فيه فالبصريون يمنعون اعماله نظرا الى ان
اصله وضعه لغير المصدر واولوا ما اوهم ذلك ولا للظرف والمجرور للعهد

للاختلاف في اعمالهما الاول منها المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل
و بدا به لان اصل الفعل في الاشتقاق ولانه عمل عمل فعله ماضيا وغيره فيرفع
الفاعل وينصب المفعول لكن بشرط وجودي وعدمي اشار الى الاول بقوله
بشرط ان يحل محله فعل مع ان المصدريه ان اديد به المعنى والاستقبال
او فعل مع ما المصدريه ان اريد به الحال فالاول نحو يعجبني ضربك زيدا
غدا او امس التقدير اي ان تضرب زيدا غدا او ان ضربته امس والثاني
نحو يعجبني ضربك زيدا لان التقدير اي ما تضربه الان فان لم يحل محله
ذلك او حل محله الفعل وحده في نحو امتنع اعماله فلا يجوز نصب زيدا
بضربا في نحو ضربت ضربا زيدا ولا في نحو ضربا زيدا خلافا لابن مالك في الثاني
ووجه ما ذهب اليه من جواز الاعمال انه المصدر انه لما صار بدلا من الفعل
قام مقامه واما الشرط العدمي وهو ان لا يكون المصدر مضمرا فلا يقال
اعجبني ضربتك زيدا ولا مضمرا فلا يقال ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح
ولا محدودا بالتا فلا يقال اعجبني ضربتك اوضرباتك ولا موصوفا قبل
العمل فلا يقال اعجبني ضربك الشديد زيدا ولا مفصولا من معموله
باجنبي فلا يقال ان يوم من قوله تعالى يوم تبلى السرائر معمول لرجعه
للفصل بينهما بالخبر ولا موخرا عن معموله فلا يقال اعجبني زيدا ضربك
وهو باعتبار احواله ثلاثه اقسام مضاف لما بعده ومنون اي مجرد
من ال والاضافه مقرون بال وعلى كل حال هو يعمل عمل فعله اذا وجد
شرط العمل فاعماله مضافا الى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه او الى
المفعول مع ما ذكر الفاعل وتركه اكثر في كلامهم من اعمال القسمين
الباقين واضافته الى الفاعل اكثر من اضافته لمن وقع عليه
كالمثالين المتقدمين في المتن وكقوله تعالى ولولا دفاع الله الناس
اي ولولا دفع الله الناس او ان دفع الله الناس ومن اضافته
الى المفعول قوله تعالى لا يسام الانسان من دعا الخير وقوله
عليه الصلاة والسلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقد يضاف

الى

الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعه
زيد عمرا وعمل حالة كونه منونا اقيس من عمله مضافا او مقرونا بال لانه
حينئذ يقوى شبهها بالفعل لكونه نكره نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة
يتيما فاطعام مصدر منون فاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير او اطعامه
يتيما وعمله في حاله كونه مقرونا بال شاذ لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه
بال وكان ينبغي ان لا يدخل عليه لانه موول بان والفعل وال لا تدخل
عليهما لكن لما كان على صورة الاسم شاع كقوله ضعيف النكايه اعداه
يخال الفرد يراخي الاجل فتكايه مصدر مقرون بال وفاعله محذوف
واعداه مفعوله والتقدير ضعيف نكايته اعداه واعترض بان الاضافه
كالمعرف بال وهلا يعد معها المصدر عن الفعل واجيب بانها متاخره
عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بال واعلم ان ما اضيف
اليه المصدر ان كان فاعلا فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل وان كان مفعولا
فهو مجرور اللفظ منصوب المحل اذا علمت ذلك فلك في تابع الفاعل الجر حملا على
اللفظ والرفع حملا على المحل نحو عجبت من ضرب زيد الظريف بالجر او الظريف
بالرفع وفي تابع المفعول الجر ايضا على اللفظ والنصب على المحل نحو عجبت من اكل اللحم
والخبز بالجر وان شئت والخبز بالنصب ان قدر المصدر بان وفعل الفاعل
الثاني من الاسما التي تعمل عمل الفعل اسم الفاعل ولو مثنى ومجموعا وهو ما
اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث وصيغته من الثلاثي
على وزن فاعل كضارب وعامل وشاكر ومن غيره على صيغة المضارع المعلوم
بوضع ميم مضمومه موضع حرف المضارعه وكسر ما قبل الاخر كمدحرج ومكرم
ومستخرج عمل محله لازما ومتعديا فان كان مقرونا بال عمل مطلقا
اي سوا كان بمعنى الماضي والحال او الاستقبال وسوا اعتمد او لم يعتمد
نحو هذا الضارب زيدا امس او الان او غدا لانه حينئذ صله للموصول
فهو فعل بحسب المعنى وان كان اسما بحسب الصوره ومن ثم جاز عطف
الفعل عليه وان كان مجردا من ال عمل عمل فعله بشرطين اولهما كونه

للحال اي بمعنى الحال تحقيقا او حكاية والاستقبال اي بمعناه لا بمعنى الماضي وثانيهما
اعتماده ولو تقديرا على واحد من امور خمسة نفي او استفهام او مخبر عنه
في الحال او في الاصل او موصوف او ذي حال نحو ما ضارب زيد عمرا الان او غدا
مثال اعتماده على الاستفهام ونحو زيد ضارب عمرا الان او غدا مثال اعتماده
على المخبر عنه ونحو مررت برجل ضارب عمرا الان او غدا مثال اعتماده على
الموصوف ونحو جاء زيد ضارب عمرا الان او غدا مثال اعتماد على ذي حال
ومثال اعتماده مقدر نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه اي امهين ونحو مختلف الوانه
اي صنف ونحو يا طالعا جبلا اي يا رجلا ومحل اعمال اسم الفاعل اذا لم يصغر
ولم يوصف فان صغر او وصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ وانما اشترط في المجرد
من ال كونه بمعنى الحال والاستقبال لانه حينئذ مشبه للمضارع في معناه كما اشبهه
في لفظه جريانه عليه في الحركات والسكنات واعتماده على ذكر لتقوى مشابهته
له لان كلا منهما يقرب منه ثم الشرطات المذكورات معتبران لعمله في المنصوب
كما في المغني واذا وجد لا يتعين عمله بل يجوز اضافته الى المفعول الذي يليه تحقيقا
نحو هذا ضارب زيد الان او غدا بخفض زيد بالاضافة وان شئت نصبته
وقد قرئ بالوجهين نحو ان الله بالغ امره فان اقتضى مفعولا اخر تعين نصبه
نحو انت كاسي زيد ثوبا الان او غدا وقد افهم كلام المولف رحمه الله تعالى ان اسم
الفاعل اذا كان بمعنى الماضي ولم يعتمد لم يعمل بل تجب اضافته لعدم جريانه
على الفعل الذي هو بمعناه وهو الماضي فهي مشبه له معنى لا لفظا فان كان له
معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه وجب نصبه بفعل مقدر نحو زيد معطي
خالد درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر كانه لما قيل زيد معطي خالد
قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما الثالث الاسماء التي تعمل عمل الفعل
امثلة المبالغة ولو مثناه ومجموعه وهي ما حول للمبالغة والتكثير في الفعل
من اسم فاعل بتغيير صيغته الى صيغة اخرى بان كان على وزن فعال
بتشديد العين او فعول بفتح الفا او مفعال بكسر الميم او فعلا و ربفتح الفا
وكسر العين وهو كاسم الفاعل في العمل وشروط عمله حتى عدم التصغير والوصف

فما كان

فما كان منها صلة لال بان كان مقرونا بها عمل مطلقا اي ماضيا وحالا ومستقبلا
اعتمد او لا نحو جا الضراب او الضروب او المضراب زيدا امس او الان او غدا وان كان
الاسم مما كان مجردا منها اي من ال عمل بالشرطين السابقين في اسم الفاعل عدم المضي
والاعتماد ولو تقديرا على واحد مما مر نحو ما ضراب زيد عمرا وحكى سيبويه اما
العسل فانا شراب وانه لمنحار بوائكها وقال بعضهم ان الله غفور رب العالمين
وان الله سميع دعاء من دعاه وقال الشاعر حذر امورا لا تضير وامن ما ليس
ويجري في هذه الامثلة ما قدمناه في اسم الفاعل من ان وجود الشرطين لا يوجبان
عملها فتجوز اضافتها الى مفعولها وانما عملت من ان وجود مع فوات المشابهة
اللفظية للمضارع لما فيها من المبالغة في المعنى فقامت مقامها وعدها قسما
ثالثا على تقدير ان يكون صيغته المبالغة خارجة عن اسم الفاعل الرابع
من الاسما العاملة عمل الفعل اسم المفعول ولو مثنى او مجموعا وهو ما اشتق
من مصدر فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول
نحو مضروب وماكول ومشروب ومن غيره على صيغة المضارع المجهول
بابدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الاخر نحو مدحرج ومكرم ومستخرج
ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل فان كان
من متعد لاثنين او ثلثة رفع واحدا ونصب ما سواه وشرط عمله كاسم
الفاعل اي كشرطه فان كان صلة لال عمل مطلقا نحو جا المضروب عبده
امس او الان او غدا فعبده مرفوع باسم المفعول كما يرفعه في الفعل المبني
للمفعول اذا قلت زيد ضرب عبده وان كان مجردا من ال عمل بشرطين
عدم المضي والاعتماد على واحد مما سبق ولو تقديرا فعبده مرفوع باسم
المفعول ما سعى الفاعل في المثالين ونحو هذا معطى ابوه درهما الان
او غدا كما تقول يعطى ابوه درهما ويجوز ذلك ان يحول اسناده عن مرفوعه الى الضمير
موصوفه ثم تضيفه لمرفوعه معنى او تنصبه لانه صار فضلة تقول زيد مضروب
العبد بخفض العبد ونصبه لانك اسندت اسم المفعول الى ضمير زيد وهو حينئذ
جار مجرى الصفة المشبهة الخامس من الاسما العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة

[illegible]

7

باسم الفاعل المتعدي الى واحد من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل ولهذا عملت عمله وان كان الاصل ان لا تعمل لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت وبكونها ماخوذة من فعل قاصر واقتصر على واحد لانه اقل درجات المتعدي ويشترط لصحة عملها اذا تجردت الاعتماد على واحد مما سبق الا الحال او الاستقبال لانها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه لان ما لا يدل على حدث لا تعلق له بالزمان والمراد بها ما اشتق من مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت كحسن وظريف فان كلا منهما صفة مشتقة لمن قام به الفعل على معنى الثبوت اذ معنى زيد حسن ثبوت الحسن له او استمراره في ساير اوقات وجوده لانه متجدد حادث فاذا اريد الحدوث حولت الى بنا اسم الفاعل فقيل حاسن وعلى هذا القياس فرح وفارح وجزع وجازع ولمعمولها ثلاث حالات لا يخلو عن احدها الاولى الرفع له اما على الفاعلية نحو مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه على البدلية من الضمير فيها بعد تحويل اسنادها اليه والثانية النصب اما على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة بال او الاضافة نحو مررت برجل حسن الوجه او حسن وجهًا والثالثة الجر على الاضافة فالضا نحو مررت برجل حسن الوجه والا اذا كانت الصفة بال وهو عار عنها فلا تجره فلا يقال زيد الحسن وجهه ولا زيد الحسن وجه ابيه ولا زيد الحسن وجه ان بالجر في شي منها لامتناع اضافة ما فيه ال الى الشي من ذلك والتفصيل بين المعرفة والنكرة مذهب الكوفي الى ان النصب على التمييز يجوز في الجميع لانه يجوز تعريفه واعلم ان مسايل الصفة مع قطع النظر عن امور احوالها لا تزيد في العمل ولا تنقص منه كافرادها وتثنيتها وجمعها وتذكيرها وتانيثها بست وثلثون مسئلة لان الصفة اما نكرة او معرفة وعلى كل اما رافعة او ناصبة او جارة فهذه ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة ومعمولها في كل واحد منها اما بال او مضاف لما هي فيه او للضمير او المضاف للضمير او مجرد من ال والاضافة او مضاف

للمجرد منها فهذه ايضا ستة واذا ضربت ستة في ستة كان المجموع ستا وثلثين يمتنع منها الاربع التي اشرنا اليها بالاستثنا والبقية جايزة وان تفاوتت في الحسن والقبح وقد انهى بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربعة عشر الف صورة وما بين ستة وخمسين صورة فليطلب ذلك من المطولات ولا يتقدم معمول هذه الصفة الذي هو فاعل في المعنى عليها لانها فرع اسم الفاعل الذي هو فرع الفعل في العمل فقصرت عنه فلم تعمل في متقدم فلا يقال زيد وجهه حسن ولهذا فارقت اسم الفاعل ومن وجوه الافتراق ايضا معمولها لا يكون اجنبيا بل لا بد من اتصاله بضمير الموصوف اما لفظا نحو زيد حسن وجهه او معنى نحو مررت برجل حسن الوجه اى منه فلا يقال زيد عمرو وجهه حسن ولهذا فارقت اسم الفاعل ومن وجوه الافتراق ايضا ان معمولها لا يكون اجنبيا بل لا بد من اتصاله ضارب عمرا لان الصلة لازمة وقد جرت على الاسم فلا تقتضي جلبه للاضمار او سببيه كما في اسم الفاعل القاصر كمررت بزيد القايم والقايم ومما امتازت به ايضا انها للحال الدايم اى الماضي المستمر الى زمن الحال دون المنقطع ودون المستقبل السادس من الاسما العامل عمل الفعل اسم التفضيل وهو الوصف المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتق هو منه فدخل في ذلك خير وشر لكونهما في الاصل على اخير واشرر فخففنا بالحذف لكثرة الاستعمال ولا يبنى الا من فعل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب سوا كان ذلك الفعل لازما نحو اكرم وافضل او متعديا كاعلم واضرب ولا ينصب المفعول له ومعه ولا المفعول المطلق ولا المفعول به اتفاقا لان التحق بافعال الغريزة فلا يقال زيد اشرب الناس لبنا وانما يصل اليه بالحرف فان كان من متعد لاثنين نصب الاخر بفعل مقدر ونحو زيد اكسى الناس للفقرا الثياب واما قوله

تعالى ان ربك واسع هو اعلم بمن اهتدى هو اعلم بمن ضل عن سبيله
فمن منصوب بفعل محذوف دل عليه اعلم اي يعلم الضالين ودعوى
المولف رحمه الله تعالى الاتفاق على منع عمله في المفعول به تبع فيه
ابن هشام في شرحه على القطر وفيه نظر بيناه في شرحنا عليه وترفع
الفاعل اذا كان ضميرا مستترا نحو زيد افضل منك ولا يرفع غالبا الفاعل
الظاهر ولو ضميرا منفصلا فلا يقال جاني رجل احسن منه ابوه او هو اذ ليس
له فعل بمعناه في الزياده ليعمل عمله الا في مسئلة الكحل فيجوز فيها ذلك
اجماعا وضابطها ان يكون في الكلام نفي او شبهه وبعده اسم جنس
موصوف باسم التفضيل بعده اسم اجنبي عن الموصوف مرفوع مفضل
ذلك الاسم على نفسه باعتبارين مختلفين نحو قولهم ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد الا ترى ان رجلا اسم جنس
قال النفي وموصوف باسم التفضيل وبعده اسم مرفوع وهو الكحل وهو اجنبي
من الموصوف بعدم اتصاله بضميره ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين
اذ الكحل باعتبار كونه في عين زيد احسن من نفسه باعتبار كونه
في عين غيره من الرجال وانما لم يرفع الظاهر الا عند اجتماع هذه الامور
لانه حينئذ يصح ان يقع موقعه فعل بمعناه كان يقال ما رايت رجلا
يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد وهذان التركيبان مودّاهما
واحد بحسب الامر العرفي لا الوضع اللغوي ولانا لو لم نعرف المرفوع فاعلا
اعربناه مبتدا ورفعنا افعل التفضيل بالخبرية لزم الفصل افعل ومن
باجنبي وهو الكحل وقد يقع الظاهر مطلقا في لغة حكاها سيبويه
نحو مررت برجل افضل منه ابوه ويعمل اسم التفضيل في التمييز نحو انا
اكثر منكما لا واعز نفرا لان التمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل
كرطل زيتا وفي الجار والمجرور والظرف لانها يكفيها رايحة من الفعل
نحو زيد افضل منك اليوم وفي حال ايضا نحو زيد احسن الناس متبسما
كذلك ولا يستعمل الا بمن واللام والاضافه لان الغرض منه الزياده
على غيره وهو حاصل باحدها فلا يجوز استعماله باثنين منها

ولم

ولم يتعرض المولف لحكمه بالنسبه لمطابقته لموصوفه وعدمها السابع
من الاسما العامله عمل الفعل اسم الفعل وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة
ولا متاثر بعامل وقد تقدم انه مبني لشبهه بالحرف وهو ثلثه
انواع الاول ما هو بمعنى الامر وهو الغالب ولهذا قدمه كصه بمعنى
اسكت فاذا قلت صه فكانك قلت اسكت ومه بمعنى الكفف
لا بمعنى اكفف فاذا قلت مه كانك قلت انكفف وامين بمعنى استجب
فاذا قلت امين فكانك قلت استجب ومنه عليك زيدا وهو في
الاصل جار ومجرور ثم نقل عن ذلك وصار بمعنى الزمه فاذا قلت
زيدا فكانك قلت الزمه قال الله تعالى عليكم انفسكم فعليكم اسم فعل
وفاعله مستتر فيه وجوبا وانفسكم مفعول له على حذف مضاف
اي الزموا اصلاح انفسكم ودونك وهو في الاصل ظرف مضاف الى ضمير
المخاطب ثم نقل عن ذلك وصار بمعنى خذه فاذا قلت دونك بكرا
فكانك قلت خذه ومنه رويد وهو منقول من مصدر ارود
مصغر تصغير الترخيم ومعناه امهله فاذا قلت رويد زيد فكانك
قلت امهل زيدا والثاني ما هو بمعنى الماضي وهو الاكثر من الذي
يليه كهيهات مثلث التا وفيها ست وثلثون لغه واربعون
على ما قيل وكلها بمعنى بعد ومن فتح التا وقف بالها ومن كسرها
وقف بالتا ومن ضمها فقيل يقف بالها وقيل بالتا وشتان بفتح
اوله وتشديد ثانيه بمعنى افترق والثالث ما هو بمعنى المضارع
وذلك نحو واه بفتح الهمزه وتشديد الواو بالحركات بمعنى اتوجع ويقال
فيها اوّه واف بضم الهمزه وتشديد الفا وفيها اربعون لغه
وكلها بمعنى اتضجر وكون اسم الفعل بمعنى المضارع هو راي ابن مالك
ومن تبعه واما ابن الحاجب فلا يرى ذلك لان اسما الافعال
مبنيه لمشابهتها فعل الامر والماضي ولو كانت بمعنى المضارع
لاعربت فاوّه واف عنده بمعنى توجع توجعت وتضجرت

الكفف
انكفف

دلالة على

مراد بها الانشا وقد عملت فيما سبق انها بنيت لشبهها بالحرف في كونها
عاملة غير معمولة لا لما يقوله ابن الحاجب وقد اختلف النحاة في
مدلول اسم الفعل على القول باسميته فقيل مدلوله لفظ الفعل فصه
مثلا اسم لاسكت وهو الاصح وهو ظاهر كلام المولف فيما بعد
وقيل مدلوله المصدر فصه مثلا اسم لقولك سكوتا واختاره
ابن الحاجب وقيل مدلوله مدلول الفعل وهو الحدث والزمان
لان دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالة اسم الفعل عليه
بالوضع اسم لمعنى الفعل وعليه جرى المولف رحمه الله وقد افهم
كلامه ان اسم الفعل قسمان ما وضع من اول الامر كذلك كهيهات
وشتان وما نقل من غيره كعليك ودونك **ويعمل اسم الفعل عمل الفعل**
الذي بمعناه فيرفع الفاعل ظاهرا او مستترا ويتعدى الى المفعول بنفسه
وبحرف الجر ومن ثم عدي حيهل بنفسه لما كان بمعنى ائت في نحو حيهل الثريد
وبالباء لما كان بمعنى عجل في اذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر وبعلى لما كان
بمعنى اقبل في حيهل على كذا **ولا اضاف** كما ان مسماه هو الفعل كذلك
ولهذا قالوا في نحو بله زيد ورويد زيد بالجر انهما مصدران والفتحة
فيهما فتحة اعراب ولكنه يخالف مسماه فان الفعل لا يعمل محذوفا
و يعمل معموله المنصوب عليه واسم الفعل لا يعمل محذوفا **ولا يتقدم**
معموله عليه بل يجب تاخيره عنه لضعفه في العمل فلا تقول زيدا
دونك كما تقول زيدا خذ خلافا للكسائي في اجازة ذلك الحاقا للفرع
باصله **وما نون منه فهو نكرة** كواها وويها **وما لم ينون فهو معرفة**
كنزال ودراك وما استعمل بالوجهين فهو في حالة تنوينه نكرة وفي
حالة عدم تنوينه معرفة كصه ومه واف فصه مثلا اذا اردت
به اسكت سكوتا ما نونته وحكمت عليه بانه نكرة وفي حالة عدم
السكوت للعين تركت تنوينه وحكمت عليه بانه معرفة

باب التنازع في العمل ويسمى ايضا باب الاعمال

وحقيقته

وحقيقته ان يتقدم عاملان فعلان متصرفان او شبههما او فعل و
يشبهه **او اكثر** منهما اما في العمل واختلفا فيه ويتاخر عنهما او عنها **معمول**
فاكثر ويكون كل واحد من العاملين المتقدمين **او العوامل المتقدمة**
يطلب ذلك المتاخر بحسب المعنى بان يكون معمولا له على البدل مع وقوعه
في ذلك الموضع والطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية او المفعولية
او فيهما معا او مع التخالف فيهما مثال التنازع فعلين في طلب الفاعلية
نحو قام وقعد زيد وفي طلب المفعولية **نحو قوله تع اتوني افرغ عليه**
قطرا فاتوني يطلب قطرا مفعولا ثانيا وافرغ يطلب مفعولا والاصل
وبه واعمل الثاني فيه والاول في ضميره وحذفه لكونه فضلة والاصل
اتوني ولو اعمل الاول لقيل افرغه وفي طلب احدهما الفاعلية والاخر
المفعولية نحو ضرب واكرم **من قولك ضربني واكرمت زيدا** وفي طلبهما معا
نحو ضرب واهان زيد عمرا ومثال التنازع الاسمين قوله عهدت مغاثا مغاثا
من اجرته والمختلفين قوله فع هاؤم اقرؤا كتابيه وقد تنازع ثلاثة
معمولا واحدا ودلك **نحو اللهم صل وسلم وبارك على محمد** وقد تكون مع ذلك
المتنازع فيه متعددا كما في الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلوة
ثلاثا وثلثين فتنازع ثلثة في اثنين ظرف ونايب مصدر وشرط التنازع ان
يكون بين العاملين ارتباط اما بعاطف او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه
كان يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا
او بكون ثانيهما جوابا للاول كالاية التي ذكرها المولف او نحو ذلك من اوجه
الارتباط قاله في المغني وقد علم مما قررناه انه لا يتنازع بين حرفين ولا حرف
وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره ولا في معمول متقدم او متوسط
ولا فيما اذا كان احد العاملين موكدا للاخر لان الطالب للمعمول انما هو الاول
وقد يعلم منه ايضا امتناع التنازع فيما اذا كان المفعول ضميرا متصلا
لانه متصل بالثاني وهو مع كونه متصلا به لا يجوز ان يكون معمولا

للاول كما لا يخفى سواكا نضمير متكلم او مخاطب او غايب ولا خلاف بين
البصريين والكوفيين في جواز اعمال اي العاملين او العوامل شئت
في الاسم المتنازع فيه لكن لا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني قاله المرادي
وقال ابو حيان لم يوجد التنازع فيما زاد على ثلثه فيما استقرى
وانما الخلاف في الاولى منهما فاختار البصريون اعمال الثاني لمجاورته لقربه
من المعمول وكثرة استعماله في كلامهم نثرا ونظما واختار الكوفيون
اعمال الاول لسبقه والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر واذا تنازع ثلثه
فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث ويتردد النظر في المتوسط
هل يلحق بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول
بالنسبة الى الاول او يستوي فيه الامران فان تنازع اثنان واعملت
الاول في المتنازع فيه على اختيار الكوفيون اعملت الثاني المهمل في ضمير
ذلك الاسم المتنازع فيه مطابقا له مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا
لان مرجعه وان تاخر لفظا متقدم رتبة لانه مفعول له وجوز
بعضهم حذف غير المرفوع وهو ضعيف فتقول قام وقعدا اخواك
لتقدمه رتبة وضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما اخواك
باعماله ايضا في الضمير المرفوع المحل الراجع الى اخواك المنصوب
المحل العايد لما بعده ومرني ومررت اخواك اللهم صل وسلم عليه
وبارك على محمد باعمال الثاني والثالث في الضمير المجرور العايد لما بعده
وان عملت الثاني في الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين وهو
الراجح فان احتاج الاول المهمل الى مرفوع اضمرته وجوبا اي جب
به ضمير مطابقا للمتنازع فيه فان كان مفردا استتر في الفعل وان
مثنى او مجموعا برز ولا تحذفه لامتناع حذف العمدة وان لزم منه
الاضمار قبل الذكر المجيب في غير هذا كما تقدم في باب الضمير وفي هذا
الباب كقوله جفوني ولم اجفوا الاخلا وتقول ضربني واكرمني زيد

وقا

وفاما وقعدا اخواك واوجب الكسائي حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة ومنع الفرا اعمال الثاني مع اقتضا الاول الفاعل لما يلزم
على اعماله من حذفه الفاعل او الاضمار قبل الذكر واوجب اعمال
الاول فان اقتصر الثاني الفاعل ايضا اضمرته او المفعول حذفته او اضمرته
ولا يلزم حينيذ محذور ويروى عنه ايضا تشريك الرافعين او اضمار
بعده الظاهر كما في صورة تاخير الناصب نحو ضربني واكرمني زيد هو
ضربني واكرمت زيدا هو وان احتاج الاول الى منصوب او مجرور
حذفته وجوبا ان استغنى عنه كما لا به المقدمه اول الباب كما
اشرنا اليه ثم وكقولك ضربت وضربني اخواك ومررت ومر بي اخواك
ولا يجوز اضماره لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الفاعل لكونه
عمده فان لم يستغن عنه بان اوقع حذفه في لبس كرغبت ورغب
في الزيدان عنهما او كان عمده في الاصل بان كان العامل من باب كان
او ظن نحو كنت وكان زيد صديقا اياه وظنني وظننت زيدا قايما
اياه وجب اضماره موخرا عن المتنازع فيه نحو فاللبس في الاول
ولكون المنصوب عمده في الاصل في الثاني لكن يلزم منه الفصل بين
العامل ومعموله باجنبي وتاخير جزء من المعطوف عليه

باب التعجب وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل
خفى سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظايره او قل نظيره وله صيغ كثيره
تدل عليه نحو كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم سبحان الله
ان المومن لا ينجس والله دره فارسا والمبوب له في النحو صيغتان
وضعا لانشا التعجب لاطرادهما في كل معنى يصح التعجب منه
وهما ملازمتان لصيغة الماضي والامر احدهما ما افعل زيدا وهذه
صيغة غير محصوره في تركيب خاص نحو ما احسن زيدا وما افضله
وما اعلمه وما اكرمه واذا اردت اعراب هذه الصيغه باعتبار
الاصل قبل النقل لا باعتبار المعنى المراد منه الان وهو انشا

التعجب فما مبتدا وهو نكرة موصوفة محذوف ولهذا قال
بمعنى شي عظيم وافعل ماض بدليل اتصال الوقايه به وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا الى يعود ما ولهذا اجمعوا على اسميتها والاسم
المنصوب بافعل المتعجب منه وهو زيدا مفعول به لتعدي افعل
اليه بهمزة النقل والجمله وهي افعل زيدا على انها خبر ما حرما والتقدير
شي عظيم حسن زيدا وهذا مذهب سيبويه وقيل ما موصوله
في محل رفع بانها مبتدا وما بعدها صله والخبر محذوف اي الذي
جعله حسنا شي عظيم ورد باستقلاله كلاما من غير افتقار
محذوف وقيل ما استفهاميه مبتدا والجمله بعدها خبر قال
الرضي وهو قوي من حيث المعنى كانه جهل سبب حسنه فاستفهم
عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك
ما يوم الدين والصيغه الثانيه وهي افعل بزيد وهي كالاولى
غير متصرف نحو احسن بزيد واكرم به واذا اردت اعرابها
يجب اصل الترتيب فافعل فعل باتفاق ثم قال البصريون لفظه
لفظ الامر وليس بامر اذ لا معنى للامر هنا ومعناه التعجب
كانك قلت ما احسن زيدا وليس فيه ضمير لان الاسم المذكور
بعده وهو بزيد فاعله والباء زايده لازمه واصل قولك احسن
بزيد احسن زيد بصيغة الماضي والهمزه فيه للصيروره لا للنقل
اي صار ذا حسن نحو اورق الشجر اي صار ذا ورق ثم غير صيغته
من الماضي الى صيغة الامر مع بقا المعنى الخبري والتزم ذلك
لان في الامر تعظيما والتعظيم يناسب معنى التعجب فقبح اسناده
الى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل لاصلاح اللفظ ولهذا
التزمت الا اذا كان الفاعل ان وان وصلتها وضعف هذا القول
بان استعمال الامر بمعنى الماضي غير معهود وبان استعمال افعل
بمعنى صار ذا كذا قليل فكذا زيادة الباء في الفاعل وجمع

من النحاة

يقول لفظه ومعناه الامر وفيه ضمير راجع الى المخاطب والتزم افراده
وتذكيره لجريانه مجرى المثل وبزيد مفعوله والباء للتعديه
ان جعلت الهمزه للصيروره او زايده ان جعلت للتعديه ولا يتصرف
في صيغة التعجب وبتقديم فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا
ولا زيد اما احسن ولا بزيد احسن لتضمنها معنى ولا بزيد
احسن الانشا الموجب لعدم التصرف ولا يتصرف فيهما ايضا بايقاع
فصل بين العامل والمعمول كالفصل بالحال والمنادى نعم يغتفر
الفصل بالظرف وعديله لما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان

باب حكم الفاظ العدد تذكيرا وتانيثا اعلم ان الفاظ
العدد على ثلاثة اقسام الاول ما يجري على القياس دائما فيذكر المذكر
ويونث مع المونث وهو الواحد والاثنان وما كان على صيغه
فاعل من الفاظ العدد تقول في المذكر واحد واثنان وثاني
وثالث وهكذا الى عاشر وتقول في المونث واحده واثنتان
ومقاله ثانيه وثالثه وهكذا الى عاشره وكذا الحكم اذا ركبت
هذه الالفاظ مع العشره او مع غيرها بعد مجاوزة العشرين فانها
تجري على القياس الا انك تاتي باحد واحدي بابدال الواو همزة فيهما
في مكان واحد وواحده وحادي وحاديه للتخفيف فتقول
في المذكر عندي احد عشر رجلا بتذكير الجزئين وبنايهما على الفتح واثنا
عشر رجلا بتذكير الجزئين وبنايهما ايضا واعراب الاول وحادي
عشر وثاني عشر رجلا وثالث عشر رجلا وهكذا الى تاسع عشر
بتذكير الجزئين وبنايهما واثنتا عشره وثاني عشره وثالث عشره
وهكذا الى التسعة عشر بتانيث الجزئين وبنايهما واعراب ولك
في الشين من عشره الاسكان والكسر وتقول اذا جاوزت عشرين
في المذكر عندي احد وعشرون رجلا واثنان وعشرون غلاما
وعندي الجزء الحادي والعشرون والثاني والعشرون وهكذا

الى الحز التاسع والتسعين تذكير الاول في المونث عندي احدى
وعشرين امه واثنتان وعشرون جاريه والمقامه الحاديه
والعشرون والثانيه والعشرون وهكذا الى المقامه التاسعه والتسعين
بتانيث الاول والقسم الثاني يجري على عكس القياس اي على خلافه
فيونث مع المذكر ويذكر مع المونث وهو من الفاظ العدد الثلاثه
والتسعه ومابينهما اي مطلقا سوا افردت عن العشره نحو عندي
ثلثه رجال بالتا وثلاث نسوه بتركها وقوله تعالى سخرها عليهم
سبع ليال وثمانيه ايام او ركبت مع العشره نحو عندي ثلاثه
عشر غلاما واربعة عشر عبدا وهكذا الى تسعه عشر رجلا في المذكر
وثلاث عشره امه واربع عشره جاريه الى تسعة عشر امراه في المونث
او ركبت مع العشرين ومابعده بالعطف نحو عندي ثلاثة وعشرون
رجلا الى تسعه وتسعين غلاما في المذكر وثلاث وعشرون امه
الى تسع وتسعين جاريه في المونث قال ابن مالك وانما حذفت التا من
عدد المونث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثه
واخواتها اسما جماعات كزمره وامه وفرقه فالاصل ان يكون بالتا
لتوافق نظايرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت
مع المونث للفرق انتهى ومحل ما ذكر المولف اذا كان المعدود مذكورا
فان حذف جاز حذف التا مع المذكر كما في الحديث واتبعه بست
من شوال وحكى الفرا افطرنا خمسا والقسم الثالث ماله حالتان
وهو لفظ العشره ان ركبت مع الاحاد جرت على القياس فتذكر
مع المذكر وتونث مع المونث نحو عندي احدى عشر رجلا
واثنا عشر غلاما وثلثه عشر عبدا وهكذا الى تسعة عشر
بتذكير العشره في المذكر ونحو عندي احدى عشره امه واثنا عشر
وثلاث عشره جاريه وهكذا الى تسعه عشره بتانيث
العشره في المونث وان فردت جرت بخلاف القياس فتونث

مع المذكر وتذكر مع المونث نحو عندي عشرة رجال بالتا وعشر نسوه
واما قوله تعالى من جا بالحسنة فله عشر امثالها فعلى حذف
مضاف اي عشر حسنات امثالها او اكتسب فيه المضاف من المضاف
اليه التانيث باب الوقف هو قطع النطق
عند اخر اللفظه يوقف على الاسم المنون المرفوع والمجرور بالسكون
اي بحذف الحركه والتنوين من غير ابدال نحو جا زيد ومررت
بزيد باسكان اخرهما ويوقف المنصوب المنون بابدال التنوين
منه الفا نحو رايت زيدا اذ ليس في ابداله الفا ثقل بخلاف المرفوع
والمجرور وما ذكر من التفصيل في الوقف على الاسم المنون هو
اللغه المشهوره من ثلاث لغات والثانيه الوقف مطلقا
بالحذف والاسكان نحو هذا زيد ورايت زيد ومررت بزيد
ومنه قوله الا حبذا غنم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها هايما دنف
والثالث الوقف عليه مطلقا بابدال التنوين من جنس حركة ما قبله
نحو هذا زيدو ورايت زيدا ومررت بزيدي وكذلك اي وكما يبدل
تنوين المنصوب الفا في الوقف تبدل نون اذا الجوابيه الفا في
الوقف لشبهها لادن باسم منون وبه قرا السبعه في ولن تفلحوا
اذا ابدا واختار ابن عصفور تبعا لبعضهم ان الوقف عليها
بالنون وكذلك نون التوكيد الخفيفه اذا اتت فتحه تبدل
الفا في الوقف ما لم يحصل لبس نحو لنسفعا نحو لنسفعن بخلاف
ما اذا اتت ضمه او كسره فانها اذا وقف عليها تحذف ويرد
ما كان حذف لاجل لاحقها الفق لك في نحو اخرجن يا هولا واخرجن
يا هند اخرجوا واخرجي وكما يوقف على المنون المنصوب فاذا
نحو لنسفعا الان تكتب كذلك اذ الاصل في كتابة كل كلمه
ان تكتب كما قال ابن الحاجب بصوره لفظها بتقدير الابتدا بها

والوقف عليها ولهذا كتب اذا بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو
رحمة بالهاء لان الوقف عليها كذلك ومن النحاة من يكتب اذا بالنون
لانها من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الاولى للفرق بينها وبين
اذا التي للظرفية ويوقف على المنقوص المنون في الرفع والجر بحذف
يائه اذا لم يكن محذوف العين اولفا نحو جا قاض ومررت بقاض
باسكان اخرها فان كان المنقوص محذوف العين كاسم الفاعل
من ارى او محذوف الفا كف فعلا ان علما لم يوقف عليه الا برد الياء
لئلا يكثر الحذف ويجوز اثباتها اي الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادي
وما لهم من دونه من والي وما عند الله باقي نحو رايت قاضيا
ونوقف على المنقوص المنون في النصب بابدال التنوين منه الفا ولا تحذف
ياؤه نحو رايت قاضيا ومثله ما سقط تنوينه لمنع الصرف
كرايت جواري وقضية عبارة التسهيل جواز الوجهين وان الاثبات
اجود وان كان المنقوص غير منون فالافصح في الرفع والجر الوقف
عليه باثبات اليا نحو جا القاضي ومررت بالقاضي لعدم الموجب
لحذفها اذ الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع اثباتها ويجوز حذفها
على قلة فيقال جا القاض ومررت بالقاض وعليه قراءة ابن كثير وهو
الكبير المتعال لينذر يوم التلاق وان كانت منصوبا فالاثبات
اي فيوقف عليه باثبات اليا الساكنة لا غير نحو رايت القاضي وكلام
يقتضي المعرب منه بالاضافة نحو قاضي مكة كالمعرب منه بال وكلام
غيره يشعر بان الحذف فيه ارجح من الاثبات واستعمال الاخير في
كلام المصنفين كثير وله مستند وان قال في المغني انه لحن وفي شرح
الشذور بان العرب لا تكاد به واذا وقف على ما فيه تا التانيث
فان كانت ساكنة لم تتغير عما كانت عليه نحو قامت مما فيه تا لاحقه
للفعل لئلا يلتبس بها الضمير لو وقف بالها ومثلها التا اللاحقه

الحرف نحو ثمت وربت وان كانت متحركة فان كانت في جمع المؤنث سالم
نحو المسلمات والهندات وفيما الحق به كعرفات واذرعات فالافصح
الوقف بالتا من غير ابدال لدلالتها على التانيث والجمعية معا فكرهوا
ابطال صورتها وبعضهم يقف على ذلك بالهاء اي بابدال التا ها كقول
بعضهم في دفن البنات من المكرمات دفن البنات من المكرماه ومثل هذه
التا تا هيهات ولات فانه يوقف عليهما بالتا وبعضهم بالها وان كانت
في مفرد فالافصح الوقف بها اي بابدالها ها نحو رحمه وشجره كل اسم
اخره تا التانيث قبلها متحركة ولو تقديرا كصلاة وزكاة فرقا بين التا
اللاحقه للاسم واللاحقه للفعل فان كان ما قبل التا ساكنا صحيحا
كاخت وبنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقه للفعل والحرف
وبعضهم يقف على رحمه وشجره بالتا من غير قلب ومن ذلك قراءة
نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت بالتا وقول ابي النجم والله انجاك
بكفي مسلمت من بعدما وبعدما وبعدمت فكادت الحرة ان تدعى
امت وقد قرا بعض السبعة في قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين
وليكن هذا اخر ما تيسر جمعه على هذه المقدمه جعله الله خالصا
لوجهه الكريم وموجبا للفوز لديه بمنه وكرمه وحسبنا الله ونعم
الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

رب تفضل وتقبل يا كريم انهاه مولفه
نصا يوم الاحد عشر رجب الفرد
عام ٩٥٦ من الهجرة النبوية على
صاحبها افضل الصلاة والسلام
والحمد لله على كل حال وكان
الفراغ من ... لهذا
الخميس ٢ ... و...
القعدة من شهور
١١٧٥
... سنة
سلم